




بازرسی شد
۲۷ - ۳۶



بازدید شد
۱۳۸۲

	شماره ثبت کتاب	۵۸۶۱۷ ۸۶۱۸۴
<div data-bbox="1232 478 1332 1117" style="text-align: center;">  کتابخانه مجلس شورای ملی  </div> <div data-bbox="1355 454 1556 1117" style="text-align: center;"> کتاب: شواهد الیه فی مقام خیر حج الخانات الدنیه مؤلف: نورالدین علی بن علی بن حسن الکوسری السعیدی موضوع: </div> <div data-bbox="1556 782 1713 1037" style="text-align: center;"> شماره قفسه ۱۷۷ ۵۹۶۶ </div>		

خطی - فهرست شده
۸۸۱۰

قیمت
۵ قرونی

تمام السبب و المالكه في

مباحض حج الخياطة المدينه باليف

خاتمة المجتهدين و زبدة القاصدين

السيد فدا الدين قدس

الله روحه و نور

ضريحه

هذه المخطوطات من مخطوطات
والا العبد الخائض



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

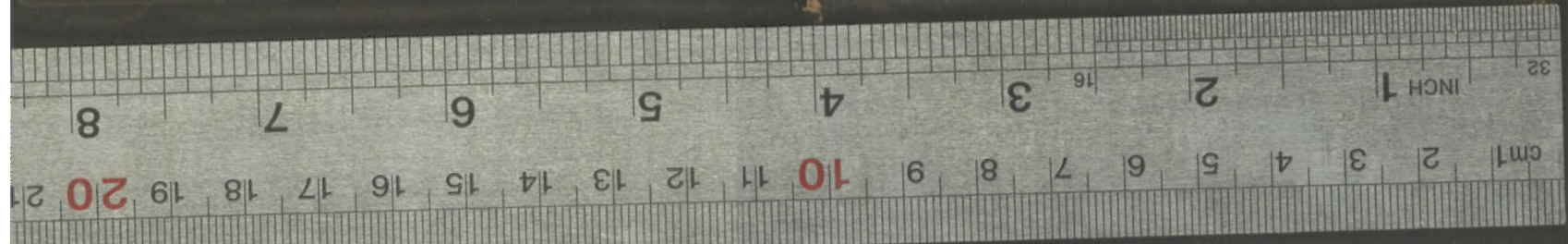
سید عبدالحی
شیرازی



بسم الله الرحمن الرحيم



۲۹





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم والفضل والكمال والتميز الغرر من نعمته وتناثر من هذا
يصدر من هذا التقدیر والصلوة والسلام على من جاء في القدر في حق العلماء ومنهم حالهم ونسبتهم التي
ما هو فيهم وما وقع في حق العقل وفضائله التي جعلت في أصلها في كونه مفتوحا ومدح نفسه إلى
التشبيث في ذلك بالإنسان بما فيه من الغيرة وبالبحر في مدح نفسه بالمعرفة والتحقيق وعدم
وصور أحدهم من العلماء التي ما بلغت في التحقيق وأنه اختص من الله ومن الأجيال بما لا يحصل
غيره ولم يدرك في مدح الانسان نفسه من الله عنه بقوله سبحانه فلا تتركوا أنفسكم وقيل
الحكيم والشياطين الذين لا يحسنون الحق ولا يحققون الحق الانسان نفسه وقد تفرد باعتقاد أمور
خارجة عما علم ضرورة من السبع لا علم يسبق لأحد قبله القول بما بل بعضها مما انفق
الإنسان والمواقف وهي أحوال الغفلة الكسب إذا رأنا جاهلا أو غافلا اعتقدنا حقا فأسأله
بالسلف واعتقدنا أنهم مصون عن الخطأ والغفلة بل ربما تغير اعتقادنا في هذا المذهب حسب
جمل علماء كذا أو غير الصواب ولم يعرفهم الله بخبرونه من هذا الضلال فلم يعلمنا عند ذلك
تتبعنا ما ليس تتبعه واجبتنا عنه بملف سينا بالسؤال هذا المكي في مدح حق في حق الله
ولأنه انفسنا من مخطاوا والزلل في العقل والعمل والله الصواب إلى الصواب وإلى المصالح
ولما لم نملك حاكم الأمر وصفا الغرور والسيعة والعلم للويعتد الانسان في اتخاذ الحق
ظنا الله المؤمنين وحفظ ربه سيد المسلمين في التحقيق من الله بالبرهان وأما السطان
السفاهة الملك المظفر السلطان عبد الله قطب شياة ادا من الله قبله وأبدعه واجلاله ولا زال مداد
السوء في حبره وجام غره وسخطه وأقار الأفلاك تقضي بحسب مطالبه وقوى امكانه من

الغرور

الحمد لله الذي جعل العلم والفضل والكمال والتميز الغرر من نعمته وتناثر من هذا
يصدر من هذا التقدیر والصلوة والسلام على من جاء في القدر في حق العلماء ومنهم حالهم ونسبتهم التي
ما هو فيهم وما وقع في حق العقل وفضائله التي جعلت في أصلها في كونه مفتوحا ومدح نفسه إلى
التشبيث في ذلك بالإنسان بما فيه من الغيرة وبالبحر في مدح نفسه بالمعرفة والتحقيق وعدم
وصور أحدهم من العلماء التي ما بلغت في التحقيق وأنه اختص من الله ومن الأجيال بما لا يحصل
غيره ولم يدرك في مدح الانسان نفسه من الله عنه بقوله سبحانه فلا تتركوا أنفسكم وقيل
الحكيم والشياطين الذين لا يحسنون الحق ولا يحققون الحق الانسان نفسه وقد تفرد باعتقاد أمور
خارجة عما علم ضرورة من السبع لا علم يسبق لأحد قبله القول بما بل بعضها مما انفق
الإنسان والمواقف وهي أحوال الغفلة الكسب إذا رأنا جاهلا أو غافلا اعتقدنا حقا فأسأله
بالسلف واعتقدنا أنهم مصون عن الخطأ والغفلة بل ربما تغير اعتقادنا في هذا المذهب حسب
جمل علماء كذا أو غير الصواب ولم يعرفهم الله بخبرونه من هذا الضلال فلم يعلمنا عند ذلك
تتبعنا ما ليس تتبعه واجبتنا عنه بملف سينا بالسؤال هذا المكي في مدح حق في حق الله
ولأنه انفسنا من مخطاوا والزلل في العقل والعمل والله الصواب إلى الصواب وإلى المصالح
ولما لم نملك حاكم الأمر وصفا الغرور والسيعة والعلم للويعتد الانسان في اتخاذ الحق
ظنا الله المؤمنين وحفظ ربه سيد المسلمين في التحقيق من الله بالبرهان وأما السطان
السفاهة الملك المظفر السلطان عبد الله قطب شياة ادا من الله قبله وأبدعه واجلاله ولا زال مداد
السوء في حبره وجام غره وسخطه وأقار الأفلاك تقضي بحسب مطالبه وقوى امكانه من

يجب ابداء كل نفس السنية بحسن عرض كل جليل عليه والعجز والقصور لا يقدر في غنى هذا تحفة
 دنياوية وخطية ماله ورايت اعلم غيب مغرب اليه واجل تنقضي في يديه سيمى
 ما شمل على الذب عن الطعن في حق جملة العلماء المجتهدين ورد كلام الحق بالحق والحق بالحق
 الكابر الذين فيهم من الحق باليقين فجعلت هذا المؤلف مع الدعاء لخالص الصادق خالص
 خدمته ومهدي خزينة كتيبه الفاضله الوافية بالقواعد والاحكام والوافر بتحقيق المطالبات
 كل عام ولعله حين يتوقف من حضرة بالوصول يقع من جليل الطرافة في حق القبول والحمد
 اولوا اخر واعني كل حال **قال** سامحه الله ما انزلت عليه في بعد ما قرأت الاصول على معظم
 واهتفت حقايقها ودقايقها من كثر اربابها وتحت الاحاديث المنقولة عن العدة الطاهرة
 عن من جاز رواها العارفين بحقايقها والواصلين الى دقايقها واخذت علم الفقه من فوائدها
 من فقهائها الصالحين اعرضت على تلك الاحاديث قواعد الاصول المسطورة في كتب اصول
 الخاصة وكتب النكاح والمثل والاجتهاد في الفقه فوجدتها في مواضع لا تعد ولا تحصى مخالفة
 لمؤاتاة حضرت عمري ديرا طويلا في المدينة المنورة على منة من اخوان الصلوة والتم في تجميع
 الاحاديث وتحقيقها حتى فتح الله علي ابواب الحق والبرهان **اقول** هذا الكلام اول النظر في
 على الواقع ونسب الفضل الى ما لم يرد منه وكثير من خروج اقول الخ المتواتر ومنه
 التواتر المفيد للعالم بقصد من مولا العلماء الاجلاء خروج اقول الخ عنه وعدواهم في العلم
 المظنون فلما ان المقام عند فرائد الاصول وحديث ما لم يكن عندهم او اطلعوا عليه علموا
 ما لم يطلعوا عليه ومنه دعوا لا يلقوا بها قل ادعائهم في مثل هذا الزمان تباعد عنهم ورس

هذا هو الكلام الاول في بيان
 ما هو في هذا الكتاب من
 ما هو في هذا الكتاب من
 ما هو في هذا الكتاب من

عندم

علمهم ومن تمام الجمل نسبة مولا الاجلاء الى الغفلة وعدم الاطلاع على الاحاديث بحالها
 المتعارضة منها وغيره وما يدل دلاله واضحة على خلل ما اعتقدوه وتقدم بما ذكره وما يتاخر من
 تصحيح الاحاديث العلماء الخاصة والعامة فضلا عن موافقة عليه ما نقله من كلام بعضهم و
 به في الدلالة على مطلوبه ليس فيه لال صريح ولا في غير من تأمله وعرف حسا ولا شكرا بل انما هو
 الاحاديث الضعيفة غير الائمة من قبل من بعد كتابه ومخالفة للوجود كيف وقد ورد عن النبي
 قال سئل عن بعض الاحاديث التي وردت ايضا عن علي وقال الصادق عليه السلام لكل رجل منا رجل
 عليه مثل ذلك كليل من تبعه ولولا توفيق الاصحى وتمييز الصحيح عن غيره لاسلك كل واحد منكم الى
 صول الاربع ما في المذكور المسماة لم يتبين لكل واحد الوصول اليه ولعله يعلم ايضا صحتها
 كلها على ما هي بيا **قال** المقدس في ذكر ما احسنه العلا لكافي وموافق خلافا لمعظم
 ما فيه اصح الاية ومما اورد احد ما تميم احاديث كتيبتا **اقول** في هذا
 الكلام ايضا من نسبت نسبة الاحاد الى الجليل الا وهو العلا وكثير من رواه في الحديث
 له من الاور محدثاتها وكل محدث بكم وكل تابع ضلالة وكل ضلالة في النار وثابتنا في
 الاحاديث في نفسها اذ اعتبرنا المعقب لا يخرج عن هذا التقييم وهو وصف ثابت لما سوره
 به اول مرة وليس جميع ما نقل عن الائمة من الاصل وغيره محقق الصحيح بل من الاصول
 المنصوص عليها منهم ثم معروفه وما سواه منها ما حصل من الاصحى بيا ضعف مولفها ومنها
 ما كان مولفها يعتمد الرواية الضعيفة ومنها ما يقبل بعضها ولا يقبل البعض الاخر وذلك
 معروف وافصح من الحديث على كتب الرجال والاصحى قد اطلعوا على الصحيح منها وغيره ونقلوا

في كتب الرجال واجهدهم في تحقيق ذلك العلم بانها قد امتزج صحيحه بضعيفه فلو
كانت كلها صحيحه متواتره كما قال المصنف لما اخذناهم من هذا المعنى لانها مأخوذه من اصول
صحيحه غير المتواتره على عدم المصنف وكيف جازله في نسبتها الى العقل الخبيث اعني انهم اعتمدوا
الاحاديث الممهده بتلك الاصول صحيحه ومنه انهم اعتمدوا جميع ماورد عنهم سواء كان صحيحا
او مستقيما قد امروا بالثبات وكذا ثبته وقد صح عنهم تأليفهم وتأليفهم من باخذ احاديث عنهم
ويشأ وله حجب وهو ما قد شاع الاختلاف بين الرواه في زمانهم في الاحاديث
الكلب عنهم في القدر في حق بعض الرواه من الامور التي لا يحتمل الصدق في بعضها
بعد هذا لا يدري مع من جميع كذا اليهم من الاحاديث من قبل ومن بعد يكون قد امروا بالثبات
مع من فيه ما يتطوع بوجه من مذهب الشيعة والشافعيه منزه عن الاختلاف والنقد
حكم المتواتره وقد صرحوا بانها لا يصح فيها الاختلاف وشيئا من الشيخ في ضعف بعض الاحاديث
من كتابه وعلى ضعفه بضعف روايه او سنده الروايه الا غير معلوم انه لا امام او انه
لما جاز في كنف مع هذا القول انه اخذ كتابه في اصول صحيحه كما ثبته عن الامم كما يقول المصنف
ويذكر في الشيخ وامثالنا في دونه بضعه هم **قال** والظاهر انما احاطوا بالعلامه اختيارا انه
له تعالى في المثل التي ليست من ضروريه الدين ولا من ضروريه المذهب ليل قطعي ان
اقول من اعظم الافتراء على العقلاء ان يقولوا ذلك بقول مطلق واين وجبه ادعاء
عليه التزمه مخالفه للاخبار المتواتره في اصول وفروع والعلاء اعرف بالاختلاف منه او صحيح
اطلاعا في جميع العلوم والاثار والمباني الاصوليه عليها مشركه بيننا وبين العالمين

ادلتها

هذا هو الحق في كل ما ذكره المصنف من الاحاديث والرواه في هذا الباب
والظاهر انهم اعتمدوا على ما رواه عن الامم في هذا الباب
والظاهر انهم اعتمدوا على ما رواه عن الامم في هذا الباب
والظاهر انهم اعتمدوا على ما رواه عن الامم في هذا الباب

ادلتها العقل والحق منها ظاهرا من حيث هو ودون المصنف كما ياتي في كل مسئله من اصول او
فروع لا بد له من دليل قطعي يتفاد من تحريفه وعرضه فيكون في الوجدان فان الاحاديث كلها
صحيحه وضعيفه ليس بها ما يستفاد منه جميع احكامها بل بعضها ولا سيما في ما يتعلق بالدين
والعقائد والاصول التي لا بد من اهل البيت على بالحقه الربانيه وهي الاجتهاد والمحصل للظن
بالحكم ولا سيما في ما يتعلق بالدين والعقائد والاصول التي لا بد من اهل البيت على بالحقه الربانيه وهي الاجتهاد والمحصل للظن
كل مسئله لا يجد العلم حكمها من الحديث كما يقول المصنف ان سماعنا غالب احكام المثل الشرعيه
تعطلت ولزم من ذلك تكليفنا على سبيلنا الى معرفه حكمه والضرورة داعيه اليه ومخالفه
الحكمه ذلك ما هو ظاهر لا يتكلم الا في جمل **قال** التاسع في تقييد احاديث كتبنا بوجه كثير
تقطعت بما يتوفيق الله في **اقول** من فهم هذا الكلام انهم لم يحتملوا الاحوال انهم لم يقنعوا
بشيء من ما جاءه حتى اذا جاءه لم يجد شيئا **قال** والثاني في تقييد علمهم في الاغاليط
التي دأبوا اليها وقعت من قول العلماء والاعلام **قال** نعم قد تضيغ عند اولي الالباب
محصون من يد غيرهم الدعيه العريضة ولو كان حق ومن يحسن التمثيل يقول القائل انهم لم يقنعوا
صحيحا وافقه من العلم السليم ولا بد من بيان جمل من الواضحات في هذا المعام على خلا ما يذهب
حقيقه كما اوتها من العقل والحق وما يقنع تركه العمل بالحديث وانما اعتمد على الامور
لغير مطلق ليس صحيحا فاما اعتمد على العمل بالحديث في ما لا بد وقوته وامل في
ما لم يعلم يتساوى فيه غيره صونا لغيره فلم يرجع اليه الا عند فقد فيرجع الى الله
الذي قد اتفق عليه المؤلف والمخالف حربه بعضهم للانبيا وتعلقوا غير الامم الف

هذا هو الحق في كل ما ذكره المصنف من الاحاديث والرواه في هذا الباب
والظاهر انهم اعتمدوا على ما رواه عن الامم في هذا الباب
والظاهر انهم اعتمدوا على ما رواه عن الامم في هذا الباب
والظاهر انهم اعتمدوا على ما رواه عن الامم في هذا الباب

في هذا الكتاب من كلامه في مدح نفسه من شخص يعرف به المحسن والقيس وفي
 الحقيقة ليست حقائق ودقائق صادقة فيما ذكره ولكن عجايب وغرائب نفوذ بانها لا تخطأ
 فيما عسى ان تكون من كلامه والخاصة وبالله الموفق وقته في سبيل نفعه عليه **قال** وقد كلف
 الرباني السيد الذي قدس في بعض كتبه الفقه في سبيل القاصي من الخبر الكلام ما يحسنه في ذلك
 وما يلزم من صفته من اجل والاكرام الى كلام السيد ثم اعترضه المصنف في كتابه فقال
 انه ناظر الى ما في كتب العامة انه يحسنه في كل قطر من الاقطار رجل عالم بتلك الامور لم يدر
 وغيره من القواعد الدينية ولي فيه نظر وموانع من بني دينه ومذهبه علم مقدماته في نفسه
 تلك البهجة اجمالاً لا يتفكر في تلك المصادر لليقين وكل ما هو كذا في باطن الاجابة بعض حق العلماء
 في المجلد المطلق بانها مصادر لمقدمة يدريه كل واحد من هؤلاء **قال** ما افاده عن ذلك انهم
 سلم اليقين الذي يدعيه الجاهل الثابت بالبرهان القطعي وهو موقوف على معرفة سائر البراهين ومنه
 الاشارة الى ذلك لا يحصل الا بما فصله السيد الذي قد رآه وهو ما مثل به في جواب بعض حول
 العلماء لا يوافق جوابه لانه يدعي فيه انه مبني على مقدمة يدريه السيد بنظر كل واحد ولا يخفى
 واما اليقين اذا حصل لا حد في مثله لا يلزم حصوله لكثيره فلا بد له من دليل على حصوله
 بتلك المسئلة على وجه الحقيقة ليست محصورة في حق من اعلم بكلام الاية كما اوضح دليل العقل وقوله
 انه ناظر الى ما في كتب العامة انه يحسنه في كل قطر من الاقطار رجل عالم بتلك الامور لم يدر
 وفوقه لا يمكن معقبة عندنا لان العلم من تركه وما فيه خلاف بيننا لا موافقة لنا فيه فارجو
 في من ركنهم في مثل التي لا خلاف بيننا وبينهم فيها حتى ان المصنف في عن مواضع لعلم العلماء

في هذا الكتاب من كلامه في مدح نفسه من شخص يعرف به المحسن والقيس وفي
 الحقيقة ليست حقائق ودقائق صادقة فيما ذكره ولكن عجايب وغرائب نفوذ بانها لا تخطأ
 فيما عسى ان تكون من كلامه والخاصة وبالله الموفق وقته في سبيل نفعه عليه **قال** وقد كلف
 الرباني السيد الذي قدس في بعض كتبه الفقه في سبيل القاصي من الخبر الكلام ما يحسنه في ذلك
 وما يلزم من صفته من اجل والاكرام الى كلام السيد ثم اعترضه المصنف في كتابه فقال
 انه ناظر الى ما في كتب العامة انه يحسنه في كل قطر من الاقطار رجل عالم بتلك الامور لم يدر
 وغيره من القواعد الدينية ولي فيه نظر وموانع من بني دينه ومذهبه علم مقدماته في نفسه
 تلك البهجة اجمالاً لا يتفكر في تلك المصادر لليقين وكل ما هو كذا في باطن الاجابة بعض حق العلماء
 في المجلد المطلق بانها مصادر لمقدمة يدريه كل واحد من هؤلاء **قال** ما افاده عن ذلك انهم
 سلم اليقين الذي يدعيه الجاهل الثابت بالبرهان القطعي وهو موقوف على معرفة سائر البراهين ومنه
 الاشارة الى ذلك لا يحصل الا بما فصله السيد الذي قد رآه وهو ما مثل به في جواب بعض حول
 العلماء لا يوافق جوابه لانه يدعي فيه انه مبني على مقدمة يدريه السيد بنظر كل واحد ولا يخفى
 واما اليقين اذا حصل لا حد في مثله لا يلزم حصوله لكثيره فلا بد له من دليل على حصوله
 بتلك المسئلة على وجه الحقيقة ليست محصورة في حق من اعلم بكلام الاية كما اوضح دليل العقل وقوله
 انه ناظر الى ما في كتب العامة انه يحسنه في كل قطر من الاقطار رجل عالم بتلك الامور لم يدر
 وفوقه لا يمكن معقبة عندنا لان العلم من تركه وما فيه خلاف بيننا لا موافقة لنا فيه فارجو
 في من ركنهم في مثل التي لا خلاف بيننا وبينهم فيها حتى ان المصنف في عن مواضع لعلم العلماء

للتجربة

باب العلم في حكم شرعي بان التكليف فيه بالظن قطعا والعقل قاض بان الظن في الحكم حقا
متعدد متفاوت بالقوى والضعف والعدول منها في المعقول الضعيف قبيح ولا ريب في كبر
اختلاف الاحكام يحصل بها في الظن ما لا يحصل في سائر الادلة فيجوز تقديم العلم في الحكم على الظن
دفعه لانه متى اذ انبى ان العلم في الحكم المحققين على طرف النقيض لا يتقدم في الحكم
كلما تستفاد بالقطع من الاحاديث وحصل العلم بها على عقارده فيها التحقيق **وقد ذكرنا**
علا ما يوافق وملكه **قال** فتم ما قلناه من المحقق واما العلماء فيجوز لهم الاجتهاد في استنباط
الاحكام من العرف في العرف والسنه وترجيح الادلة المتعارضة اما باخذ الحكم من العرف والسنه
اقول كلام المحقق صحيح في الاجتهاد لا يخرج عن قوله العرف والسنه وراجع اليها
وانه لا يجوز فيه خذ الحكم من العرف والسنه وكذلك كلام العلماء الامامية والمحققين
اتباع الخلفاء والتركيب والاختلاف في الكتب الاربعة المعتبرة للقطع في الاحكام
وعند الانصاف لم يسمع هذا الكلام في اثنائه من العقول السليمة ولم يصاحبه بعد قسم العلماء
المحققين ما اظهر ذلك لا في فروع ولا في اصول ولا في حيل ولا في سبل ولا يعرف بها واستحق عليه الشك
ونحوه بانه في شرور انفسنا وسبق اعمالنا **قال** ذكرنا في هذا الحق الشيخ حسن بن العالم الرضا
الثاني في كتابه في معاني اجتهاد التجرى والتحقيق عند في هذا المقام **اقول** على المحققين
ليس من باب القياس على المجتهدين المطلق بل فيكون ظنه في المسئلة ارجح عنده من الظن الذي يحصل له
المجتهد والدليل القاطع انما يدل على لزوم الرجوع الى قول المجتهد المطلق للعقل الصريح
المجتهد وانما الدليل وانما التام في الحكم ليس تاما بل لا يحصل عنده ظن

الظن

والاجتهاد في العلم في حكم شرعي بان التكليف فيه بالظن قطعا والعقل قاض بان الظن في الحكم حقا متعدد متفاوت بالقوى والضعف والعدول منها في المعقول الضعيف قبيح ولا ريب في كبر اختلاف الاحكام يحصل بها في الظن ما لا يحصل في سائر الادلة فيجوز تقديم العلم في الحكم على الظن دفعه لانه متى اذ انبى ان العلم في الحكم المحققين على طرف النقيض لا يتقدم في الحكم كلما تستفاد بالقطع من الاحاديث وحصل العلم بها على عقارده فيها التحقيق وقد ذكرنا علا ما يوافق وملكه قال فتم ما قلناه من المحقق واما العلماء فيجوز لهم الاجتهاد في استنباط الاحكام من العرف في العرف والسنه وترجيح الادلة المتعارضة اما باخذ الحكم من العرف والسنه اقول كلام المحقق صحيح في الاجتهاد لا يخرج عن قوله العرف والسنه وراجع اليها وان لا يجوز فيه خذ الحكم من العرف والسنه وكذلك كلام العلماء الامامية والمحققين اتباع الخلفاء والتركيب والاختلاف في الكتب الاربعة المعتبرة للقطع في الاحكام وعند الانصاف لم يسمع هذا الكلام في اثنائه من العقول السليمة ولم يصاحبه بعد قسم العلماء المحققين ما اظهر ذلك لا في فروع ولا في اصول ولا في حيل ولا في سبل ولا يعرف بها واستحق عليه الشك ونحوه بانه في شرور انفسنا وسبق اعمالنا قال ذكرنا في هذا الحق الشيخ حسن بن العالم الرضا الثاني في كتابه في معاني اجتهاد التجرى والتحقيق عند في هذا المقام اقول على المحققين ليس من باب القياس على المجتهدين المطلق بل فيكون ظنه في المسئلة ارجح عنده من الظن الذي يحصل له المجتهد والدليل القاطع انما يدل على لزوم الرجوع الى قول المجتهد المطلق للعقل الصريح المجتهد وانما الدليل وانما التام في الحكم ليس تاما بل لا يحصل عنده ظن

الظن الذي يحصل له من قول المجتهد فيجب العقل في الظن **قال** فتم كلام الشيخ حسن في
منع التجوز وسنة الام عليه قال ولكن في اعتماده على المجتهد المطلق انما هو دليل قطعي وارجح
الام عليه قال المحقق في كتابه في اجتهاد الامام في علم بل معلوم بطلان ما يستدل به
عن الامام عن غيره قد مرنا وغيره من علماء الفقه وقضاة الضرورة به باطل قطعا لانه المقصود
منه دعوى البداهة وغير مسلم في المقصود الى الضرورة اليه كما سيجي في الكلام في ادبيات
اقول في حسن قوله في العلم في الاجتهاد على ثبوت الاجماع وهو العلم بالسنن
بالادلة العقلية والنقلية كحق مستفاد في كتب اصحابنا الكلامية زمان التكليف لا يخرج
امام معصوم حافظ للسنة يجب الرجوع الى قوله في حق اجتهاد الامم على قول الا خلا
في جملتها لا سيما ما هو على قوله فيكون ذلك الاجماع حجة فحجية الاجماع في الحقيقة انما
باعتبار السعة في البحث والسر في قول المعصوم والى هذا المعنى في الحق حيث قال بعد بيان
الحجة على طريقتنا وعلى هذا فالاجماع كاشف عن قول الامام لان الاجماع حجة في نفسه
واما اجتهادنا في قولنا في العقارده اعتمدوا في الاستدلال على ثبوت الاجماع بالاياء والروايات
اما الايات فمنها قوله في تفسيره في تفسير المومنين واما الروايات فاما قوله لا يجمع احدا
خطا وقد استعمله السيد المرتضى قدس سره في رد سؤالا واردا على الشيعة في غيرهم واجاب عنه
اما السؤال فيكون ان الاجماع عندكم قليل الجور ليعود بحقيقة وعدم خروجه عن معنى حجة
لان العرف في حق قول المعصوم فلم يجعلتموه دليلا مستقلا مغاير للكتاب والسنن في سلك
الادلة الشرعية واما الجواب فيكون ان كون المبتدئين المذكورين علينا ما ذكره في كتابنا

لا يخفى ان هذا العلم في حكم شرعي بان التكليف فيه بالظن قطعا والعقل قاض بان الظن في الحكم حقا متعدد متفاوت بالقوى والضعف والعدول منها في المعقول الضعيف قبيح ولا ريب في كبر اختلاف الاحكام يحصل بها في الظن ما لا يحصل في سائر الادلة فيجوز تقديم العلم في الحكم على الظن دفعه لانه متى اذ انبى ان العلم في الحكم المحققين على طرف النقيض لا يتقدم في الحكم كلما تستفاد بالقطع من الاحاديث وحصل العلم بها على عقارده فيها التحقيق وقد ذكرنا علا ما يوافق وملكه قال فتم ما قلناه من المحقق واما العلماء فيجوز لهم الاجتهاد في استنباط الاحكام من العرف في العرف والسنه وترجيح الادلة المتعارضة اما باخذ الحكم من العرف والسنه اقول كلام المحقق صحيح في الاجتهاد لا يخرج عن قوله العرف والسنه وراجع اليها وان لا يجوز فيه خذ الحكم من العرف والسنه وكذلك كلام العلماء الامامية والمحققين اتباع الخلفاء والتركيب والاختلاف في الكتب الاربعة المعتبرة للقطع في الاحكام وعند الانصاف لم يسمع هذا الكلام في اثنائه من العقول السليمة ولم يصاحبه بعد قسم العلماء المحققين ما اظهر ذلك لا في فروع ولا في اصول ولا في حيل ولا في سبل ولا يعرف بها واستحق عليه الشك ونحوه بانه في شرور انفسنا وسبق اعمالنا قال ذكرنا في هذا الحق الشيخ حسن بن العالم الرضا الثاني في كتابه في معاني اجتهاد التجرى والتحقيق عند في هذا المقام اقول على المحققين ليس من باب القياس على المجتهدين المطلق بل فيكون ظنه في المسئلة ارجح عنده من الظن الذي يحصل له المجتهد والدليل القاطع انما يدل على لزوم الرجوع الى قول المجتهد المطلق للعقل الصريح المجتهد وانما الدليل وانما التام في الحكم ليس تاما بل لا يحصل عنده ظن

لما اعتدوا هذا الاصل وسألونا انه لم يثبت عنكم اجبتا لم نعم اذا تحقق قول المعصوم في
 جملة احوال الجمع علمنا بهذا الدليل فان كان الاجماع الذي تدرعونه اصلا موقفا
 فقلنا كم عليه والا فهو ليس بحجة عندها انتهى كلامنا اعطى الله مقاما والذير يظهر وجه المفارقة
 الاجماع واخر مطلقا اصل ما خذ الاجماع دليل العقل والنقل لا يخل له فيه الا بوجه حقيقة
 نقل خلاف اجتهاد ما خذ النقل وكذا ثبت في باب وجوب اللطف في وجود الامام
 في طرعه ليو من الاجماع على الخطا في فرض حصول الاجماع في علماء العصر على قول علم
 انه حق بدليل العقل للنقل به قول الامام في جملة من لا يخرج ذلك ان نقله الامام تفصيلا
 ولا اجمالا وهذا حصلت المفارقة بينه وبين اجتهاد لا بد من اعتبار النقلية تفصيلا او
 اجمالا اذا عرفت هذا فكل كلام المعصوم ليس محصورا في منع ذلك راسا وعدم امكانه نعم ان كان
 عزيزا فليس ولكن كلامه غير ذلك وتدرج في الاقدام على ذلك الدعوى عجيب وما زال الله
 اعتقده الكمال وتدرجه بالمعروف في نفسه وهو اقبح اخصا **قال** مسئلة من كلام المتحقق
 اخصوية في العمل بالاجتهاد من اتحاد والكفر وما فطنوا ما تحته من التناقض فان جملة الاجماع
 قول النبي صلى الله عليه وسلم بعد القتال على قول الصادق عليه السلام لا يكون من اجتهادنا رجلا يكذب علينا الخ ثم قال
 المعصوم في حجية هذا الكلام اقول مذهب السيد الاجل المرتضى ورئيس الطائفة والحقق الحلي في
 في باب العمل بالواحد واحد وهو انه لا يمتنع وانما بقية العمل قد ما ثابته وكذا الراوي نقله
 معروفا بوجه النقل بغيره ولا يتوقف عنده **اقول** هذه الدعوى ظاهرة البطالة
 لان الشهورى لم يثبت السيد المرتضى في تأخره الابن او ليس في عدم العمل بالواحد

هذا الكلام لا يثبت في
 جملة احوال الجمع علمنا
 بهذا الدليل فان كان
 الاجماع الذي تدرعونه
 اصلا موقفا فقلنا كم
 عليه والا فهو ليس
 بحجة عندها انتهى
 كلامنا اعطى الله
 مقاما والذير يظهر
 وجه المفارقة

لانكاره ولا شك فيه والسبح يستدل على جواز العمل به مع كونه لا ينفيد الا الظن وصريح في
 العدد بعد القدر كما نبه في فتاواه مع العلم بعدم تواتر تلك الاخبار وعدم القدرية على صحتها
 معصية بذلك كله وكل الحق صرح بان المراد من خبر الواحد لا ينفيد القطع شيئا في صريح
 نقله ذلك ولا المخالف بالقدري لانزاع فيه **قال** ذلك اول ما ينبغي ان يقال في السيد
 والتمس الا واحد في كتاب المذكر في الشريعة في اوائل ذلك الكتاب الاجماع يكون حجة
 ثم قال المعصوم في حجية هذا الكلام اقول كلام السيدنا صريح في عدم حجية الاجماع وهو صريح
 الاحكام الشرعية في الدليل عند معصية في تلكه وفي المعلوم لا ينبغي تحقيقه وقد مر في صريح
 من حجية السيد في الدليل الاصلية بما ثبت بان في الحكم لا في نفسه فيم من ذلك اخصا الدليل
 الحكم لا في نفسه وفي المعلوم ان كتاب الحديث النبوي لا يعلم الا في جملتهم فغيره اخصا
 في احاديثهم **اقول** على السيد ان نقله في عدم حجية الاجماع مطلقا غير صحيح لان الذي نقله
 عن نبوت حجية اذا علم دخول قول المعصوم في جملة قول المجعول وذلك لا ينبغي حجية مطلقا
 وما ذكره في البراءة الاصلية يستقيم لان قولهم عما حجة الله عليهم من العباد موقوف على صريح
 في حكم الشريعة برائهم منه فهو من جملة الادلة الشرعية على ان توقف ثبوت الحكم بالكتاب
 الشرعي ودور الشريعة به وعدم التكليف ان المريد فكلها دليل على عيان نبوت ظاهرها
 خطا في واضح منها في كلامه الدعوي **قال** واما اخر ما ينبغي في هذا الفقه الى ان قال فقد
 عرضت عليه ما سنذكره من احتياطية القدر او رطبة في المتأخرين كما ستجده والتي على
اقول الذي مر من بعض من صاحب المراجعة وخالفه خلافا ما دعاه عنه وانه ازر عليه

وتكلم بالفرق منه انه لا ينفصل اليه التقدي في الاحكام الشرعية ولو كان المراد مجرد ايراد كلامه
حقا وصوابا لا يوجب عليه التوبة الى الله تعالى لانه لا يوجب عليه في تقديره بتحققه في احوال الرجال وتعلل
الصدق فيهم الذي لا يجوز الا للضرورة والاحتياج وقد عرفت ان الحق في ذلك يثبت احاديث
الكتب الاربعة وبالقطع يصح ما فيها كاي حجة يثبت بها في الكتب الاربعة في حال سندها
من ضعفه لان على دعوى ان الكتب الاربعة اخذوا من اصول الثابتة الثقل ^{الاصح}
عند المؤلفين والكتب الاربعة عندنا ثابتة بالتواتر ايضا فما اوردناه في انفسهم اصح من
الكتاب المراد وغيره فقط بل غفلة ومنه ان من العلوم ان ليس لهم خصص في
الاخبار تحصيل الصحيح الحديث من ضعفه وانما ايضا اصح الحديث في غيره ذكر السند
ويكفي فيه في الاصل المأخوذ الحديث من تلك الاصول المحققة واحتمال اراده التبرك
بالتصديق السند امر بعيد لا يقتضي دفع الحافظة التي حافظوا في ذلك مع انه لا يعادل
تعام الضعف في غالب الاحاديث عند من لم يطلع على مرادهم ولا يهتدون في كتبهم على هذا
ما استدلنا اليه بتمامه بطلان دفع الدعوى ووجه دليل والمفهوم ان مقتضى في المراد ايضا
سلوكه مع العلم في الاخبار وغيره ولم يظهر منه مخالفا لهم وتعبه في معرفة الرجال من غير
حكما ما يورثه الحق فكان لا يوجب عليه حجة في شح وقرينة في بطلان ذلك في الكبر والخطيئة
العمياء ليرجع الى الحق ويريه جميع الايات التي منتهى اليها واخصصة الآية بما في دونها
المستقدم يقتضيه ومما قاله المراد في كلامه من الحق والتقدير والديانة فلما باءني في
اذا عرفت الحق بحسبها اظهره وانما هذا المضامين من كان يعتقد في الحكماء المتقدمين منهم

من زمن لهفوه

محمد ما يقتضيه غيره في
تبع القائل على رغبة
المراد

قال العبد

امكنه صم

على الصواب ولا يجوز من اتباعهم في الخطا في الهداية واجبة الا نقاوم الضلال لكونه
يحسب المراد ان يذب على خطائه في اعتقاد ما في كتابه لئلا يتقدم مقتضى اذ اراد حسدا في
الكتب الاربعة وارسف كتابه ما يوجب عدم صحة ذلك الحديث وتعطيل له في قدره في العلم
واقعه في خلاف الحق وطرا هذا دليل على اعتقاد الملاحظ المقتضى من انه عرفت شيئا من
ذلك وما اظنه حجة على اظهر هذه الامور الشنيعة في زمانه او مع تحيزه العلم بها **قال**
فانك يظهر من كلام جميع من العلماء في زمن المتأخرين منهم الاعتقاد اجماع على انه لا يجوز
العمل الا بما جاهد اربعة من مجتهديهم الى يوم القيمة **قال** هذا خلاصة المنقول عن ابي حامد
الغذائي فانه جواز الاجتهاد بعد الاربعة اذا ما دفع منه عقلا ولا نقلا فلا يخفى غير معلوم
قال فالتقدي المستفاد من كلامهم انه لا يجوز في كل واقعة تحتها الى الامة الى يوم القيمة
معينا ولا عليه ليلا قطعيها فالتا من ما مرون بطلية قال في حاشيته على ذلك اقول
رد على القائل حيث زعم ان الاحكام غير متناهية فلا يمكن ان يعلم الله احدا من العباد فذلك
ناطجا بدليله وورطها بما رأت ومخايل وحاصل الدلالة ان الله كان عالما بالاحكام التي تحتها
اليها الامة الى يوم القيمة وتلك الاحكام منها **قال** الله ولا سلموا التناهي المذكور في علمه
لكن لا يسع في ما ينبغي ان يعلم الناس كل اعلا الله بالتفصيل فجميع الى ما اعتبره من طريق
الى معرفة علم الله المنقول عن القائل في بعض نسخهم القول بتناهي حلاله الله وتعلمهم
بهم ما اوتوا به من غير حكم بعد من التناهي في الاول دون الثاني وهذا المنقول عند غير
الرحيم لان القول ان ترك ضرر فلا يتناهي هو بخلاف غيره وهو حجة القائل بالحق **قال**

المراد من كلامه
التي هي

نحتاج الى استنباط الحكم في المسائل حيث انهم يكتفون بالعلم بجميع الاحكام
 لخرج من متناظر اصحابنا غفلوا عما ذكرناه الى ان قال في نسخة كلامه عن الاصل في تدوين
 اصول الفقه من اهل اصولهم الا في مواضع يسهل اطلعوا فيها على ما تواتر عن
اقول لا تزد من الايام على مستمرا في ظهورهم وامكن استعمال الاحكام منهم لم يحتج اصحابنا
 في ذلك الوقت الى بعض ما اعتبره الفاضل الاستنباط وغيره وبعد وفاته البني في نقد
 تكليف شرعي يخص بعض من بعض وانما خفي بعض احكام التكليف في القائلين
 لم يرجعوا في استعلامه الى من امره بالرجوع اليهم امل ببيت بل يعودوا خلافا لهم
 عدم التمسك من الرجوع اليهم عما صار حالنا وحالهم واحدا في الاحكام اليه لم يوجد فيها نص
 فاحتجنا كما احتجنا الى تدوين اصول وقواعد يستنبط منها الاحكام الشرعية والفاروق
 بين القائلين ان الرجوع في الدليل والاستنباط الى الاصول والقواعد المذكورة عن الايام يعود
 ام الى القائلين والقياس وغير ذلك مما لم يسمع عندنا الرجوع اليه **قال** وانا اقول لا تكفوا ذلك
 بحمد العقل في كثير من المواضع خالفوا الروايات المتعارضة في اعتدائها **اقول** ان
 العجيب هو حصول الدلائل الاصلية المبنيه غالبا على القواعد العقلية والبراهين
 المعينة للاحكام كلها في حديث الايام فيكون ذلك لا المتقدم من اخص هذا التبيين وعدم
 الغفلة عنه والراحم مما انكبوا في الاستدلال العقلي والبحث فيها مع العلم انهم على
 حاديا وقبيلهم منها فكيف يتبينه ويتفطن هذا المتأخر لقا صغر رتبتهم والاعلان لهم
 طول الزمان وانما من الآثار على شيء منهم لم يطلعوا عليه ولولا ما دونه وسبب ظهوره

من الادعاء

استفاده

استفاده كذا الاحكام والافوض من صريح الاخبار تفصيلا واجمالا على ان لم نر شيئا من الاحكام
 التي ادعى مخالفتها العلماء لها في الاصولية الواحدا فبظاهره بعض الاحكام المعلومة
 دين ما دل عليه ظاهر ما نقل الاخبار الواردة بالموقف والايمان والهداية ليست كرسب العبد
 ولا من فعله وما يقتضيه ظاهره وموافقا لغيره في مذهبهم مما يجب تأويله بما يوافق المنطق
 في دين الشيعة كما اول في القواعد الشرعية والحكمة فيها واحدة كما قدمنا **قال** واول من غفل عنه
 اصحاب الايام وعاد على من الكلام وحكا اصول الفقه المبنيين على الافكار والعقل المتداولين
 فيما اتفق فيما اعلم محمد بن احمد بن الحسين العاملي بالقياس **اقول** في هذا الكلام وما نسب اليه
 اعلام هذا المذهب من سادات العلماء الاجلاء والفخلة والمجاهلة وارتكاب غير الجائز من
 عقائد على الظاهر في عدم حوازل الاعتدال عليه ومعدلاته والتعصب لما غفل عنه من
 الاجلاء وذلك لا يكون الا لضعف علمهم وفهمهم وعقلهم ايضا في رتبة حيث انكبين اعرجا
 من اتباع الظاهر على مذهبه مطلقا لانه لا يجيز اتباع الظاهر على المذهب الصحيح حيث لا يسوغ في
 اتباع الظاهر كما ذكرنا وفعلوا اختلافتهم **اقول** في هذا المقام بعد ذلك ان هذا القائل يتصور
 ناسيا عقل سيد او غير زار صيد ومن اير الطبع على قواعد اصحاب الايام وطريقاتهم في الحكم
 باننا اخصصنا من الايام لم تكن توجد الا عندنا وباللهم رباني ولا عجب ان يدعي وصفي في
 بان المعتمد على قول في نسخة من مؤلفاته على ابن الحسين وبن ابي عقيل بل مخالفة اقوال المعتمد وغيره
 في عالم الحلال او في غير ذلك وكذا من تأخر المعتمد في حجب اقسام الحكم على ابن النعمان
 القبيح الخالف للعقل والنقل فعوضا به من ذلك واتباع الهمم **قال** فان عند قدماء اصحابنا

الشيعة خلافه

وفعلوا خلاف الضمان
 بخلاف الحق ص

لهذا استشهد بكلام العلماء وكلام غيرهم من ذلك صريحاً وغائباً ما يستفاد منه انه اراد بالكلية
 الذي تضمنه كذا الحديث كالتلخيص وامثاله والافهم واحداً للشيء العلم بالاجتماعية الامر
 ان منهم من لا يعمل بحرف الواحد ومنهم من يعمل به وقد بالغ المصنف في هذا في مدعي العلم فكسره
 شاملاً له بانه بحر العلوم فكيف هذا الجمل السبع لم يتشعب منه شعبه لادراك ما ذكره
 المصنف ولم يفقه انه ان ذكر العلم لا يكون هذا المدعى للتوصل به الى امر يعود الى نفسه اثره
 وغاية ما لا يخفى **فان** اقول العلماء انكروا الزيادة شي وتنفرد في كل زمان وعلماء ما دوا
 من قبله كما حالوا على الامر مقتضى الظاهر معصوماً عن الخطا الى ان جبال القول لما انكروا احتجوا
 بحفظ الشريعة الى فتح باب الاجتهاد والاجماع **اقول** اصل ما اعتبره المصنف في جميع
 اوردته المصنف هو الاتفاق واقع على انقطاع تجدد التكليف بعد الرسول في جميع الدلائل
 احكام الله متوقفاً على الرسول وعلمه غايه الامر ان ظهور كماله لا يوجب في جميع النسخ
 بل وقع ما يتوقف عليه العلم بالتكليف كونه بعد ذلك بخلافه بعضه لعدم وجود بعض
 صريح به وبكل استخراج حكمه في اصول الشريعة بالاستنباط والاجتهاد والتبطل ذلك
 بتقدم تعدد اهل الفقه في زمانه من مثل خلفاء الاربعة وعلماء من الكبار وغيرهم في
 الاجتهاد والرسول الذين لا يسلم لهم التمسك بقوله تعالى قطعتم في هذه او تركتم ما قايمة
 على اصولها فانه انه وذلك ان اثنين من الصحابة قطعوا احكاماً من غير ان يكونوا من الاجتهاد
 اليه كروا والاول اراد غيظ المكسب بقطع الجدي والآخر اراد بقاء نفع الرسول فلما
 سألهم الرسول عن ذلك ان هذا جوابهم واذ ان الله لم يرد ذلك وكان اجتهادهم واما ما
 فانهم

فانهم بعد انقضاء الزمن الطويل واندراس الكتب المعتبرة في الرواية ولم يجدوا في اغلبها
 احكام الا اخباراً واحداً مع عدم وفائها باحكام الفروع في الدلالة صريحاً ولا في احتجاجها
 الوطيقية الاجتهاد والاستنباط بحرف لا يخفى فتقواهم عن موافقة حديث الائمة واصولهم المعتمدة
 ولا بد من الرجوع الى قواعد ما ينفذ من الاستدلال ودعوى كل مسئلة من الفروع يمكن استيفاد
 حكمها من نص حديث يخصصها فما يشهد بتعذر الرجوع ودعوى المصنف ذكر ما به في البيان
 عند الانصاف **فان** من جهة الكلام فيما اعتد به المصنف في الاجتهاد ومن تدابيرهم العقل بان
 الشبهة انهم امر الرواية ولذلك احتبط في الشهادة ما لم يحيط به الرواية **اقول**
 الرواية الحكم بالحق في الشريعة وتما بغير واسطه بسبب الاستدلال في الشريعة واما الرواية
 عند بعد ذلك في سطوة في سطوة في صريح الرواية لا مع تطاول الزمان وبعد طبق الرواية
 المتناهي في عدم المطابقة الشريعة وفي الشهادة لكثرة الحاجة والضرورة الى معرفة الاحكام
 والعلماء قلوا اعتبروا فيها ما اعتبروه في الشهادة استدباب حرفة اغلب الاحكام مع
 الحديث مع امتداد الزمان وهو مخالف للحكم وايضا التمسك بالماضي من القول في الشهادة منفيته
 الرواية والتوثيق والامن من الكذب معتبر في الشهادة ايضا لانه داخل في مفهوم العدالة
 تنزيه الرواية عليها في ذلك كما يظهر من كلام المصنف **فان** الصواب عند من ذهب في ما لنا الا
 خبايا من وطيرتهم **اقول** اما ان جميع ما تحت اليد الائمة في التكليف قد وردت في
 سنج وتكاملها في شرفه واما ان ذلك مخزون عند الائمة فان كمال المراتب انه معلوم عندهم
 حق ولما المراتب في النبي صلى الله عليه وسلم يعلمون غيرهم فهذا لا يجوز فيما تحت التكليف اليه

مسئله

او كان في

ان

لا يفرسول الى التبليغ الناس كافة فكيف يجوز اخفاؤهم نعم بعض ما يترقق عليه التكليف
 الاسرار والحكم اختصهم بها فلم وامر الرسول صلى الله عليه وسلم بان جميع ما يستنبه بعد تبليغه او ينسحب على
 الامة الرجوع الى كتاب الله وعمره فيه وما القواعد فاما انزل مدد او روي للمعاش والاحكام
 تقيد الظاهر منها الى لا تختم ان لا يربط المعصود منه واما الحكم والمقتضى فقد رده
 سبحانه على الامم الذكور والعلما ولا شك ان الامم في الامم ذكره واما قوله انه لا يجوز استنباط
 الاحكام من ظواهر الكتاب ولا ظواهر السنة النبوية ما لم تعلم احوا الاخرجه من الذكر فسلم
 ففي علم ذلك غيرهم ولكن استفادتهم منهم كما صرحي واما اذا لم يمكن ذلك بآلة لا يوجد من
 انهم نفس صريح بعيد عليه في المسئلة بعد تمام التفتيش والاختلاف فما الذي يمنع استنباط
 الحكم من ظواهره وقوله ترجع اليهم عليهم السلام ولا تخزع عن مدحهم بالقول الى جعلوا احصوا
 العوم في الهداية الى الصواب لانهما تكلف عليهم في استنباط وجهه التي تحصل بعد تحقق
 جملتها ومصدقها لقوله تعالى والذين جاءهم من بعدهم يقولوا سمعنا واطعنا فلما حصل للمسلمين ارادة
 ايضا الحق والصفاء فامسك بحسن الله ولا ينقل العدا اشياء يجد الحق غير غير ان رافيا
 يستدل الى الاحاديث اشياء كذا ويجوز على الحكم بان المجتهد اذا احصا لا يوجد ولا القضاء
 الاضطرار بقول مطلق لا يجوز الاستنباط ويقتضي ويظهر من كلامه استناد ذلك كله الى ما عرفت
 من الحديث وهذا اقدم عجيب الرجوع الى القول بالنطق في الاما من عديد قد ثبت ان الامم
 والمسلمة نقل واعترف به ولا قضاء في حكم الية في السمع اذا عرفت شيئا من قضائهم ماض على حكمهم
 ولا يجوز رده والوعيد والتدبير على الراد وكل هذا لا يتبع الامم لا يتنبه اليه ولا يرجع

فهم

اخفا

اخفا واما قسمة اليقين الى قسمين فلا يظهر لي معناه لان اليقين والعلم لا اراد به التماس
 فلا يلزم معناه بقية دائما للواقع ولما اراد به الذي لا يتبدل احتمالا غير فالحديث لا يصح
 المرتبة ما لم يكن من علم المعصوم عن واحد من الواردين في اليقين اذا ثبت عندنا ولم يعلم
 من حكم النقية حكمنا به وعلمنا على حد غير لا نفا وتبينهما في العلم واليقين اذا حصل
 فان لم يتعارف بهما قدما ثنائيا وفي كلام الامم عن الواردين وكلام الصاحب عن غيره من خواص
 الاعتماد على خبر الثقة **اقول** ان الخلاف في قبول خبر الثقة لا يامر في معروف وما ذكره عن القضا
 وكلام الامم عن الائمة وعليه لا يمكن حمل محض بالا مامي اليقين وكلام الامم السنية واخبار
 ابي جعفر بن شوق العريزي وانه وقبول كلامها لا يتبع في اليقين مطلقا سواء كان في
 او في غيره ما يدل على قبول العدل الامامي لان التفتيش داخل في معنى العدالة
 لانه نقل للسنة اخصه من غيره فيقولون لا يلزم وجود مثلها في غيره من غيره في غيره في غيره
 القضا لان مقتضى الاتفاق على ذلك في العاين جعل احب الموثوق في الرواية فوافوا في
 المعصية بالقرينة المرجحة للعلم والقطع سواء كان الامامية وغيرهم وعلى هذا يلزم ان يكون
 خالوا بالواحد الامامي يوجب العلم والقطع بطريق اولي لان التفتيش من جمل الامام
 والحاكم في الشيء وغيره من جمل اباكاه اخبر المعصية بالعلم والقطع وان كان غير جمل
 الواحد في غير الامم من الظن ولا خلاف بين من عمل بخبر الواحد وبين من رده ليس
 يفتيد الظاهر العلم لان ما فاد العلم بالقرائن والقرائن لا نزل في السيد وتابع ولا فيه
 واعني من ذلك لا يجعل هذا الخطاء الظاهر فيقتضيه من فاده فضيلة اليقين في نقله عن القضا

اول التفتيش الامامي

بما رده

غير المعتمدة وسميت المتكررة في كتب الاصول الباقية بغير المتكررة وخفي عليهم كبر من تلك
 الامور التي كانت تنفق لعدما لم يعلم يمكنهم من غير ما يعتقدون وعليه فاحسبوا الى ما كانوا
 يتخير به فكلما سمعهم هذا الموضع كلامه قدس سره وورد عن الواقع وغاية التحقيق فالجواب
 العلماء في هذا التقسيم الى الاحد او فصل غير العوارب بل الى غير ذلك **قال** من جملة كلام فقهاء
 شرح رسالة دراية الحديث للشيخ السديد النجاشي معتمدين على ذلك في كتاب من لا يحضره الفقيه يدعون
 في بعض احاديث في الكافي من جهة انه بعد ما ذكر في بعض المواضع الواردة من الناحية المقدسة
 ما يارجل يروي الى رجلين في **قول** لا يخفى ما يجوز في الحديث وجواب الله اما الاول فانه
 على القطع بمعنى خبر الكافي وحديث الشيخ والتفصيل في كلام الامامية لا يجوز في العقل في
 النسخة التي اخرجها من النسخة في الاصول التي يرويها في الحديث ومنها ما روى عن بعض علماء في زمانه
 انه احسن النسخة لو امكن في بعض المواضع لا يكون غالب الا عند جواب الامامة عن بعض الامام عليهم السلام
 تنبيه على صحة عليه السلام انهم اعز الله باجلاله لا يحكم بغيره حتى يضمن ما سمعه ويجعل رواه ما ذكر
 حديث النسخة من اصحاب الامية الموثوق بهم في اصولهم فليس ضرورة داعية اليه ولم ينهوا عليه السلام
 صلو مصونه ومخفية عن ظهورها لغير اهلها فكيف يجوز انهم انما يروون الامية في غير ذلك
 الى ذلك ويعلم ان من بعدكم لا يعرفون به احاديثها وما خذوا جميع ظواهرها والمقصود
 والباقي جميع الحديث وقد بينا في دين الامية في الحديث في كل زمان فكل من ليس عاقل عظيم
 ذلك ولو امكن ذلك لعلم من العلماء خلا ما يقتضيه العقل فلا يكون الا نادرا وحال لا يكثر الا خلافا
 لا يحل من الامية النسخة وكان رده بالضعف او في موضع ظهور الصحة العظمى لا يمكن ان يرد جميع

الاحاديث

رجوع

رجوع اليه والايدي فيه ما نقلوه عن الامية عند ذكره في الثاني فضعفت الاحتمالين في جوابه
 فلو ما ذكره من السنة في اخبار على عادة من الغفلة والذهول لغيره وتزنيه نفسه وذكره الله
 يظهر ان سبها الغفلة والذهول عن حقائق الامور اقرب اليه من غيره وان ذلك لا يحتاج
 بيانا وقد استرنا سابقا الى انه لا محال لانكار وجود الضعيف في الكتب المشهورة **الاستدلال**
 عليه ما وجب بحسب العقل انما لها صحتها بحسب العقل بانها لا تامة عن الامية لانهم حوا
 بان لا يجوز الاختلاف في المتواترة وعلى ذلك انه مفيد للعلم فالفرق اذا احسننا به الكتب
 رجع الى ما يؤكد ذلك في بعضهم في فتاوىهم لا اوردوه من الحديث وما روى الشيخ في
 بعضها لا ما تضمنه مخالف للاجماع في ذلك وفي حديثه يؤكد الضعيف في بعض الاحاديث
 محمد بن سنان قد تكرر روايته في اغلب الاحكام وغيره من امثاله ايضا كثيرا وقال الغفلة
 سنان في بعض كتبه من الكذب بين المشركين بالكذب بين سنان وليس بعد الله ورفع
 ابيوب بن نوح الحمد ويذكر في حديثه محمد بن سنان فقال ان سنان سئمت ان يكتبوا ذلك
 فافعلوا فان كتبت عن محمد بن سنان ولكني لا اروي لكم عنه شيئا فانه قال قبل موته كلما
 حدثتكم به لم يكن لي سماع ولا رواية وانما وجدته ونقل عنه ايضا اشياء رديئة وقد
 الامتحن جملة من كان يروي عن الضعفاء **قال** من لا يوافق نفسه **قال** من لا يوافق نفسه ذكره المحقق
 الحلي في اوائل كتابه المعقبة وذكر في الاصول في معنى العار غير الواحد وفيه من يستلج
 قدم **قال** قد منا يدل على ان الامية في الحديث لا يمكن ان يكون الا ما روى عن مولف الكتب الاربع
 التبعة عليه من غير غيره لان الحديث في حد ذاته يحمل الصدق والكذب فلم يبق عليه خصوصية

الاستدلال

المنع

فلما صار حصولها في هذا الاختلاف غير تلك الاصل الذي وجب هذا النفس العظيم
 ارتدادا الى روي وغيره من المذهب فلا اطلع الاروي وغيره على الاصل الصحيح وعرف
 انما لا يميز بين البيت وبين غيره مما فيه الاختلاف معلوم ان تلكه وبغيره البيت وما رايها
 الشيخ في الاسلام هذا الاختلاف واعترف به فلا اقلوا رايه كما ينبغي في هذا الاختلاف لا عبرة ولا
 السبب لان عندنا اصولا عديدة كثيرة ثابتة النقل عن البيت لا تختم الاختلاف والاختلاف
 وتعود بنا في المذهب عليها لا يعرف بما ذكر من كلامه الاعتراف بوجود ذلك في الاحاديث
 التي مجرودة ذلك الزمان واختلاف الاحاديث النقلة والكتب الاربعة فقال الشيخ انها
 في الاستبصار بما تزيده عن خلافه هو كمالا استرنا اليه وناف لوجود الاصل الذي
 اعتقدنا المذهب المصطفى بعضها كمالا في وجهه بطروجه ولا يلزم الشيخ وغيره من
 بعد له ونواظريه يعلم منه الصحيح وغيره واجهده وانفسهم في تحقيق ذلك والله المستطاع **قال**
 وحكي الحق في الشيخ في القديم الصحيح وحديثهم اذ اطلبوا الصحيح ما اقبل به لمخترتهم على
 المنقولة واصولهم المعتمدة وكتبهم المروية في **قول** هذا الكلام استدلال الشيخ في العدا
 جملة الادلة على العلم بحد الواحد غير المحقق بالقول ان الشيخ تعيد العلم وقال المصنف
 بالقرائن الاخبار لا ندر فيه وذلك صريح بان المراد بالعلم بالاخبار ليس بعلم بالسيد
 العلم المرتضى بل لا تعيد الا الظاهر واي حمل الاشياء والاستدلال واما ما ينفيد فلا خلا ولا
 في وجوب العلية ولا يحتاج الى الاستدلال عليه ومجرد ثبوت علم المتقدمين به لا ينفيد
 اجزم بالقطع بصحة وثبوتها في الايماء ولو افاد ذلك لما جاز للشيخ خلافة فعلهم كما

يكفون في

يكفون في ذلك بالظن وهو حكم غير الواحد فذلك استدلال الشيخ به على العلم بحد الواحد مع كونه
 لا ينفيد الا الظاهر فان هذا مما فهمه المذهب من كلام الشيخ في ان اراد به صحة الاحاديث بالقطع
 ثابتة عند المقصود وانما تعيد العلم بمنزلة المعقولات **قال** نقلنا في كمالنا ان نقلنا عن السيد
 المرتضى في جواب المسئلة الثابتة انه قال ان اصحابنا لا يعلمون بحد الواحد في **قول** كما يجوز
 لانه لا يتكلم في السيد مرتضى في هذا المقام لانه يقتضي في كل خبر في الكتب الاربعة خاتمة
 في فتواه لا يكون في الاخبار المصنف للعلم وان لم يجز احد من العلماء المتقدمين به لان علمهم
 بما فيه العلم وهذه الاخبار التي اعرض عنها السيد لم تكن كذلك في العلم ولا في ذلك معلوم بان
 من هذه الشيعة الامامية ويلزم من هذا انه لا ينبغي في الكتب الاربعة من الترخا خلفا السيد في
 من ينفيد العلم في حق نقله عن الاربعة وهذا ضد ما يدعيه المذهب وينبغي ان يقول السيد بخلافه
 كلام السيد في هذا المقام يحتمل في علم المتقدمين بالعلم في احكامهم انما لا ينفيد العلم على الاخبار
 المصنف للعلم بالاشارة او القرائن واما بعد زمانه فلم ينفيد ذلك في المتأخرون لما استبعد
 من الاحتمال وجوزوه وتعد عليهم عدلوا الى العلم باخبار الاحاد المصنف للظن في كل موضع
 لا ينفيد العلم باي وجه كما جعلوا الامام السيد في المصنف في نقله عن غيره من علماء الشيعة
 عليه مقتضى كلام الشيخ في العدد وغيره انهم لم يسلموا هذه الدعوى حيلة استدلالهم على ان
 الواحد كما يقتضيه علم المتقدمين به مع كونه لا ينفيد الا الظن وحملوا الكلام على المصنف في هذا
 المصنف في مقتضى الكلام كما قالوا في كثير من المسائل الاصل والفروع لانه ليس المقصود
قال قدما اصحابنا الاخباريين ببيانهم انما نسبوا العلم اليهم في انهم كانوا قد

فقلنا هذا هو الحديث نفسه عند تعدد الحديث وتغيير الشيء منها في الفاسد ثم قال لا أحد
 لا يتبعه من الكذب على هذه الاخبار او في بعضها فيه طعن على الصقي ان ذكر الحديث
 الكذب وذلك انه لا يمنع له يكون وقع الغلط في بعض الصقي لانه ليس واحد منهم معصوما لا يجوز
 عليه الغلط وانما يمنع من اجتماعهم على الخط وذكر وجوب عديد من وجوب ذلك في السوء والغلط
 وتغيير الخبر ثم قال ومن هذه الوجوه التي ذكرنا اننا استغنى الطعن عن قول الخبر وانما الكذب
 من اخبر عن من الصقي فلا يمنع له يكون فيه من يدخل في الاحاديث الكذب عند ولا يجوز عند
 وفي في الدين كما روي عن عبد الكريم بن ابي العوجا انه لما سئل قال اما انكم تفتقرون
 لهذا دخلت في حديثكم اربعة الاف حديث مكذوبة وهذا واحد الزنادقة فكيف الصقي
 في الباقيين ثم انه بعد ذلك اطلق الكلام في الاختلاف في العمل بحجة الواحد قال فاما ما اخبر
 المذبح وهو من خبر الواحد اذا اختلفوا في طريقهما معا بنا القائلين بالاثبات والاثبات لا يطعن
 روايته ويكون سديا في نقله ولم يكن هناك قرينة تدل على صحة ما تضمنه الخبر لانه لا هناك قرينة
 تدل على ذلك كان الاعتبار بالقرينة ولا ذلك مرجح العلم ونحو ذلك قوله ان فيما بعد ذلك
 به والدليل على ذلك اجماع الفقه المحققين في وجوب تأجيل العمل بهذه الاخبار التي رويها
 تصانيعهم ودونها في اصولهم لا يتناكروا ذلك ولا يتدافعون الى ان قالوا هذه عادة من
 سيجتمع من عند الخبر ومن بعد من الايمان وقرينة الصاروخة الذي انشأ العلم عنه وكره الرواية
 جسته فلو ان العمل بهذه الاخبار لا يجازيها اجماعا على ذلك ولا نكرهه ولا اجماعا عليهم في معصوم
 يجوز عليه الغلط ولا يسمون قال بعد كلام طويلا وما يدري ان هذا هو العمل بهذه الاخبار التي رويها

ذلك من رواية النبي او
 عن واحد من الائمة وكان في

ما ظهر بين الفقه المحققين من الاختلاف الصا در في العمل بما في وجوبه باختلاف المذاهب
 في الاحكام يغير احكاما بالاختلاف به صاحبه في جميع اهل الفقه في العلم الى الدنيا وذكر بعضهم
 تفصيلا ذلك في الحاقال وقد ذكرت ما روي عنهم عن الاحاديث المختلفة التي تحفل الفقه في
 كتابي المعروف بالاستبصار وفي كتاب تهذيب الاحكام ما يزيد على اربعة الاف حديث
 ذكرت في اكثرها اختلافا في العمل بها وذكر السهروردي يخفى حشر انك لو تأملت فيهم
 في هذه الاحكام وجدته يزيد على خلاف في الضعيف والسافه والماثل كذا رفع مقامه
 واحدا من غير ما علم من الكلام على ان لا يخرج جازم بوجود الصقي والضعيف في الحديث
 من زمن النبي ومن الايام من بعده وانه لا يجمع على العمل بحجة الواحد الكذب
 قرينة وتعليقه ذلك بان اجماعهم فيه معصوم يدل على الاعتراف بانهم كانوا يعملون بحج
 الواحد ولم يحصل منه العلم لان العوض انه مجرد عن القواسم التي يحصل منها العلم وعرف
 انه معترف باسبب اختلاف العلماء المتقدمين اختلافا في الاخبار ولا شبهة في ذلك لا خاف
 المختلفة فلو كان كما فر من الايمان الى زمان النبي ومن بعد ثباته من قوله من اصله محققا
 ليعرفوا في الايمان لا يطرق اليه الكذب كما يشق المهر ولا في الكتب الاربعة كلها محققا النبوة
 الصقي مجاز في النبي هذا العلم الصحيح في حقا ذلك في مواضع عديدة لا يحصل فيها شبهة ولا تناقض
 وما جاء ايضا من احوال العلماء المتقدمين والمتأخرين من هذه الاحاديث ولا لا يفتكر
 بعد من يعارضها ويقطع بذلك وكيف يجوز من هذه الفرض في وقوع هذا الاختلاف في ما وقد اجمعا
 على ربحه المتواتر لا يجوز فيه الاختلاف ولم يحصلوا عليه ذلك الا في احوال العلم فاذ انما الاخبار

الاخبار

جاء

في الأصول على عدم العلم كالتفصيل في العلم فكيف جاز في الاختلاف دون غير ما ينفذ العلم بها
معظم كتاب قد صغر في هذه الأصول ونحوها وبني أساسه في خطا عليها وقد صاغ في رفقها و
تيسيداً والغاية تنضار من جوانبها في كل ناحية **قال** صريح كلام رئيس الطائفة لا يجوز
جواب لا يجب القطع بما هو حكم الله في الواقع أو حكم ورد عنهم **قول** هذا الصريح الذي
ادعاه الشيخ في العلم بين وجوبه فاما قد بينا من قبل في وجوب العلم بغير الواحد المتعدد
للظن وهذا الصريح ينافيه ذلك ونقله ايضا عنه تجوز العلم بغير وجوب القطع بدور الحكم
ولم يلزم وجوب القطع بما هو حكم الله في الواقع غير تعييد يكون عدا وجه التقييد إذا لم يعلم لا المتعبد
لأن الحكم إذا ثبت بالقطع عنهم فلا يجوز في لغة الواقع في غير ما قلنا وجعلنا النزاع بين
وبين السيرة تقربها من الحقيقة لا معنيها ولا العلم توهم ذلك في غير الأول ولكن إذا
موافقة المحقق الحاشي على ما افاده وادعاه وإحال الاختلاف بين السيد تقرب من ادرك
والحق في الظهور والوضوح كما علم وما كفاه فساد هذه الأصول حتى لا يجد فيها
الوهم وهو الحق به وبما يخالف ذلك وما ادعاه من توازن الاختلاف في جواز العلم بقول الله
مطلق ولا تأخر المذهب قد بينا فيما تقدم فساداً وأنه مختص بعلم الأئمة فقط
قال في مقام ما حصل له القطع العادي لا على الكتب الأربع بل الأئمة الثلاثة وأما
كتبهم من تلك الكتب الأصول **القول** هذا عين النزاع فإنه لو صح ذلك لاجابهم الغلبة التينية
ولا تأخر ما حصل له بالضعف الموهوم لضعفه غالباً غير المطالع وقد انفصل السند
على الذكر الحاشي سائر أنه هذا المذهب والعرب قد نقلوا ذلك في الخلاصة من علي بن
فضال

فصل في قول علي بن أبي حمزة البطائني كتاب منهم ملحوظ قد زويت عنه احاديث كثيرة
وكتب تفسير القرآن من اوله الى آخره الا ان لا يستعمل الا في رواية حديث واحد وقال ابن
في حقه ما يقارب ذلك وينبغي عليه إذا كان هذا الكلام المقدم وهو صحيح كونه ما رواه هذا
الراوي عن الصادق عليه السلام في هذا الحديث وامتناعه في الرواية كونه كفيلاً بوثوقه
الاحاديث والشيخ في رواية حديث متعدد في أساسه علي بن حديد فقال في علي بن
حديد ضعيف لا يعمل على ما ينقله بقله وقد رويت عنه عدة اخبار فعلم ما ينفذ العلم
لأنها الصحة وقوله بوجه من الوجوه وقد سمعت النفس من تكرار بتعليقه يصح دعواه على
الاحاطة وقد **قال** من جملة ما نقله كتاب العبد للشيخ الطوسيري في الاحتجاج على العلم بغير
الواحد الاول دعوى الاحتجاج على ذلك فإنه ذكر في قديم الماضي وحديثهم اذ اطلبوا البصيرة في
به العتيق **قول** هذا ما يؤكده من هنا سابقاً لان الاستدلال بعدم الانتفاء لا ينافي
لأنه يذكر في الاحتجاج المقطوع بجمعه ويؤيد على ما ينفذ في الأصول المذكورة والمهم في شرح
أنه عارض بسبق تلك الأصول وانها موجه عنده ثم لم يذكر في الكتب الأربع بل في جميع
والقطع بجمعه وإذا كان العمل للبعد من تلك الأصول الثابتة لم يسمع لاحد انكاره علم
العمل وانما شاع الانتشار والعمل بالانما ليست متواترة ولا محفوظة بالعرض فلا تنفذ الا
الظن فيسوغ الانتكار ومنها فالقبول فعلمهم في غير ذلك يدل على جواز ذلك خصوصاً وقد
قال الشيخ بعد ذلك ما نقله عنه وجود الاختلاف في الماضي باختلاف الاحاديث يدل على
لأنه مستند إلى ان لو كان العمل بغيره مما نقله القطع لوجب له بحكم كل واحد بتفصيل مخالفه

وتفسيره فلما لم يحكم اية كماله مستند بمخرج واحد العلم انه كلام الشيخ الذي نقله
 عنه رواه بعد هذا الكلام من غير كلام الشيخ شيئا مما يدعي العلم موافقة على اعتقاده
 ولكن العلم لا يصح **قال** من جعل الوجه الذي استدل به الشيخ من العلم الواحد وهو اعتقاده
 بالوجه واحد وغير العدل في الجور واليقين الضعيف في **اقول** هذا مخرج في الاختصاص لم يكن يحقق اليقين
 لانه لو كان كمالا متجاوزا الى تحقيق السند والوجه غير جالب بعد كونه معلوما ثابتا بالاختصاص
 فيه **قال** ذكر المحقق في كتابه في آراء العبد في حق جعفر بن محمد بن رستم عن ابي الحسن عليه السلام في
 رجل في **اقول** من المخرج على كثرة الاحاديث الواردة في القدر في اغلب من ذكره من الفضلاء
 منهم فروغهم عن كثرة الاحاديث الموضوعة في ذلك الزمان فضلا عن كثرة ما لا يحتمل حملها على
 النسخة وفي حديث الفقيه بن الخطاب في رواية الكشي عن ابي عبد الله عليه السلام حيث قال له جعلت خيرا اذا
 الذي يبين شيئا من قال واما الاختلاف فيض فقال له الفقيه في الجلس في حلقهم بالكون في كاد
 انك في اختلافهم في حديثهم من رجوع الى المفضل من عمره في اتي في ذلك على ما تخرج اليه
 فغنيه ويطلب اليه فليقل قال ابو عبد الله عليه السلام ما ذكرت يا فقيه من الناس اولوا بالكون
 علينا الزمان الذي اقرضنا لا نرى فيهم غيره واني احببت احكام الحديث فلما خرج من عند
 يما ذكره على غير ما يريد وذلك انهم لا يطلبون حديثنا ما عند الله واما يطبقون به الدنيا الى
 الحديث واما نقلنا من الحديث يعلم كثرة الاحاديث الضعيفة واختلافها في ذلك الوقت
 والاعتناء في التميز والجليل عن اكل في مثل هذا الزمان مع تفرع مولي الحديث في اول
 بكونه التفت والاختلاف في الاستنباط ولم يبينوا احكاما نقلت كماله سليم في ذلك وانهم يرون

حيث

الامر

الامر اصول صحيح لا يعتمد الضعيف **قال** اذا تقيست في امر المباح في هذه الدرجة الا يصح
 حق كذا تقول المفسر المتأخرين واما جمل اول من قبل اصول احاديث المتأخرين كانت مرجعها على
 واعمالهم في زمن الايمان فكانا مجموعا على صحة نقلها عنهم الى اللاحق اربعة عشر بين المتأخرين
 العلماء في **اقول** الذي ينبغي ان يقال عند هذا الامر من المصلحة فعداد اتم الظلال او عند
 القام وذكور المقتدر غايه التقدير على العلماء وفيه اشياء اليه بعضها محال في الحق وهو
 بريئ منها وبعضها حق والامر محال اليه مع ذلك بعينه باقيا الاول من قبل المتأخرين العلماء
 سلوك طريقهم بقدر مطلق حقا او باطلا وينسب اليه الغشلة عن ذلك وقوله التبريد الفطري
 والحق في العلم كماله على ابرز سبيل الشيخ **قال** في كتابه وقت الوقوف بعد في الزوال
 عرفه الطالع الفجر يوم العيد واعتضد من ادريس في هذا القول بخلاف لاقول علماءنا واما
 هو قول لبعضنا اوردوه الشيخ في كتابه ايراد الاعتقاد فقال العلماء قد بين ادريس ان
 الشيخ قصد بذلك الوقت الاختيار في اخطا في اعتقاده ونسب الشيخ لا تقليد بعض المتأخرين
 من الراي الشيخ اعظم المجتهدين وكبيرهم والراي في تحريم التقليد للمحقق المجتهد في كيفية الخلاف
 الذي يصدق المقلد انه يحل في هذا الاجتهاد واجتماع الراي في النهاية انتهى وانما خبير
 الذي يعضد عن غيره في فقه غير محقق في كتابه كتاب ملهم واما ما يفتي منه من سبيل المفسر
 اليه في حق واما الثاني فاول ما فيه ان جعل النسخ احكاما كانه في اول النسخ وبنها على
 لفظ الاحداث وثالثا انه قد تقدم من قريب كلام الشيخ في من اعتنى الطائفة بالرجال
 تميز العدل في المخرج واليقين الضعيف والفرق بين من يعتمد على حديثه من

أحوال

لا يعتمدونهم اذ اختلفوا في خبره واذا سنده وفوقه بين الثقة وغيره ولا الطائفة ولم
يعملوا على ذلك كما في اعتنا كتاب الرجال بذلك فانه من هذا الكلام صحيح في الخبر لا يخرج
الاقسام الاربع الى قسمين وان لم يدونوا طرقهم على حد في ذلك الوقت وهذا هو الصحيح
معرفة من الكليين بعد عقد وبين الغضائير وغيرهم فالتعليق الى احادته اقره عليه
الخافيه محدور فكيف وربما انه غير ان في قيل الواجب الخاية المستندة عليه من ثبوتهم غير
لولا المتأخرين والمتقدمين لما رواه احوال الرواه واختلافهم فيها على الصحيح والضعيف
للضعفين منهم وفيهم لا سيما الامور الغاية السبلان فكلان من جملة الضعيفين الا ان
محدثين محدثين والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان
كثيرا ولا يحددها احد بل انما السبلان كان يعرف الضعفاء ويعتمد السبلان والاعيان
المستند الى الحديث في زوايده ما يعرفه جماعة متعددة وامثال ذلك كثير فلو انهم
والثقة عليه في الصحيح والضعيف ومثل شئنا كما حصل الاختلاف في ذلك فلو انهم
اهم مطلوب ومرغوب وما فعله القلة من جرحه على به وثباته عليه **قال** فانه قد علمت
انه من الواضح البين في صفات الذين يتبعون كتب الرجال وكتب الاحاديث وفروع اصول
اصحها لا سيما كتاب النجاشي وفروع الشيخ **قال** في ذلك الملقه من غير العوجا استيعاب
نكرارها انما قد مر مفيد او مصحح لما يدعيه وكانه ان اردت ان تطلب الكتاب بذلك لم يسمي والاعيان
وجبه هذا التكرار ولا يزيد الاختلاف واضحا لعدم صحة ما يدعيه فان ما عدده من كتب الرجال
لو كانت كتب الاصول الصحيح التي تبه موجوده والاخذ منها والاطلاع عليها ودراستها

نقات

نقات عدول او متروك ذلك الاصول معلوما انها كلام الايام كما ان الكتب الرجال احتياقا
بها وتوحيها فيهم من هذا الوقت حصل في الاحاديث الاشياء والاشياء وانهم احتياجا
القيمة بينهما بوضع كتب الرجال والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان والاعيان
يكن معرفة الصحيح منها والتوصل الى الايام وتكون هناك احوال معلوم للايام على ما كان
التوصل اليها لم يامر واعا اصحابهم عند الاختلاف بالتحقق على كتابه وفي حديث
الفيض بن الحنفية المتقدم لم يرجع الصادق على معرفة الصحيح ما سأل عن الاختلاف
بين الاحاديث التي في تلك الاصول التي كتبت في زمانه ولم يحسب الايام في حياهم
عنه الاختلاف والاشياء بان يرجع اليها انها موجودة ثابته عنهم وما كانا كاذب بل رجعهم
الى ما عاينوا الكتاب بالاه والاخذ بما خالفوا لان الظاهر في المواضع التي يكون فيها صحيح وبما كان
ذلك في مواضع كثيرة اولها في الخبر على القيمة فعلم من ذلك ان تلك الاصول لو كانت موجودة في عصره
فيما لا يعتمد في غير الايام عليه بعينه ومثل قليل منها ولم يعلم التمس من الوصول اليها في
الكليين وغيره ولهذا امر الشيخ بان اخذ الاصول كما سئل عن اختلاف الاحاديث ومثل
لانها لو كانت كلها صحيحة لاجاز الاختلاف والتضاد فيها وما احتاجوا الى وضع كتب الرجال
الاختلاف الواقع في الصحيح الضعيفين بعد اطلاع الكليين من غير اخر عنه على الاحاديث
وشكلاهم من مزيد الاختلاف والتضاد فيها وتبينهم على ذلك وعلمهم بانه قد وضع المتقدمين طريقا
لاستعمال الصحيح منها من غير علم بحسن منهم في ذلك الوقت لم يميز وما صرح عندهم من غيره وورد
ويتركوا الباقى للزعم ذلك ترك اكثر الاحاديث ولا سيما ظنهم بضعف راويين غيرهم فيها

بعد صحة فروغها ما حسن ظنهم به واحالوا معرفته على غيره الى ما يعلم من كتب الرجال
وليس في ذلك ليس لا تكليف ولا عدم تنبيه كما يحذر المقبول بان الله ما كان عندهم ظن باعائهم
لا الاحاديث كلها صحيح ولا الاصلح الى تبه بالقطع عنهم كما هو صوره في زمانهم بعد طول
الزمان والاختلاف في هذا مع تحقق الاختلاف الذي وقع في زمن الائمة وبعدهم به اعداء
في فتايلهم وما ذكره الشيخ رحمه الله عليه في تصحيح الحديث من السهو والغلط والتقصير
بالغرض وغير ذلك مما يجعل في نفع العلم في ذلك من كون المعرفة معتقلا في تنبيهه في زمان
ذلك بل يلقى السمع وهو سديد والشيخ رحمه الله وعنه عن غيره من ائمة الجعفرين
الصلوات جميع رواياتهم وبين الصلوات ممدومة غير متوقفة بين عقده في رواية الروايات
التي رواها اخذها من اصلها ثابت غير ما رواه عنه لم يحسن منه لا يدخل في هذا الكتاب والتمهيد **قال**
لكنه كما يقطع بالقرائن الحالية والمقالية بان الروايات لا تكون **قال** العجيب ادعاء
صدق الروايات والعلم به بحجركونه لغة مع فساد مذهبه وفساد فانار بما مع المذهب العامة
تطلع على حقيقة حال المعاشرة ولا تفوق وتقطع عليه الا بالظن مما يوجب الظن الرابع مطلق
الظن او الاعتقاد المحتمل غير المطابقة لنفس الامر فكيف ثبت عندنا بالقطع كما في بعض عقائدنا
وبعده مائة سنين ويتحقق ذلك بالقرائن وما عرفنا حاله الا من اجابا الظن وحالهم عندنا
لا يخرج عما ذكرناه نعم بان ذلك يفيد ظنا راجحا ما اويا لما يحصل من خبر الواحد العدل لا كما
كما يقول الشيخ رحمه الله عند خبره العولجة لغة مطلقا فليحذر المذهب في الدعاوية **قال**
ومما ايرضه القرائن نقل العالم الثقة العروج في كتابه **قال** ادعاء التمكن من ذلك فيجب ولو امكن
حصل

حصل

حصل اختلاف كبير بين الاخبار والعلماء وتبعوا في ما رواه الاخبار والجميع البعيد
لكبره وعدم ترجيحهم لطرح الضعيف منها لما ذكرنا سابقا وكانوا يروونه على ما هو من
الكتب الصحيحة وذلك لا يختلف ولا يجوز عليه الاختلاف بعد العلم بضعف وصحة عروج القطع
كما في المعارف والضعف بالقرائن للكونية على البينة والغاية الى ان لا يثبت الكتاب في حق الاسلام
لا نقوت بذلك لانه يكفي في حفظ الحديث عن العرق والاضياء كما صرح لكثير من ولا يخفى ذلك
بعد ان الناس طريق الى معرفة الصحيح من غيره **قال** الفصل الاول في ابطال التمسك بالاشياء
الظنية في احكامهم **قال** ان العولجة الواحد في حله المثل التي يستدل عليها بالادلة
التي تقيد العلم ولا يكتفون فيها بالظن وحكمها حكم بغيره مسائل الاصول واما دعواه دلالة
واما الروايات بالاصح على النبي عن العلماء انهم يقولون مطلقا بغير علم لان مقتضى العمل بالظن في
مواضع عديدة وكل تكليف يتعذر فيه تحصيل العلم بوجهه الى الظن ولا يلزم تكليفه الا في
الزبني التكليف او الموقف من عطل الاحكام او كلاما خلاف احكام المتعينة لعدم جواز الزبني
مقتضى محض معرفة كل ما يحتاج اليه المكلف من غير تقدير وتوقف **قال** وقيل في قياس المسك
بالاستصحاب المذكور على الظن المتعلق بالامور العادية والامور الوجدانية والافعال الصادقة
عنا **قال** العجيب خراج ما عده من الاحكام الشرعية مع تسليم التكليف بها واجوز الفرق
به لازم لكل تكليف يتعذر العلم في حكمه ولا سبيل اليه الا بالرجوع الى الظن والعلم به لا يستلزم
في التكليف واما تاديه في الحروب والفتن فارايانا ولا سمعنا يستلزم هذا في الواقع سيما
ذلك تحققا مع كونه العلم بالاعتناء بالاجتهاد المستعجلين للاحكام بل المستعجلين هو العلم بالاعتناء

عنه الله تعالى

قال وتوضيح المقام لربق كل من قال يجوز التمسك بالاستنباط الطهية في
الذي امكن فيه **قال** وتوضيح المقام لربق كل من قال يجوز التمسك بالاستنباط الطهية في
نفسه كما تنافي حقيقة العا وجميع من اختلف في احواله فباختصاره ليد حوازي في الاجماع
واعترف بان له لاذ كما لا يخفى لما جازى واروايا المانعة من ذلك **قال** ما ادعاه من انحاء
اليد في الاجماع ووجه غير مسلم فاديد العقل قد دل معه ايضا على ان كل تكليف لم يكتف
تحصيل دليل يقين العلم يرجع فيه الى الاصول والقواعد الاجمالية والايضا المعينة
المادونية في التعويل عليه منهم في كل عديد والازم تقطيل احكام الله والدين
بتمام احكامها على اتفاق الامة المعينة للقطع لاني في ذلك على ما تعلقه العلم **العضد**
لما اراد بالاجماع اتفاق الامة على عدم المنع من الاجماع فهو حق لانه يظهر خلاف ذلك
الامر لله ولا اراد اجماعهم المحقق العا فهو عندنا دليل على كون علم هذا الاصل حيث
الاتفاق عليه في جميع امم اسلام فهو دليل شرعي وما ادعاه مما يدعيه على اجماعهم ولم يكن
عندنا دليل شرعي وكلام الامة على اجماعهم من حيث اتفاقهم على ما يدعون في نفوسهم
بين مبادئهم لا على ما اتفقت عليه الامة كالاتفاق على الصلوة والزكاة والعدم وامثال ذلك
صار من الضرورة الاتفاق عليه وما ادعاه ايضا من ان لا اجماع لايام الاطمان باختصار
اخذ هذا العلم في السمع عنهم بواسطة او برونه لان الادب ما حصل فيه الاختلاف
الامامية وغيرهم ولم يكن مدركه العقل وسبقه العلم والافتقار لان العلم انما
يحتج اليه فيما لا يستقر عليه الاثان الا من جهة السمع ولكن نقله منهم عما لا يجوز تحصيل
الشرع والكتب والنظر بعقله مطلق ايضا غير مسلم لان المعارف الخمسة في هذه

الشيعة

الشيعة وجوب تحصيلها على كل من كلف النظر والكسب في علم العقل ولو كان العقيدة في
فيها لم يثبت الشرع فكل ما افاده العقل واستقل به لا يحتج فيه الرجوع الى الشرع وان
اوراد الشرع به كما معاضد له لا كما شفاعته لانه اذا تعاضد الدليل العقلي والتكليف
وامكن والا يطر في التعويل بالامر اليه لا يستقل به العقل ولا بد من الرجوع فيه الى
الشرع وما تمسك به المصنف في منع في المعارف الخمسة من هذا الا حديث يجنب عليه الاثان
ايما العقل لما هو كذا ظاهر لانه يوجب عدم استحقاق الثواب على ذلك المالكين من العقل
ويذكر منه لا الدم على الكافر اذا لم يحصل من المعارف لانه يستحق قدرته واختياره ولم
عليه بالاعتناء بها وهذا عين احوال المجتهد الباطن عندنا بالاتفاق اذا اتفقوا على علم
امكن استعمال الحكم الشرعي في هذه القضية فلا يعذر عنه ولا يجوز العدول عنه الى غيره
حصل لانا الظن لا يعادل العلم وذلك لظن واما اذا لم يوجد طريق للعلم والتكليف لانت
يلزم الرجوع الى ما يفيد الظن احيانا من القواعد الاجتهادية على ان الميراثية فيكون
القاضي التعويل على الظن عند عدم تيسر العلم بطريقه فاني بعض الاحكام الشرعية لا يسير
الظن في بعضها قد لا يحصل الظن الرجوع فيها ومع هذا الحكم ان رجوعها فاعلموا في قبيل الاسباب
والعلم حيث لم يجدوا للظن من باب كمال اليقين ودخول الوقت والشيخ الطوسي في
في معنى القياس قال واما من احوال العمل بالقياس في حيث يتعلق الظن بالشرطي و
يصيب فيقتضى قوله بكثرة الاحكام في العقد والشرع يتعلق بالظن ثم قال لا بد من
جعل العقل اذا علم في العقل من التجار عنده الرجوع وتعلم فيما عندنا من حكمه ثم قال

لا بد من الرجوع الى الشرع في كل ما افاده العقل واستقل به لا يحتج فيه الرجوع الى الشرع وان اوراد الشرع به كما معاضد له لا كما شفاعته لانه اذا تعاضد الدليل العقلي والتكليف وامكن والا يطر في التعويل بالامر اليه لا يستقل به العقل ولا بد من الرجوع فيه الى الشرع وما تمسك به المصنف في منع في المعارف الخمسة من هذا الا حديث يجنب عليه الاثان ايما العقل لما هو كذا ظاهر لانه يوجب عدم استحقاق الثواب على ذلك المالكين من العقل ويذكر منه لا الدم على الكافر اذا لم يحصل من المعارف لانه يستحق قدرته واختياره ولم عليه بالاعتناء بها وهذا عين احوال المجتهد الباطن عندنا بالاتفاق اذا اتفقوا على علم امكن استعمال الحكم الشرعي في هذه القضية فلا يعذر عنه ولا يجوز العدول عنه الى غيره حصل لانا الظن لا يعادل العلم وذلك لظن واما اذا لم يوجد طريق للعلم والتكليف لانت يلزم الرجوع الى ما يفيد الظن احيانا من القواعد الاجتهادية على ان الميراثية فيكون القاضي التعويل على الظن عند عدم تيسر العلم بطريقه فاني بعض الاحكام الشرعية لا يسير الظن في بعضها قد لا يحصل الظن الرجوع فيها ومع هذا الحكم ان رجوعها فاعلموا في قبيل الاسباب والعلم حيث لم يجدوا للظن من باب كمال اليقين ودخول الوقت والشيخ الطوسي في في معنى القياس قال واما من احوال العمل بالقياس في حيث يتعلق الظن بالشرطي و يصيب فيقتضى قوله بكثرة الاحكام في العقد والشرع يتعلق بالظن ثم قال لا بد من جعل العقل اذا علم في العقل من التجار عنده الرجوع وتعلم فيما عندنا من حكمه ثم قال

واما تعلق الاحكام الشرعية بالنظر في الكفر في نفسه نحو وجوب التعبد بالعبادة عند النظر فيها
 في نفسه خصوصا او تقدير النقص او الاشياء التي هي في حق المتعلق ثم قال كلاما مفادا انه يجب ان يعلم
 ان النظر في كونه طاعة العلم في امثال ذلك فانه لا يفضل بين ان ينظر في جهة قبله او يعلم في جهة
 الوجه اليها وقال بعد ذلك ذكر امثلة عديدة في هذا المعنى ومن امثلة انما علمت بطول القول
 في ان تعلق الاحكام بالنظر في نفسه في علمهم علمهم في سلك هذه الطريقة لانه قد ثبت ان الاحكام لا تعلق
 فقد اوردنا في البعد لان الاحكام لا تعلق بالاعتقاد الا ان الطرق اليها تارة العلم وانظر
 واطال الكلام في توضيح ذلك انتهى كلامه اعلم انه قد مر في كلامه سبب الذي قد مره في كلامه
 الشيخ في عرف من اعتاد في الرجوع الى النظر عند عدم العلم في الاحكام الشرعية وهو حفظ المعنى
 الذي مره في علمه سابقا في جعله تلك الاحكام المعول فيها على النظر فيها لانه ليس في احكام الشرع
 ان يخرج من فوائده احكام شرعية والمعلم يعتقد من السبيل الذي هو في علمه ولا يعلم على كلامه في
 مخالفته وهو ان سبب ذلك اعتقاده في نفسه في علمه والاحاطة بتمام ما يبلغه علمه في علمه
 على وجهه ولا يجهل ولا يخطئ **قال** الوجه الثاني ان خصاصة استدلاله الامامية على وجوب علمه الامامية
انما عند المخدور الذي استدلاله به يتناقض في نفسه وراوا لا حتم الخطا الذي هو المخدور في نفسه
 فلا يحصل الوثوق بحججه او روايته الا اذا كان معصوما ولا يندفع في الاخباريين ذلك لا بشي
 عصر الحجة لانه لا يحصل العلم بحججه والقطع به بوجود ذلك بل ان الخطا والغفلة والنسيان في الحجة
 باب العلم بالحجج بل وجهه والعراير لا تفيد في ذلك الا ان كانت في قبيل المعجزات بل وجهه في الحجة
 عدم حتم المخدور ولو اكتفينا بما مطلقا في دفعه لزم الاكتفاء بما في خلاف الامامية ولا يوجب العلم

في نفسه خصوصا او تقدير النقص او الاشياء التي هي في حق المتعلق ثم قال كلاما مفادا انه يجب ان يعلم
 ان النظر في كونه طاعة العلم في امثال ذلك فانه لا يفضل بين ان ينظر في جهة قبله او يعلم في جهة
 الوجه اليها وقال بعد ذلك ذكر امثلة عديدة في هذا المعنى ومن امثلة انما علمت بطول القول
 في ان تعلق الاحكام بالنظر في نفسه في علمهم علمهم في سلك هذه الطريقة لانه قد ثبت ان الاحكام لا تعلق
 فقد اوردنا في البعد لان الاحكام لا تعلق بالاعتقاد الا ان الطرق اليها تارة العلم وانظر
 واطال الكلام في توضيح ذلك انتهى كلامه اعلم انه قد مر في كلامه سبب الذي قد مره في كلامه
 الشيخ في عرف من اعتاد في الرجوع الى النظر عند عدم العلم في الاحكام الشرعية وهو حفظ المعنى
 الذي مره في علمه سابقا في جعله تلك الاحكام المعول فيها على النظر فيها لانه ليس في احكام الشرع
 ان يخرج من فوائده احكام شرعية والمعلم يعتقد من السبيل الذي هو في علمه ولا يعلم على كلامه في
 مخالفته وهو ان سبب ذلك اعتقاده في نفسه في علمه والاحاطة بتمام ما يبلغه علمه في علمه
 على وجهه ولا يجهل ولا يخطئ **قال** الوجه الثاني ان خصاصة استدلاله الامامية على وجوب علمه الامامية
انما عند المخدور الذي استدلاله به يتناقض في نفسه وراوا لا حتم الخطا الذي هو المخدور في نفسه

والاتفاق

والاتفاق في العقل واقع مما لا يشترط العصمة الا في الذي يخرج عنه بغير واسطة واما من سواه
 فيكون في العلم الموثوق به بعد عدم تعدد الكذب ولو لا ذلك لكانت تبلغ الاحكام الشرعية غير انما
 في اجتهادها والاقطاع والمخدور الموجه للعلم في النبي الامام ليس هو محجوزا عن الاجتهاد
 اوضحا حتى يكون مثله في الاجتهاد بل انما هو الدليل العقلي وهو لم يترك واسطة بين
 وبين عبارة ليعلمهم الدين قال في بيان اجتهاد العقل ايضا بصفا النقص والحق
 حيث اختار عباده لهذا المطلب تجلي رباب اللطف لا ينزه عن الخطا والغلط والنسيان
 وكما في مخالفة الغرض المحتال فيوافق في حكمه ولا يعلم حقيقة ذلك الا بالمعجزة الخارجة للعالم
 وهذا في حق النبي اظاهر واما في التام فاعلمنا ذلك بنص النبي وتخصيصهم من الله تعالى
 وتعالى بالعلم والادب والعلم وظهر الكرامة على وجه لا يجوز العقل في معناه
 البتة وهذا عدم الدليل على عصمتهم واما خوف الكذب والغلط فلا يصلح
 سببا للعصمة لان العدالة والورع والضبط يفي ذلك والاتفاق واقع على قبول
 خبر العدل ولزم يتفقد عنه احتمال المخدور الذي وجب العصمة بل فعل في العالم الاتفاقي
 على صحه قبول الوجه خبره وجهه لا حتم الخطا في العلم ولا يخطئ ولا يجهل ولا يخطئ
 عدالة ونهاية ما يقتضيه قبول خبر العدل ولا يشترط مع ذلك العلم بصحة والاحتمال
 العقلي والعلمي يحول الخطا الذي جعله مخدورا لا يورث في الحجة اذا كان عدلا وورث
 في النبي الامام لما ذكرناه من الفرق فلا ملازمة بينهما واخبار المجتهدين بالحكم لا يشترط
 ان يكون في نفس الامر كقول بعضهم وعلم قول اخر انه حكم الله في نفس الامر ولا حكمه

واللام ذلك في كل محج
 نعم صدق
 وجب

فيها
 مختلفة باختلاف المجهدين وعلى كلا الامرين فالاحتمال في انه لا محذور فيه الاحتمال في عدم
 الكذب في اجتهاده في ذلك الحكم او اخباره بخلاف ما اداه اجتهاده اليه والعدل بين
 من ذلك فعلم ان خصص صيد الظن لا مدخل لها في الاستدلال وانما هو احتمال الكذب في حال
 لا غير ولا قلنا ان المجهدين لا يجزى الا على علم المستند عند الاستدلال في نظرية الطريق لا في علمه
 الحكم ولا فهم بقا من كلام الشيخ في الاحكام لا تنقح الا على العلم لان الطريق اليه لا يكون تاريخ العلم
 وتارة الظن ارتفع دليله اصله على هذا التقدير على انه يلزم منه ورود احتمال الكذب
 السهل الغلط في تدوين ما دونه اصحا كتبت الحديث لان كل واحد منهم يحوز العقل عليه
 هذا الاحتمال اذ لم يكن معصوما واما من القدرين المتقنين الى كل خبر انه ما يشك في كونه
 وهو صحيح ما من في جميع ما ذكرنا من المحذور لان المستند على عدم جواز التعويل على
 ظن المجهدين انما هو لجهلهم بكون ظنه خطأ وكذا نقول في كل خبر يحتمل ان يكون خبره خطأ
 بوجه من وجوه الاحتمال المتقنية لذلك لاننا لا نكار تجوز الاحتمال في علمه الامن المتقنين
 ونقل الكلام ايضا الى الاصل المتقدم وياتي فيما مثل ذلك وهذا لانهم احوال باقية ليس
 للعلم منه معرفة ان هذا النقص يد ايضا على الفخر الرازي لاننا لا نجعل في العلم النقص في المحذور
 المجهدين الذين يخلص عنهم في العلم والحق بخبره وياتي مع عدم التحرز في ذلك
 امره بخبره واتباعه باتباع الخطأ ومما يلزم من ذلك انما كان اجابته فهو جوابا بالتمسك
 قول المجهدين في انباء عصره لا يفاه اجابته بالانسان لا شرط انما الاحتمال في المحذور لا في العلم
 عن انه سيجي وتبقى بغير واسطه واما المجهدين فلا شرط في ذلك وكنت في بعد التثنية قلنا فحق

ايضا

ايضا لا شرط انما هذا المحذور في الخبر والامام لانه ثبت عندنا بالادلة انه بمنزلة في
 هذا الحصن واما غيرهما فاما فنقول فيه بما اتفقنا عليه من اننا لا نعلمه على اننا
 قول المجهدين او غيره من المجهدين لاننا لا نعلمه ولا اجل هذا المحذور وهذا العذر كاف في دفع
 الفخر الرازي واما انباء عصره لا يرفع من امر اخر لا يرفع من هذا النقص على انباءه فلا يرفع
 به العلم لا يخفى عدم مسأله ذلك واما ما ذكره من ان الرسل المتقنين عن الصادق ع لم يصح ذكرهم
 علامتنا العلم بالعلم ومحصل ظن ان جميع من ظهر المجهدين في الحديث بل لا يرفع ذلك
 المقصود به ما تجوز العلم من الرجوع الى ظن المجهدين كما ان غيرهم اوردوا روياس او
 خفيف في خصص في زمن الصادق ع وكذا المتقنين والعقضاء وانك اقول ان
 الباطلة الخالفة لم يثبت الا في زمن الصادق ع ولم يكن في زمن الصادق ع مجتهدون مشهورون من
 من الامامية حتى يثبتهم بهذا الكلام ويقصد بهم **قال** الوجه الرابع المسلك الذي مر ذكره غير
 منقطع وكثيرا ما يقع فيه التعارض واضطرار النفس الى **قول** لا يخلو ما يحتاج اليه المكلف
 في الامور والفروع يوجب في الاحاديث الصحيحة التي تفيد العلم بما يفيد حكمها صريحا
 فهو لا يوجب الاجتهاد وكان كل من عرف الخط وقرأه يستفيد منه حكم ما سأل عنه
 كما هو ظاهر دعوى المصنف ثبت ذلك الكلام الا في وجود ذلك وفي معرفة تميز صحة الحديث
 من الضعيف وانما ينافي في فهم معنى ولا ينافي في دلالة الحديث ظاهره في المقصود وهذا
 يتفادى المكلفين فاحتمال المجهدين يتبدر عما ذكره والى استحقاق ما تدعو ضرورة
 التكليف اليه اذ لم يثبت انه من وجود ولا الحديث دلالة ظاهره او عدم وجود

لا يخرج من الدين
حديثهم الصحيح في ذلك
الحكم وحصول الاتفاق

حديث بخصوص تلك المسئلة بقدره راسه والهام توقيفي خلاف في الظاهر فلهذا الوجه
بمع العلم لا محذور فيه بعد بذل الوسع والطاقة ودعا الضرر اليه ولو جعلنا
الاستفاده فرضا في الاحاديث لنقطت اكثر الاحكام بالجملة والدين اوسع من ذلك وقد
اشتهر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** الوجه ان يصح الاستفاده
احكاما على الاستنباطا الطيفه اكثر من بعد تحضر جملة انه يعطي الجواز الفهم
لحكم بين المسلمين **اقول** الوجه على ما يعتقد في محراب الزير وقعت الصحابة
لاستقام عليهم وتجاوز الاجتهاد في العلم الواضح الذي لا شك فيه فاما الاجتهاد
الرياسة والمكر والخيل على الناس بالسلطة لا فرجه الطرف الذي يعتقد من خطاه في
اجتهاده وانما اعتد من اعتد عنهم بذلك الخوف من الوقوع في ضلالتهم
لا يتجمل لهم دفعها والا فكل احد يعرف ان الاجتهاد لا يوجب الاخذ بالامور التي لا يكون حكمها او
حرمها ضروريا في الدين ولم يكن رويها الحاربي عن غيره جهالة لغيره وبعده ومما
فيما يستلزم غلظتهم في مرجح الكلام قاطع على انهم لما اعتد لم يكن حرمه وبعده وانما
قادرهم اليه الموقر والملك والرياسة وكيف يتصور جواز الاجتهاد في فعلنا في
امام الوقت الواجب على كل احد من العام والخاص امتثال امره واتباع قوله وفعله
ومرسياته في هذا الامر وانما عليهم المنكر وعدوهم في الحق ولا عجب من العباد ان يظنوا ذلك
اما استدلال المعصية بعجزها فانه لا يجوز في عقله ان لا يكون الاجتهاد جائزا في زمان
معويه وبقية يزيد ما كانا قد رواه على حبي علي وولاه كسبي صلواته وكانوا الاجل الخوف

فما تركوا

سواء كانوا
منه في الدين
سواء كانوا
منه في الدين

فما تركوا الملك والسلطة وغلب في الثواب او خوف من العقاب ولم تزل حجج الله وتعالى
عليه مثله هذه الخرافات **قال** الوجه الثامن الظاهر المعبر عنه من صاحب الملك **قال**
حققت الملك المعصية في الاجتهاد الزير في الجملة في استفاد الواسع خوف بالارهاق
وتكرار موارد ما وصح لواردها المعصية لئلا يهلك العلم بها ويمر قمره من ملكه العدل
والنقد في تبعها والاطلاع عليها بالمعاصرة وملازمه ما يدل على التعقيد والخوف من
الدهول على احد من ضبط الاما تنصفي العادة بما يستبعد خلافا فاذا حصل سماء
ولا يد على ذلك في الشهادة انما تكفي على امر محقق من الملك ليست كلال الشهادة بما انما
باعتبار والاطلاع على لواردها التحريم وجبة العلم بها وسياق المعصية ذلكم لا يرا
وما قد منا ذكره بالانما نسبة في هذا المقام **قال** الوجه التاسع الخطب الوصايا المتقدمة
امير المؤمنين ع واولاده الطامنين على صريح كل طريق يودي الى اخطا الفتاوى وغيره
ضرورة القية مردود في **اقول** قد ادعوا المعصية في هذا المقام دعوا كثيرة وهند القصص صريح
الايمان وبعده القصص منهم بغيره ما نقله عنهم في ذلك في خلال كلامهم ما روي في
الي شريف في ذلك وما ذكره عنهم في اخبارنا في جواز الافتاء والقضاء لمن يعقل على العلم
بفرض قاطع صريح في جواز الاجتهاد ومما خالف له دعواه والاصح ان يسترط في الاجتهاد
الواجب بآية ذلك وزياده ولا يجوز في خلافه والمفهوم بيقينه لذلك حين اوردته على عادة
من علم الاما ان ما يقتضيه احد كلامه وروى له ما عدا القطع بآية **قال**
فلا عبره به بل صرح ان ذلك الاما في كل طريق يحتمل خلافا هذه ولا مرجح والاغلب عند

المحمدية التوفيقية حكمه و امرهم بما يحكمه الاحياء طبعه فلا يخرج لهم بذلك قول الامام واما
 ما يتخرج فيه حكمه وبقوله في النظر فهو خارج عن البرهان المأمور بالتوقف عنها ولو حملنا عليه
 المذكور على وجه العدم المحال على القطع لوجب بالتوقف في مسائل الاصول والفروع
 ما ثبت بالضرورة من الدين لان امر مثله ورواه ينفي الاحتمال المتناهي العقل و
 العادي عنها ولو كان ضعيفا لم يكن له الا في كل من تأمل كلام الله عز وجل في هذا الباب عرف
 انه الذم والحق صريح في ان الرادية مقتضية ما ينهم وقضاه من الحق في حق الله تعالى
 الاختلاف في فقاوم واعتمادهم على الراي والقياس والاتحاد الفاسد الميل في اعتقاد
 ذلك على اصل ثابت وفي حله وفقا لله تعالى عن سوء الفهم في نسبة ظن المحمديين
 التفاضل في خبره دخلنا ليتحقق رده والهيمنة والحال في نظر المحمديين لانهم
 استغفروا وسعوا في ايراد الهداية الى الصواب وبذلك جحد بالقول الهلكتي قد
 انصافا وقد ثبت له الاذني في ذلك وجوب عديده واوله قطعية كيف يتساوونه
 على من لم ينظر المحمديين في القياس والاصول الفقهية ولا يفرق في فسادها كما
 يوكد ما اشتهر بالدين في حمل كلام الله اذ احصل شيء منه عليه لم يكن من ضمن الاية
 من محمديين الا ما فيه من مقصود والاشارة بذلك اليه وكلامهم على من لم يدر الواقع
 من الاختلاف وان كان غير طريق الحق وتبين خصوص هذا الاجتهاد والمكانة بحكمه ما
 في الغيب من توفيق الله بما يحاذي شخص مؤيد من عنده بالمعروف والاهل بالحكم بغير اجتهاد
 وخط صاحب وانه ورد الناس من هذا الضلع العام لانه محمدي بعد انما سمع فيها
 الزمن

الزمن الطويل فتكون هذه الادلة تحسية له ومخفية عن غيره بالحكمة الهلكتي ولم يظهر هذا
 الشئ الخفي واداره والاعلان به ويكمله الملائكة ذات الشيفه المولدين بالتأييد الهلكتي في
 بهر ما اعتقد امره من شئ وفي غنايه لا يعمد في هذا الخصوص في هذا الجهد والولم الذي
 او جبت الشاغل بالكلام على هذه التخيلا الواهية خوفا من سبب هذا الاعتقاد الى
 غير جاز من اعتقاده في الماضي وبغيره فاتباع حق المتأخرين والاعتماد على
 غير ما ولى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال وكلام الله عز وجل في حق الله تعالى
 في القياسات على احد منهم العقيدة في حكم الاحكام في حكمها بدينه **اقول** في الذم
 من غير الامانة والاختلاف الذي وقع بينهم الناشئ عن الاعتقاد على غير الطريق
 وبسبب واضح على باب الله الامام في الفساد والاعتماد واما في حق قصده المنة
 بهذا النقل فتبين في ذلك في هذا الكلام لانه لا اختلاف في غير راي فاسد كالدين ينشأ
 بذلك من امكان الرعي الحق ولا يتصور الابه اذا رجعوا من عنده علم ذلك في زمانهم
 ولا يتصور في ذلك الاتباع والامر والتعصب والاعراق من الانقياد والاتباع له عند
 الحق المستقيم وبسبب ذلك استحق الذم والضعيف لعدم العذر لهم في الحق والافتقار
 بغية الصواب وتفسير القرآن بما يوافق رايهم في علم معك من الرجوع في نفسه الى
 يعلم تأويله على الحق وتركهم ذلك عنادوا وخافوا وامن هذا مما تقدم الله في الحق
 الاستدلال على ذلك عليه **قال** واقول المنة من الفيلسوف ايرق كلام امر المؤمنين في المقدمه
 ما يحسن اليه الامه الى يوم القيمة بل في القرآن **اقول** في المقدمتين ينتج انهم علم حكم

المنزلة حكم بغيره متعده او فقه وكان له سبيل الى العلم به وعول على ظنه فحكم به كما قاله لما
انزل الله واما لا يتناقض في اختلاف مجتهدي الحق لانهم لا يقولون الا بما انزل الله واختلافهم
لا يلزم منه وقوع الاختلاف في نفس القرآن وقد وقع الاختلاف في تفسير القرآن في مواضع
عديده ولا يلزم من ذلك الاختلاف في نفس القرآن ولا في الاختلاف مع عدم التمسك بغير الحق
قال في حمله نقله كلام امير المؤمنين ع في صفة من ينقل الى الحكم بين الامم وليس له ان يتركا
لا يفضل لغيره الا في الدين واما في الدنيا فلا يفضل لغيره في نفسه فهو جابر في نفسه السبيل الى الله
صلى الله عليه وآله في حاشية الكتاب قوله في انما قطع به اشياء الى ما تقرر عند القوم وافهم
منه ما خفي من اختصاصه وهو الطريق الظاهر في الحكم قطعي في ذلك المجتهد لانه بعد ما حصل له
بمنه نفسه يرتب دليله انما انما مطلقا وكما هو الجواز في العلم في نقله في العلم به
قطعا لا يحتاج فيجوز العلم بهذا **اقول** كما انما في حاشية ما تقدم مما نقله في ما تقرر به انما انما
حالة زمانه وزمانه بعده في زمانه في الائمة في وصف امور القوم ورجوعهم الى اعتماد مواضعه
اختلافه والامر لا اجل الدنيا فيصالحون الحق والتعديتها على ما يوافق واداموا والامر
يعلموا الحق وضاد ما انتحلوه ويومروا على الناس صحتهم حتى يتم لهم طلبهم في الدنيا وهذا
كاف المهور في زمن امير المؤمنين ع ومن بعدهم من صفية القوم وقضاها ما ذكره
الحاكم فان موافقه بعض اصحاب القوم في دفع الابرار الوارد على تعريف الفقه لا وجه له
لما اشار اليه في كلام الامام ع لانه في ذلك الوقت لم يكن هذا الذي هو جواز حرية اليه
رجل على ما يتصور ولا يبعد عليه ذلك فلو ان الذي ينبغي من غير رفع هذا المذهب في
باقتاد

باقتاد الله لم يصح به وبنية عليه بخصوصه لان اتمامه شيعته واوليائه ظهور
لربوبي فاذا ادم غيرهم هذا الدم الغنيث على الذي وضع منهم واحتمل وقوع مثلها
شيعته كانوا اولى بالصريح والقدس على ان لا استبعاد في صحة هذا الدليل فلا يتوجه
ما يتوجه على المحكوم بفساده ونظر لنا انما جازم به وقاطع بحكمه وهو نفسه عالم
بفساده وانما هو المعنى وكلام الامام ع فابن هذا ما اراد به الى مع حصوله في
الامر من القوم والخاصة بنظر المجتهد بعد استفرغ السمع وحصول الدليل المعقولة
في حقه وحق مقلده هو الذي كلفه الله باتباعه والعلم به بطريق القطع بذلك وهذا
لا ينافي اصل النظر للحكم وقد نقلنا عن رئيس القضاة انه قال يجب ان يعلم ان النظر يكون
الى العلم في مواد كثره وقال في مثل ذلك انه لا وضد في المصلحة بين النظر فيه القبلة او
يعلمها في وجه التوجه اليها وذكر ايضا انه لا امثلة عد به ثم قال بعد ذلك في هذه
الحكمة تأملت بطريقا قدامي انك تعلق الاحكام بالظنون الى الحق كلامه وانما نقلنا
فيما تقدم والمفكر في غير ذلك اقدم على القطع بهذه الحجة لا سيما ويتسكب ما ولا
تزيد الا غلط وجعله على العلماء ونسب القبح وغيره كما في الهمم فكان اغنا عن هذا وهو
الاخذ بنظام القرآن واحمد به بعد ذلك انك لا تهم في اجابت ولكن اصبر به في
وكم في فساد والشيخ ومفكر جلي كسهر وظهر ولم يكن امير المؤمنين ولا احد من الائمة بعده
ولا يتقبله حتى يتعزم القيام فاما هذا كان المقصود بتاسيسهم في الاعراض ذلك وذكره ولا كان
اقتضاه ان ينكروا هذا الذي سطر الظاهر في الاعراض وجه اخر فيكون بانه يتصورها

فضاء الاعتقاد في الفعل عليه **قال** بعد ما اورد جملة ما حدث متقاربة العنواجا
 بان كل ذلك لا يتناقض الا في حق الله لان الله لا يمتنع ان يكون له ما لا يتصور
اقول لو صح لزعمنا ان الله لا يمتنع ان يكون له ما لا يتصور لان الله لا يمتنع ان يكون له ما لا يتصور
 لان ما لا يمتنع بالعدل والاحكام وانما يمتنع في كل الاحوال وجب ان يكون في فهم المعنى كلامه
 لان مجرد الاحتمال العقلي والعايد بغير في عدم القطع بحكم بانه في الواقع لا يكون
 النصف من نفسه في مثل هذا الزمان بغير احد من الناس في هذا القول او غير ذلك اذ ارجع
 وجدنا في الاحاديث غير المعلوم مضمونها بالضرورة من الدين يجعله اليقين والحكم في
 بان ما تضمنه الحديث مطابق للشرع في نقله والواقع مع امتداد الزمان وتعدد نقل
 الحديث وكره الرواه واحتمال الخطا والسهو وتعدد نقل الحديث بالمعنى حيث هو
 هذا الحديث من الحديث موصوفا بالصحة على الاصطلاح فيكون اذ لم يكن كذلك وتعدنا الاحتمال
 في الحديث واحتمال الكذب في زمان الائمة وتعدد بعض النسخ الاجلاء الرواية الضعيف
 كثير ثم على ما ادعاه المفسر استدراك العلم بالاحكام الشرعية غير المعلوم بالضرورة والاعتقاد
 الذي لا يمتنع في الاحتمال بوجوه الوجوه وهذا لا يتصوره عاقل وما ندين تصور المفسر في
 كيفية العلم بالاحكام الشرعية اذ ابطال الاجتهاد والتقليد عن مدعى فان الله الذي لا يمتنع في
 الحديث ولا يعرف صحة من صنعته ولا يحسن ان يفتهم معنا كيف يفعل في مسائل غيره وكان
 واحدا لا يحصل له قبول غير الظاهر لان القرآن في مثل هذه الحال لا يمتنع ان يعلم العلم
 كلام السؤال مطابق للشرع والواقع في نفس الامر ولا يتصور سواه لاجتماع عدلين حتى يحصل
 العلم

احتمال

العلم به لا يمتنع ان يتصور عليه حكم ما كلف به وايضا السؤال الذي يجوز له السؤال
 لم يفتهم ايضا المفسر ما يمتنع في نفسه من المفسر والعايد في العلم في نفسه في قوله
 يعمل ما يريد في رايه في الكتب التي لا يمتنع في نفسه من ذلك لا يتصور ان يكون هذا الحديث
 انزل الله عليه في هذا الموضع لان الكتب التي لا يمتنع في نفسه من ذلك لا يتصور ان يكون هذا الحديث
 الامر ويحقق الواحد من الناس لان الله لا يمتنع في نفسه من ذلك لا يتصور ان يكون هذا الحديث
 صحيح بان وجه النسخ اذ لم يعلم ان من النسخين باب يجب العلم به ولم يكن مطابقا للشرع في
 لاجل خبره في عدم العلم بالواقع يوجب العلم بالباطل في نفس الامر فلا يتصور ان يكون هذا الحديث
 راجحا انه موافق لنفس الامر مع دعاء الضرورة اليه ولازم ذلك انه لا يجب الحكم العلم بنقل
 الحديث لان ذلك مطابق للواقع في هذا الغرض اذ اعلم من الحديث ان الله لا يمتنع ان يعلم ان الله لا يمتنع
 لتحاويه على جهة النقية ومع ذلك وجب عليه العمل به تنبى انه قد يجب العلم بالدين ولا يمتنع ان
 موافقا للواقع في نفس الامر فلا يمتنع في نفسه من ذلك لا يتصور ان يكون هذا الحديث
 ولا يمتنع في العلم بالاحكام الشرعية لان الله لا يمتنع في نفسه من ذلك لا يتصور ان يكون هذا الحديث
 والاعتقاد ان الله لا يمتنع في نفسه من ذلك لا يتصور ان يكون هذا الحديث
 لكل مكلف بالانسان بالمعنى في الاما ومصدره في الدين وما يوجب العلم به من طريق العلم به
 دون هذا الاحتمال فهو من قبيل الاحتمال والاحتمال التي لا يمتنع في نفسه من ذلك لا يتصور ان يكون هذا الحديث
 في ذلك ان الله لا يمتنع في نفسه من ذلك لا يتصور ان يكون هذا الحديث
 شرعيته ويعرفون الجهد في فهمه وانما يمتنع في نفسه من ذلك لا يتصور ان يكون هذا الحديث

يكونه النسخة في ذلك ما نورد
 الا في غير هذا المكان فخذ العلم بالدين

وانهم اختلفوا في اهل الذکر الذين يجب الرجوع اليهم وسألهم لما جاز انه يقع اعتقاد في احوالهم
ولانهم لا يملكون اذعانهم في موضع الحق الذي يحتاج اليه المكلف بما ينبغي حكمه من اجل ان الغرض من عدم الاحتياط
الى الاجتهاد وانما كان ذلك لا يمكن الا احاطة به مفصلا فغني الجوع في الاصل والعقد عند الا
ولما كان لا يجوز ان يحول نظم الجور المحمدي والمداخل المارة او يتحد وقد وقع في احوالهم نظم
ما وقع في القرآن واحد الذي معناه ذلك من الغيبة على اهل الذکر والفضل من علمه يستعمله
ولهذا المنع يدخل فيه الاستنباط وقواعد علم في الاحكام التي يتعد العلم بها وخصو نظم المنع
في ذلك لا يخرج عن غير ما علم على حد الظاهر الذي يعتمد عليه المتبسط على الحق المنفرد بالعلم
في جميع ما استقفا الحق من الاحاديث وتخطب ويبلغ في تعداده وماله ومفاده ومجابه
واحد فكان ينبغي في ذلك الوجه في الدليل والوجوب ولكن الله يريد لغيره اقله **قال**
تافلا من يصار الى الرجوع الى الحسن الصغار سندا انك الى الحق عاقل انما ملك من كل قبيلة بالقبائل
ولم انه تبارك وتعالى لم يقض فيه ما حقه اكله لجميع دينه من جلاله ورحمته **اول** له نظره
وجه موجب لهذا الاطلاق لانه ما من عقول ولا جاهل يتصور نقصا في دين محمدي وقد قال سبحانه
اليوم اكملت لكم دينكم واتممت تكميل نعمتي عليكم ونصيت لكم الاسلام ديني وما افاده هذا
وامثاله لا شك ولا شبه فيه وهو صحيح في حق الذين استلوا العلم بالقبائل وبالرجال والاهل
ذلك الوقت من ذروه من سلال الائمة من كل ما جعلهم فحولوا عن الحق مع عدم خفاء عنهم
الى الباطل وقوله حاكم بما يحتاج اليه الحق فيه دلاله واضحة على خلاف ما يقدرونه الله من التوفيق
عند حجب الشبهة ولا ضعفه وعند اختلاف الحديث او عدم فهم معناه وفي كل موضع لا يحصل

ويعجز

والحكم بالحكم لانه لا يجوز التعويل على الظاهر عند الامور فذلك عدم حصول الاحتياط
الاحكام او لا يسيل لعلها فلا يتحقق في السيرة منها كمال ما ينبغي المكلف اليه ولا شك ان
مع صحة الاجتهاد المنفق عليه لا يعطى حكم من الاحكام ولا يخرج في ذلك الا ان سندا الى صير
الدين وقواعد غير يكون من جهة الدين وما يولد ذلك من فهم العقل والاحكام والفروع
يمكن الاحتياط بتفصيلها فلا بد من الرجوع الى غير استخراج الحق من الكتاب والسنن
القائمة في جميع العلوم لعدم الاحتياط بكل من علم وجوب التفصيل والاحتياط في المسائل
باستخراجها من ذلك القواعد عند ذكر العلم من غير الرجوع الى جميع ما يمكن فرضه من الفروع من
سندا حكمه من رايه عليه باخضار من ظهوره بل انه اوضح في الصريح والوجه يكذب وكما
الحق يقتضيه الاجتهاد والقول به بوجوب القائل بقصا في الدين فيتميم مذاخير اجتهادها
لمن يقدره فان الاجتهاد انما هو لا يشا به تمامية الدين وعدم تعطيل حكمه من احكام ما يحتاج
المكلفون اليه والذين لا يجوز الاجتهاد اذ هو باق في الدين اعتقادا وجوب حصول الحجة عند التوفيق
وتعطيل حكمه **قال** في كتاب المحققين في باب من لا يدرى القرآن شيئا من كلامه غير محقق في بعض المسائل
يكون عن حجة غير المحققين خفيين فلا قال ابو عبد الله ما من او يتعلمه في كتابه الا وله **قال**
في كتابه ولكن لا يتبعه عقول الرجال ثم قال الله اقول ومن لم يعلم عند اول الساعات **اقول**
انا قد بينا انه لا نزاع في السيرة في نفسه وافية لكل الاحكام التي يحتاج اليها العاقلون
حصول العلم القطعي منها في كل مسند خلاف الوجه اما الكتاب فان فيه الحكم والمنشأ في كل
ولا يعلم تأويله الا الله والاسخار في العلم وقوله ولكن لا يتبعه عقول الرجال وانما

ويعجز

الاصلية عن انتم قطع ودالت عليه وانما كحديث فلو قد بيناه سابقا فلو كانت الاصلية
 ظاهرة متطو بها فلما احدث بطلانها من الكفاي والسنه لم يحصل اختلاف وكونها معلومة لا ينفك
 اذ لم يصل علمها اليها ولا امكن استعلا بالقطع والتوقف المأمور به لرجح انما يكون عندنا
 الادلة وثبتا او جهتا المعنى المقصود في اللفظ في الحديث والبراه الاصلية من جهة الادلة
 سابقا ولا يجعلها الاعتناء فيها غير ما ظهر وجه فليت من التوقيف في محله وفي حمله الادله
 شرعا على الاباحه غير الدليل العقلي الذي يستدل به على الاباحه الاصلية والدليل الشرعي في نفسه
 عندكم استنانيا اليه سابقا ايضا على اختلاف الاصول في الاباحه الاصلية كما في العقل
 واما الشك في كلام الشيخ في العدم يقتضي ان لا نزاع في ان قد دل دليل الشرعي على ان
 على الاباحه بعد ان كانت على التوقف وما يدل على ذلك ايضا من جهة من صدق عن
 ابي عبد الله ع قال سمعت يقول كل شيء منكم حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدفعه قبل
 واعلم قول المصنف فلو بقي شيء على وجه الاباحه الاصلية مقتضا لظهورها تحت الالام قد
 ورد فيه خطا قطعي وذلك مقتضى ان يكون الاباحه حمله وورثها دليل قطعي ونحن نقول
 ومن حمله البراه الاصلية في غير دليل على شئ حكمه بالاباحه لا على نفي الحكم اذ لا معنى
 الثابت بالبراه الاصلية الا هذا المعنى لا الاباحه التي لا تقيده ورواها في الشك في ذلك
 عليها مع قطع النظر عن الشرع فكيف يلازم ذلك قوله بالتسليم بالبراه الاصلية لا يجوز في نفي الحكم
 كما لا نعلم تسليما الا بعد ورواها بالتسليم باعند عدم دليل الحكم بخلافها في ذلك
 قد ثبت من الشرع التسليم باوحي واجه الى ما دل في الشرع على الاصلية الاباحه اذا لم يدل

المرجح
 من الأدلة الشرعية
 في مذهبنا

دليل اخر خلافه فلو لم يدل عليها بالتسليم قد دل الصادق ع ما حجب ابيه عن العباد وموضوع
 عنهم لعل على التسليم بها الدليل الدال على الاصلية الاشياء الاباحه عند عدم الدليل على
 قال في كنه الخصال في باب العائس والارواح **اقول** لهذه الرواية مع عدم التوضيح
 ورد الروايات بالضعف فلو لم يكن الا و كان جوابه بخصه على قدر ما يخص بها خطا
 او صوابا في جميعه فيدلى الى اصل من كنهه كونه او يفتقر الى ذكر صواب فاجاب عنكم
 الصواب اذ حصل الاختلاف في خبره استعلا من عنده علمه ويحتمل انهم انما اوردوا
 ظاهرا واما مع عدم الامكان فاجتهدوا المجتهد لا يخرج عن انهم اوردوا ما اوردوا
 والثاوي فلو وجد في الرواية يقتضي التسليم بها ادعاء المصنف **قال** في كنه الروايات
 وذكر سند الشيخ في خبره انه ع الذي اصرحوا به مدارسهم والنظر فيها ونقل منها حمله
 فقال في كتابها العصابة بالرحمة الغلظه انه لم يملك ما كان من خبره **اقول** انما نقل
 المصنف واطلق فيه من الاما سابقا ولا حقا ليس فيه مناسبات دعواه وانما يناسب ان
 يعتقد عدم الاحياج لسؤال الايم عن ما سأل عن علم القراء والحديث والمجتهدون من الشيعة
 عنه فلو كانا اجتمعا ومنهم في المسائل التي لم يكن علمها عندهم بوجه من الوجه ولم يصل اليها
 قد رتبهم بعد اجتهادهم لا تقصلا لثباتهم فيرجع ح خفا من تعطيل الاحكام المتأخر الحكم
 المأذون في غير قاعده واصولهم بوجه من وجهه بتعبد الظاهر عند عدم امكان العلم
 ببناء على هذا الوجه في مثل عديد وليس صدور خبره عن الراي والقياس المعتبر ولا
 من بناء على وجه من الوجه ولا خارجا عن مذهب الايم ع واما ما ادعاه في السالكه من الوجه

ايضا

الاربع فقولوا لاجتماع من اختراع الفاسد ولا يلزمنا من اعتبار على معتقدنا فيه
لأنه لا يثبت حصوله دخول قول المعصوم فيه ونسب في كذا جماعا ولا يثبت في الاصطلاح
وقد استدلنا الى السيد بن محمد بن عيسى بن علي بن زكريا ما نصبه الرار الواقع في كلام الامام عليه السلام
الاجتماع دسلا حقا او باطلا فهو من جملة غريبه ودعاويه العاهية فان كلام الامام عليه السلام
صريح في انه رار لاجتماع المساويين والاشبه الناس في محرمات الله تعالى الى كتاب
او كونه لاجتماع معصيه وامانه في محاربة اهل الحق والدين الذي اعتدوا به وانهم في ذلك
يدعونهم الى الواديع فيسبون من قد اسير ليله واجهد نفسه في طلب الحق والهدى
فما يثبت في حق من بعد ذلك تجد والمقبول حصل عنده امر راجح نشأ عن الملك النبي
عليه السلام وحصل الاذنية منهم بما لا يلبس المقتر في محله مع اننا لا نثبت في غير هذه المسئلة
شيئا مما ثبت عنهم وما من اخفاء في المسئلة الاستدلال على عوجها العزم وقلة التدبر
عنقاد في التعسف في الكمال الصائب عن الخطا وانما غاية الجهل ومحاولة **قال** فقلنا في كتابنا
بعد كلام نقله عن ابي عبد الله عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يحب العبد
وفروا له في كل ما ياتيكم من العلم والدين **قال** في الامور التي لا يثبت بها الجحيم ولا يثبت بها الاية والحدوث
تخرج على بصرهم الى وجه استنباط الجحيم من المعلوم وذلك لوعيد الاجتهاد وعند الامام عليه السلام
رجوعهم في كل التوراة والاصول التي ثبتت عنهم ان رجوعهم في كل الاحكام لا يستدلوا فيها الى
استنباطها في انفسهم وانما يرجعون الى وجه آخر في انهم لا يرون في اعيانهم ولا يثبتون في
عما امر وانه بل هو عينة **قال** من جملة ما نقله في كتابه في باب العار في اثناء الرواية

عليه

عليه السلام في طلب ما عند الله بقباس وراي لم يزد من عند الله **القول** في بيانهم
من الاختلاف في الرسل لا يكون للاختلاف وقد بعد ارسال الرسل الى الله تعالى
رسالة لاجتماع الاختلاف فيه وقد اجبر الرسول باجتماع ائمة في الامم من غير ذلك الذي عند
الاختلاف لم يعتمد على رايه واكتفى بعقله وحسبه كما ينبغي عليه قوله تعالى والكفران بذكره ولا ريب
العوام بامره فقلنا لا يثبت الا ما ادر كنهه عنونا وعرفته البائنا وكلاما للمفسر في كتابه ايراد ذلك
لاحتجاجه في كل ما وقع وصنع الحق والصواب في كل ما ادر كنهه عنونا وعرفته البائنا وكلاما للمفسر في كتابه ايراد ذلك
في الحكم عند العقول وحق الاختلاف في حكم من احكام الدين بين ائمة من غير ذلك الذي عند
الرسل وقد حصل الاختلاف بين القارئ في زمانه وبقية القارئ في زمانه وكلاما للمفسر في كتابه ايراد ذلك
ورفع الاختلاف لا يثبت عدم حصول ذلك في تفسير الكلفين ومخالفتهم الحق وعدم التمسك بالحق
الامر كانه الاسلم يحصل لجميع الناس مع الرسل ما جاء الله به اليه وليس **قال** من تمت
كلام الامام عليه السلام فاني اذكر انهما المسموع بان يجمع عليك خصليق احدا ما القذف بما جاز من صدر
اتباعك لتفكر في **القول** لو حصل الاعتبار الصحيح لافق القرية هذا البناء الذي له والامر
والاقدام على حمل كلام الامام عليه السلام في غير مقتضاه ومعناه عند الاختيار وقد بيناه على صدق
مدار استنتاج **قال** في الكلف في باب اختلاف الحديث بالسند ذكره في تسليم قديس الحلال
قال قلت لاية المؤمنين في اني سمعت في سلمان والمعداد وابي ذر شيئا في تفسير القرآن
احاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ايد الناس ثم سمعت منك تفدين ما سمعت منهم **القول** في
هذا الحديث دالة واضحة على عدم الوثوق بالاحاديث الا ما صح منها لانه

ان كان مع وجود الرسول ثم وقد حصل ما حصل فلما بعد من الائمة مع توفيق
 الامور والمجاهدين انبعثوا على الكذب على من في المذاهب والاختلاف وا
 تصادفها فكيف يحتمل القول بان جميع ما يوجد الا من الاخبار المسند اليهم في الكتب
 لا بعد وغير ما قطع بصحة وثبوتها منها العلم بجميع الاحكام الشرعية المكلف بها
 بغير طريق الاجتهاد بل بالقطعية والوضوح والوجوب اليه من المصنفين كما كانت سبب
 وما كلفوا واقعة لا تخص زمانا ولا زمانا بل بوجوبها في الزمان المتأخر الكبير والقديم
 الى الوقوع وكان المصنف غافلا لما اورد هذا الحديث وصرح بفساد مدعاه وله ذلك
 عديد لم لا يخفى ان نسبة امر النبي بالقرآن وما ذكر في الحديث بعد وصف الحديث الرابع
 عدم حمل مدلول الحديث على ظاهره اذا خالف العقل والامور المعلم بنبوة من الذهب بالا
 نق عليه كما وقع في القرآن والمصنف لا يخطر له ولا يحيد الحديث على ظاهره كما وقع في باب
 المعجزات فليس في الحال فيها وفيما وافق بظاهره من ذهب المجرب واحد من وجه التاكيد
 كما حصل في ايات القرآن المتألفة بظاهر المذهب الحق وقد مرنا ان ذلك جازم وهذا الحديث
 صريح فيما ذكرنا في ايات القرآن ووقع في الحديث مثله وتكرارها واحد **قال** في بارئ العلم
 فضله وفضل العلماء من الكافي محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن ابي النضر عن ابي عبد
 الله **قال** قال العلاء ورثه النبي **قال** اول ما في هذا الحديث الوجوب لرواه انه رواية محمد
 بن خالد البرقي عن زهير بن النضر ومحمد بن خالد عنه لكنه ضعف في كتابه لا يثبته
 الرواية عن الضعفاء وفي هذه الرواية مصداق ذلك لان ابا النضر هذا قال العلاء في الخلاصة

٢
 غير مضمون بحمد كلها
 لا يوفقها وله اجازة

روي عن ابي عبد الله عليه السلام ان كذا باقضا عاميا الا انه احاديث في الرواية في الكتاب
 تروى ابو عبد الله عليه السلام انه انتهى اليها في ظاهره موافق للاعتقاد والحق في تصديق الخبر في ضبط
 به فاطمة من الميراث اياها فكيف يحتمل ببقوة فيقطع بان قول الامام ع وبجوابنا اهل
 كما يقع العلم ويعتقد في كل حديث ورد في الكتب الاربعة واسأل هذا الحديث كغيره في الكتب
 الاربعة مما يخالف المتفق عليه عند الشيعة ويخالف الدليل العقلي والاربع في ذلك لو كان اذا خالف
 العقل وتاويله بما يوافق له في ظاهره فيصير على مصطلح اصحابنا او حمل على العقيدة اذا سبب
 احمل وفي هذا الحديث حمل على التفسير مناسبا لغيره وضعف ظم فذه في الاصل اوله في النسب
 في التخليق تاويله ولكن ائتماله وادراك المصنف لهذا الحديث ونظيره زعمنا والدلالة على عقائد
 عجيب الظن منها فساد ما يدعيه ويعتقد وربما كان ذلك امرارا ياتي به كذا كما انما على ضعف
قال فعلمنا في الكافي في تفسيره له فاستلوا اهل الذكركم لا تعلمون منها رواية فضيل
 بن عبد الله عن ابي عبد الله في قوله وعن المسؤل انما قال وانا اقول لا يصح
 من الرواية الشريفة متواترة مع **القول** ليس المقصود من الروايات المذكورة الا ان يثبت علم
 بما فيه الصلوات على عند سؤالهم في الاجازة من السؤال وعند عدمه لا لا يجوز في العقل
 ولا الرعي اخذ الحكم من الرواية الشرعية اليه وقد امر بالتبليغ ومن ذلك تاجر البياض وقت
 الحاجة اليه فليس في الرواية نص في تخصيص جواز ذلك مطلقا حتى يطل قول من لا يجوز
 ومنه المسئلة من جملة مثل الاصول المتفق على البحث عنها وقد بينا في المسئلة الاولى
 التي لا يستدلون عليها الا بالدليل العقلي القاطع من جملة لا يجوز في ذلك في احكامه

وقت الاحتياط ولم يرد من الاعتداء بالاجل اذا اراد الخطاب في العلم الخاص ولم يبينه الخطاب
الكلف وقت الاحتياط انما هو في هذا الحكم عام في خطاب القاد والحديث قاسم
بينه وبين عدم وجوب رد الامام في واقعة جبرية لمصلحة اقتضت ذلك ولم يستلزم
ولا مفهوما لاعتد العلم بها في غير ذلك الوقت والمسئلة لا يورثه وضعية انه المروي
عليه شيئا وتماثل الخطاب في الكلف خطابا لم يرد فيه غير ذلك ولم يبين لبي ولا
ان يرد في خلافه ويوضح ذلك ان عند الحاجة وقد نقل في المعالم الاشارة الى العدل على عدم
تأخير الشايع وقت الحاجة وغير ذلك ومناقاة الجواز للعقل والحكمة لا يرد فيه ذلك
لا يرد لان كلامهم لا يخالف دليل العقل فلم يلف انه انما يرد في غير حيزه بل في حيزه
فصله اختص به دون الامم الفخ واللاحقة في هذا العلم في ذلك **قال** العبد محمد بن
النفوس ذممت القائل العدل في العقل المتعلق بنفسه كما هو في **قال** الكلام الملائم
المذكورين لا وجه له في ان ظاهر المجتهدين في غير خارج عن الشريعة بعد انما هو الاجتهاد
الميت لا يثبت ذلك اذا اخرج الدليل بالخصوص والاجتهاد لا يوجب قطع اسم الشريعة
حكم المجتهد لا يخرج عن حكم الله في نفي الامر والتمسك بالحق في الشريعة علم من علم المجتهد
معدوم وغيره فانهم لا يثبت بان حكم الله واحد ولا قلنا بان يختلف مجتهدين ولا العقل
لا يمنع من ذلك فثبت على التقديرين ان الاجتهاد في خارج عن الشريعة ولا فاطحة
وتعريف الاجتهاد والعقده صريح فيما ذكرناه فبين الدوام الذي يثبت الحق الا انه على عقده
تحريم الاجتهاد في خطية المجتهد وانما هو انما يثبت الحق في ذلك الجحيم لا في غيره به
وضوح

وضوح خطاه **قال** الوجه الثاني في شرايهم من موافا على الاجتهاد مثله انما كان فيه وروا
الذين ولا في رواية المذهب **قال** سئل عن الميت الذي عليه كفا معلوم لا يرد فيه
عندهم ثم ليس لو امكن وصدا الشيا بالعدل على وجوب القطع ومقتضاها عدم
الغير بوجوبه في الوجوه والمذكر يحصل في هذا الزمان وغيره مما تقدم مما ذكره
حد الجازفة والوجوب ان يكون في فساد دعواه وكيف يصح ذلك مع ما وقع من الاختلاف في
زمانهم ومقتضى في المناقبة والروايات والشايع بين العلماء والفضلاء الاجل والاولا
ييسر لهم ذلك لم يحصل بينهم اختلاف لان الحق واحد وكذا لا يمتنع الا يختلف فيه وجههم
القصيدة في التوصل الى علم الحق فيه مع امكانه ووجود ما يدل عليه قطعا كما يدعي العلم في هذا
الزمان فضلا عن ذلك انما العبد الذي يركب تحيل العقل حصوله ذلك في تفسيره في خلاف
الشريعة لم يرد في ذلك والى الاجتهاد والعقل وضعف العلم وكذا الامر لا يصدق
خصوصا بعد ان يبين الشايع وغيره على سبب الاختلاف عدم التمكن من العلم والتحصيل
على اخبار الاحاد لا يحصل بها العلم واذ قد علمنا انه لا يمكن في كل مسئلة دليل قطعي
فما لا يجوز خفا بعضه في المكلفين واما في المذهب فليس كذلك للناس ليعملوا به
انما كانت الحكمة تقتضي مساواة غير الشريعة لهم في ذلك ولا يجوز خفاه في مكلف لان الحق في كل
يرسل رسول الله الا انه لا يثبت فيهم ما انزل الله عليه ولا يجوز له اخفاء حكم من حكم
الله ولا وجوب ظهوره وعدم الاختلاف في الحق مع ذلك لان ظهوره لا يثبت الحق لكل مكان
يقتل الزمان في غير قطعي وموافق الواقع لانه لا لا الشيا محال في الحديث والقدران
حاصل

الاختلاف ولم يكن فيه التزام لخصم الخصم بل دليل القاطع الذي يحكم المصطفى العلم به وتخصيصه في كل
 وقت ولا شك له في كل وقت في كل زمان واما حكم محققا لكن الكلام في ظهوره في كل وقت في كل زمان
 ونحوه الحكم يقتضي كذا لما يختلف فعلم انه في حكمه انما بطريق البناء فحكمه كذا في كل زمان
 التكليف في الاصول والفرع ولم يكن خفا وبما وجب عدم الحكم الاطلاع عليها بالوقت
 الى الحق العوج الصادق كما في غير المنسحل الى ما حصل له من صدق القول في كل زمان والذين جعلوا
 فينا المنع من سبلنا وسبب عدم تيسر العلم بغير الاختار ومن ان في كل زمان ظهوره في كل
 عو غير من المعجزات التي لا سبل الا في غير ما بعدكم المعجزات ولما حصل العلم
 القطعي في كل الاحكام متعذر بالوجدان حصل في هذا الزمان الحيات صحيح والفرع في
 الرجوع الى الاجتهاد في كل الظاهر كما صدر من غير غيره لانه لا يرد في الرجوع عند عدم العلم
 الى ما مرادون من مظهر المجتهد فاليه يكون الرجوع بالطريق الاولى **قال** فاما في الامام فله العلم
 في كل وقت في كل زمان في كل مكان في كل زمان في كل مكان في كل زمان في كل مكان في كل زمان في كل مكان
في اول قد بينا على الكلام الايم في مثل هذه المواضع انما يعنون بالتقليد والراي
 القاطع وعلمهم في زمانهم بذلك والاعراض عن تقليد ائمتهم والعلم باحاديتهم والملة لاجل ثبات
 دعواه يضر من عند الراي المنير انما يتبعونه في كل الامور بمطو القاطع والاجتهاد والاحتياط
 واما عن اختلافهم في الغالب في كلامهم لا يتعد ذكر الراي في التمسك والاستحسان
 وذلك لخصوص من بالحق الغني ونسب الملة الخفية كما ذكره للعلماء في بعده من واقعة دون
 تقدم لم يعلم وجهه فانما تعلم احد اهل الامامية وغيرهم من فرق المسلمين قائلين بطلان
 الاجتهاد

الاجتهاد والتقليد غير فلكان العلم ومن واقعة ومن تقدم لم يطلعوا على هذه الابواب
 لم يفتروا معنا ما حترقوا عند غير الراي كما يوجد الملة ونسب عليها وعلى معناها على ما يريد **قال**
 بعد كلامه في الفقرة بين ضروري الراي وضوري الملة وبطلانها وبما جعله من ضروري الراي
 ما يكون دليله واضحا عند علماء الملة من حيث لا يصلح لاختلافهم فيه ثم قال فانما في ضروري الملة
 المواضع نافية **في اول** حجة الملة خلاف امير المؤمنين ع في ضروريها او لا سيما في ضروري الراي
 لانها لو كانت كما لم يقع فيها اختلاف عند علماء الاسلام بل انما في ضروريها المذهب ما عرفت به و
 التلبس والتدليس حصلت من الاول من عند الشيعة واما عند القائلين في وقتها المتأخرين
 المسلمة صار ضروري الراي لا نقا المسلمين عليه وخروجهم من تحتها عنها لا يلزم منهم نظريتها
 لانهم لا يعدون من المسلمين ونهت الكاس في الصدر الاول الامور وعنده واضع لانها
 في ذلك الوقت لخصوص شبهة يعارضها فيها لا تصح احق واما في الصدق الاحقه يحصل
 العذر بالشبهة فلا يجوز في الرد عن الاسلام وكلام الملة في ضا سبب فلم يستفد منه قائل
 منهم كما وعاه **قال** الفصل الثاني في بيان انحصار مدرك اليقين في ضروري الراي في الملة الى الراي
 اصليه كما اوفعه **في اول** قد بينا مرارا عديدا انه لا نزاع في وجوب التمسك بكلام الايم في
 في كل ما يكون عليه اطمع منهم في كل ما خرج في كل ما علمهم ولا غرض من كلام المتأخرين
 علمهم صريح فيما ذكرناه فكيف نسبهم الملة الى امر شنيع وهم يرموننا بملة لاجتهادهم وادعائهم
 لا يخرج عنهم ولا غرض من كلامهم ولا غرض من كلامهم ولا غرض من كلامهم ولا غرض من كلامهم
 الى العلماء الاجلاء ما يبرهنونه **في اول** السادس العقد والنقل فاضيا بان المصلحة في بحث

الدين هو

الرسول انزال الكتب في الاختلاف في **اقول** انه في ارسال الرسل انما يرسلان
 الكليات والحقوق لا يفرق بين ما كان له من جهة الله وما كان له من جهة
 نفسه ولا يفرق بين ما كان له من جهة الله وما كان له من جهة نفسه
 فنفذت الرسل والايام في كل ما كان له من جهة الله وما كان له من جهة نفسه
 بذلك ولو كان ارك الرسل لا يحصل من هذه الغاية ويعلم انه لا يحصل انتفاء
 الاول والعمل بالنظر الذي ثبت الاذن فيه من الشارع بالبرهان العقلي والتقليد لا يثبت
 ان المصلحة في السائل الفرعية لا يثبت الاخذ في نظام المعاش بل بالاسباب الصالحة ورفع
 حيلهم وتوفيقهم عند الامور المضطربة الى معرفة تكليفهم فيها وقد اخبر الرسول باختلاف
 امته كما اختلفت الامم قديما فلذلك وجب الاختلاف في العيون كما في شأه العاقل الظاهر على
 الرسول التنبية بالقرآن على ذلك والتخبر به من بخصوص ولم يكلف بما وقع في قوله انه
 محصون لما لا يتعد الى جميع الاحوال والمالاجاز التعديل في النظر اذ في كل الاحكام
 بطلان نظر **قال** الامامية بتدلت على وجوب عصم الامام وان لا اله الا الله عز وجل
 باسناد خطي وهو في **اقول** انما قد بينا في الحدود والاعتبار في العصمة وعبراه وهو احسن
 فيصير الحق وهم او نسب او بعد بآيات هذا الحد في كل من خالفهم في الايمان والعبادة والاعمال
 في عصمة فلا يجوز قبوله في الاحتمال ولا في الاحتمال ضعيفا وبيننا في الاوصاف
 التي تصير النبي والامام في الكمال والكمال لا ينفصل عن غيرهم ولا في الزمان والكنية في
 تصديق العلم بعد الله كما دل عليه القرآن وشهد الحق بشهادة العدلين والاكفاء وخبر العباد
 في من اضع وترى عند القطع والعلم من الخبر في حكم الاصول في محروا بان في جميعها

هذا هو الحق
 في عصمة الامام
 في كل من خالفهم
 في الايمان والعبادة
 والاعمال في عصمة
 فلا يجوز قبوله
 في الاحتمال ولا في
 الاحتمال ضعيفا
 وبيننا في الاوصاف
 التي تصير النبي
 والامام في الكمال
 والكمال لا ينفصل
 عن غيرهم ولا في
 الزمان والكنية في
 تصديق العلم بعد
 الله كما دل عليه
 القرآن وشهد الحق
 بشهادة العدلين
 والاكفاء وخبر
 العباد في من اضع
 وترى عند القطع
 والعلم من الخبر
 في حكم الاصول
 في محروا بان في
 جميعها

والتجديد

والجواب ان القرآن قطعي المتعطي الدلالة ونحوه على السمع محصور فيها فكيف يفتق
 القطع والعلم من الله لا بد فيها من الرجوع الى النظر ولو اعتبرنا في كل حكم مسئلة العلم والقطع
 من الاجابة بحكمها لا سند باب العمل في كثير من الاحكام وتطلبت الشريعة الرجاء بها النبي
 وقد عرفت ذلك في زماننا وزمر من تقدم منا في ربح الايمان كما يمكنه علم اعرفهم وهو
 واضح الفناء في شدة تمام الحكم والمصلحة يتبع من لغة الفضل الذي في خطا منه الواضحة للناس
 ما فيه خفاء ليس يدري بالذريعة وله اوضح العيب تعامى لادراغ غلضه في الزور اذ
 نفسه ما عرفت **قال** الفصل الرابع في ابطال القسم المذكور وكان ان رددنا الى تمام الكلام
 الى المجتهدين والمقلد قال ونريد ان بياننا فنقول لا يجوز لنا قد الملك المذكور في **اقول** ان
 بنص صريح الخبر كذا لا يخلو صوته كمن لا يكون له الاملية الا في كل صوته البصير وعلمهم معناه
 وانه ليس معارض في هذه الوجوه اذ اعرفنا ان لم يثبت له الملكة باليكون قسم القبح ولا يخرج
 بذلك عن قسم القبح في صفة فلا ينافي في القسم في احوال الرضا ليس له فيها ذلك يرجع الى
 التقليد فكيف تبطل القسم المذكور كما يقول المقلد ونافية ما يستفاد من ذلك ان النظر في الحكم المعجز
 في احوال المعقبة اذ انما عده ارجح من الظاهر في قول المجتهد يتعين عليه العمل بغيره
 بالظن في قول المجتهد وهذا مسئلة خلافية قد بينا عليها في شرح رساله المحقق في
 الدين انه لم يرد في الصلاة في الامم ثبت التجديد في ذلك لا في غيره **قال** في الرد على
 من سئل عن ابواب الرياسة في العلم والاطمينة والاعمال في العلم والاطمينة فضاء على حكم
 ربطه في تعليم دخول المعصوم في جملتهم **اقول** المعروف من تعريف الامام الذي هو

الشيخة

والتجديد في خفاء الحق والما
 احسن ما يقال في عجب
 للمزحل في علمهم

الادلة الشرعية في بيعه موافق اصل العقد وحل حكم من الاحكام الشرعية في جميع
 الاقطار والادعاء بحجته لا يخفى في ذلك الحكم عالم بمجمل النسب في العقل عند ذلك
 بدخول المصوم في حمله لانه سيدام ومقتضى المصالح الزمانية هذا هو المستلزم
 الحقيقي الذي يقع في الاستدلال عليه واما ما هو متداول بين الاصحاب فالأثر فيه تجوز
 بيع الشهرة وكثرة القائل وغيره لا يتغير اذا علم قول المصوم باي وجه حصل وكيف
 ساء القول المستعمل ولم يتحقق ذلك فيه ناهي الامر بحصول الظن لوجوده بالاصطلاح
 المبرور فكيف لا يرجح هذا العلم على الظن حتى يحصل اليقين في جميع غير معقول والاصح
 لم يرجح الاجماع هذا المعنى وما اذا تحقق قول المصوم على ان لا ينفيد الظن والآخر
 المتعارف وما بعد العلم في يجوز واحصول العارضة فيه ولا وقوعه فاول خطأ المصنف
 تعريف الاجماع بما ذكره فانه غير ما ذكرناه في تعريف المسألة حتى ارجع الى الخبر الثاني
 بعد ترجيح العلوم على المظنون غير معقول والثاني عدم تسليم الفرق بين خبر
 الري في ضمن الاجماع الذي ينفذ القطع به ونسبه به ما لا ينفذ في ذلك في المظنون صحة
 وما يعتد به معتد به المصنفان في الخبر الذي يرجح الاصحاب عليه واجبة المصنف للعلم
 واتجاه الكلام في ترجيح الاجماع على مطلق الخبر معني على ان لا ينفذ العلم كالمعتاد
 قد مر حواشي كتب الأصول بالمتن وقوع التناقض فيه وما ذكره الا لا يتصل حصول
 العلم بل في المتناهي في فاختص الامر في ان لا ينفذ العلم اذا عارض الاجماع القطعي **قال**
 علم اجماعه اصحابنا المطلق الاجماع على مضمون اخر من ذكر الاول منهما ثم قال الثاني

في الخبر الثاني
 ما ذكرناه في تعريف المسألة
 حتى ارجع الى الخبر الثاني
 بعد ترجيح العلوم على المظنون

افتا جميع الخبرين **اقول** من عدده من المشايخ لا ينفذ قولهم اذا انفصلوا
 وحدهم حتى يعلقوا ذلك الاجماع ويعتد به على انهم من حكم في مسئلة الشهرة وبخلافه اوردوا عليه
 في حكم اخر في المصنف ادعاه فيه ولا يستلزم فرض صحة حكم في مسئلة لم يظهر فيها نص على الوجه
 المذكور من اطلاقه غير مستلزم وجود مسئلة لا يوجد فيها نص قاطع على الوجه المذكور اليه
 واما حكمه بالقطع بوجوب نص قاطع اليهم فلانه من امر علم ذلك لان الفتوى بما كان
 العلم والظن ولو يعلم منهم انهم لا ينفذون الا في علم فصول الشك ولو كان عندنا نص صحيح قاطع
 لما تركوا التباين كتبهم وهم بعد رجوع الحديث الصحيح والضعيف وما اظن لبيان بعضهم ذلك
 فضلا عن القطع **بقول** واما استنباط الاحكام النظرية من ظهور الحركة اليه من غير سبيل الا بالبرهان
 غير ما لا يخفى **اقول** ان العمل بالعام مسئلة اصولية ولم يجوزوا التحليل البعد العلم بانفسه
 ولم يجوزوا اخفاء المخصص بل وجب عدم ظهور دليل على عدمه فصلا كالمصنف في مدلوله
 الاية ثم ثبت عنهم لا مسمى في جميع القراءات فكيف ينفذ في غير العلم بالناس من تعينه ظهور
 حكم منه لا يخالف شيئا من ضروريات مذهبنا ولا حكمة عقلية ولا اهل بيت خلافة ائمتنا
 علما ان ائمتنا في المنقول عنهم على ما لا يخفى طريقا فضعف ادعائهم على امر سبعة ومعرفة
 الناس والمسنون بعد جهده وضبطه قمار معلوما ومشهورا عند الفريقين بعد
 ذلك لا شبهة واما الاختلاف في بعض الآيات المشبهة كما ذكره في الخبر الرازي من
 اولي الامر لاني في الخبر بغيره مما ليس فيه شبهة ولا نزاع في ان عندنا لا شبهة وعدم
 ظهور المدعى لا يجوز الحكم فيه بغير علم والعامل بالدليل الواضح لا يتكفل بخطا غير فوقيها

يشابهه حتى يلزم تركه لاجل هذا المحذور على تركه لا يستلزم ترك غيره لافرايد في
 التارك لاجل هذا الخصوص **قال** ومن جعلها تواتر الاضغاع لا يلائم الاصل وانما يعرف
 القدر من خطبه **في قوله** انه لا شك في القرآن اسرار خفية وجما غصية لا يعلمها
 الرسول الا الله تعالى واما امور التكليف والخطايا بها فلا يحسن العقل نجفاتها وعدم ظهورها
 بآية وجها لان ذلك من الحكم المقصود في القرآن ويؤكد ذلك قوله تعالى وما ارسلنا من رسل
 الا بالحق قومه فالمستفاد منه انه لا جبر التعليل وعدم الفاعل عند عدم العلم وذلك لا
 يتأثر بنقله من موضع كلام الله تعالى ولا بد من تنزيهه عليه **قال** استنبط الاحكام النظرية من
 النبوية من غير تفحص جواهرها **في قوله** لا يصح ان ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله انه لا يكون
 من قد علم احكامها وليست كل اخبار الرسول غير معلوم الصحة عندنا حضرة المشايخ
 الذين يعلمون شريعتهم كما لم يظهر منهم انكار ما مع موافقته لدليل العقل مثل ما ذكره
 من الحديث وغيره من الاحاديث القديمة وقد اوجب الشيخ في العود وجوب العمل
 بآية من طريق المعاني اذ لم يكن للشيعة في حكمه جواز العدم والاعرف لهم فيه قول الاربعين
 الصادق عليه السلام انه قال انزلت بك حادثة لا تجدون حكما فيما روي عننا فانظروا الى ما روي
 عن علي عليه السلام فاعلموا به وعلمت الطائفة بما رواه حفص بن غياث وعنه ابن كلاب ومنه
 دراج والسكون وغيرهم من العامة متناغم فيما لم ينكروا ولم يكن عندهم خلافه
 والكذب الذي تمسك به في نفي الاعتماد على ذلك وادعاء احاديث استناعتكم كونه فكيف
 اخذوا لكم بعدم الاعتماد وانما لم يخلو منا مع زواجي اهل الخلاف متفرقة على نقل
 الحديث

الحديث وتسمى في الخبر لاجل تظليلهم والعلامة وليس لهم سبيل بعد ان ذلك خلاف السبيل
 فان سبيلهم وافق سبيل الله تعالى فينبغي ان يكون عندنا جانب الصواب ليس تابعاً للصواب
 اقرض غيرهم ثم انزل الله اذ انزل بك حادثة لا تجدون حكما فيما روي عننا
 في ابطال دعوى الحكم ومباغتة في وجود ادلة جميع الاحكام بالقطع عنهم في الزمن المتقدم
 وزماننا اذ او بطلان دعواه من معلوم بالضرورة فضلا عن ابطالها بدليل **قال** واما
 التمسك بالرجحان الظنية الاحتمالية المستطرفة في كتب الحكماء وكتب جميع من تفرغوا للتحقق
 بعد ان ثبت العلم بحجة العاقل بدليل العقل والنقل وثبت من ذلك مع التعويل على الظن فيما
 لا يمكن تحصيل العلم فيه ومردون الظن بما حصل به الواحد كانه بناء عليه سابقا لا يتبع ما ذكره
 العجيب ادعاءه تواتر الاضغاع كبر ما يريد في الدعوى الواهية وجوب جلالهم من تواتر
 في ذلك الحكم والكلام كله فيما اذا اتخذ ذلك من ذكره لرجوع النظر الى مجرد الاحتكام بغيره
 العاقل اخرج في بعض احواله على الاستصحاب في ذلك وساد بالباطل اليهم والطريقة التي وعد بانها تكلم
 عليهم عند الوصول اليها بما يقتضيه الحال انما **قال** في الجواهر في بعض المتأخرين
 اصحابنا حيث زعموا ان القواعد الاصولية المذكورة في كتب الحكماء القائمة بان الجمع بين
 ما كان من **في قوله** انما لا يجمع بين احاديث الايمان امر غير راجح وغيره وبالله في نفسه
 لاجل دفع التضاد والتناقض في كلامهم العجيب انهم لما افتدوا بالغير والاتباع في
 له وجه فاما اذا انما الامر اخلاق ذلك وكان الرضا والانضمام بذلك امر معلوم فاما
 صحيح في ان اتباع الخير ونسبة فاعلم الى الغفلة عن الفرق وايضا فان المفهوم من
 مطلق

عليهم

حصل عند احد المتقدمين والمتأخرين اشتباها واختلافا اخف على المفسر فادعاه تواتر
الاخبار في هذا المقام ولم يطلع عليه من المتقدمين والمتأخرين حتى لم يزل يفتقروا
ولم يعتقدوا والسيد المتفكر في الاستدلال اعرف من الله بأخبار المتأخرين من غير وقد
لهم **قول** في خبر السيد المتفكر في الاستدلال بغيره والقطع بجهتها وتواتر الاخبار بغيره وذكر
كمال الدين لا يتوقف على ما يدعيه فانه قد كثر منه تحريف عن اعتقاد واحد اعتقده وقد قد
له فيما نقله الشيخ الصادق ثم ساعد لا يعتد به عندنا من قبلهم في بعض الحكماء
والتوقف في المسائل التي لا يجد المحقق عليها دليلا على ما ظننا كغيره في جواب الاصول والعقود
فلم يحصل خلافا ولا يجمع من المتقدمين عندنا من التوقف في تلك المسائل التي لم يوفقها العلم
لجميع المكلفين بذلك الحكم الذي كلفه والقطع به لوجوب ظهور الظاهر لا يحصل معه اختلاف
والاشتبا ولم يتفق ذلك في سائر الامور فانزال الاختلاف والاشتبا واقعا في كل مقام **قال**
ثم اقول هذا المقام ما زالت فيه اقسام اقسام من قول الاعلام في الخبرين لا تحقق المقام ونقصه
توفيق الله العالم فنقول التمسك بالبراهن الاصلية فاما في هذا الموضع **قال** في التمسك
بالبراهن الاصلية عند من يقول بالحق القوي اقرب من تنفي ذلك لان احتمال التكليف في اشتبا
المكلف بحكم ولا يجعل له طريق الى العلم بما يقتضي العقل فيجوز امتناعه اذا اراد منه فعله وقال
الدين ليس هو قاطع ابطال البراهن الاصلية لان حكم الله بغيره ظاهر وقد بيناه بذكر مرص
اصلة غير محتاجة الى بيان بل يد العقل فطاعة العقل في له بغيره فليس المقام يجوز اخذ النقص
الذي ثبت في مقدمه من زلات اقدام قول العالم وانما التمسك بهذا الاحوال يقتضي عدم العقل

قال وقد رايت في المنام واليقظة ابوابا مفتوحة في الوصول الى الحق في هذه المقامات في
المراتب السبعة وشاهدت بالبصر والبصيرة مصداق قول الحق والذين جاهدوا فينا لنهدينهم
سبلنا ونحن نبتليهم **قال** في التوفيق في مثل هذه المقامات لا يدضع العقل ولا يلبق
تصوره بوجه الا انما لم يطعم اذا كثر عنه الجور في متنا خطا او صوابا وكثيرا ما
يكون ذلك في السبل عند الفتنه للعلماء بسبب الكمال والزيادة على الغير والعجب النفس لا يمنع
عرض السبل ما يمنع من تفكير او صلاح فاقطعها مع سبلها وطهرها وعضها السبل
الابيض في المنام واراها ما ذكره بصوره اليقظة ومنه كماله في المحذور للعلماء التي
ربما توجب الكفر في بعض المواد وادعاء المفسر انه لا بد من اليقظة وتخييل هذا الامر
اعتقد محسنا مقربا لا استرنا اليه والعجب انما لم نفهم من كلامه في اول وآخر اقصيه حال
المكلفين في زمانه وبعد زمانه حين عرف خطا السابقين وبيع لهم الحق الواضح الذي عرفه عنه
العلم الاجل المتقدمين عليه والحاضر الذي كلفه كلفهم في الاحكام الشرعية من جهة وعقده
اذا ابطال الاجتهاد والتقليد فلم يبق له من كلامه وجه صحيح في كيفية كونه لا يراه احد من العالمين
بحر المحررين وحين في الكتب الاربعه صارت له ما ينبغي وما يقتضيه لافظه كما انه لا يلزم ذلك ولا
يجوز ولا لا يرجع الى المرجع ولم يكن املا لذلك رجوع التعليل غير في ولا ينفية العلم
القطع بالحكم وصحة في الواقع فقد رجحوا التقليد والعمل بالظاهر هذا اذا ثبت عند المكلفين
فرضنا السبل والجزم من كلامه في كتب الكتب الاربعه ومتى يحصل عند العالم هذا العلم حتى يوصل
عليه ولا يبقى عليه الا ترجيح احد الحديثين على الآخر فيستفيد من المعارف بذلك وايضا فكيف يجوز

العقل لا يختلف بين الجاهل وبين المقلد مع ما هما كمال الايماء الى الله تعالى لا عن باب التيقن من
 يعرف من انفسه صفة الكتاب المحمدية الخالصة عليه آياته لا يتحقق التناهي وايضا ان وجد
 الكتب الاربعة وغيره في بيت ما لم يكن في بيتي المثلث الذي من فروع التكليف طول الزمان
 وقد رايته في كلام الاصحاب في مثل عديده بعد تمام الاجتهاد والاستقصاء في طلب ذلك انهم
 لم يجدوا نصا في تلك المسئلة من هذا الوجه لا يمتنع الى بيان وما يظهر في كلام المتأخرين
 يجب على كل من لم يعتقد ما اعتقد في جميع الاحاديث من القطع بانها كلها كلام الله تعالى
 اذ لم يعتقد ذلك لا يحصل له العلم فلا يجوز له العمل بالحدوث الدال عليه وهذا الاعتقاد
 يتلوه الناس ورواهم يجعل المعارف المحمدي قدرة العبد ولا كلفة الله تعالى والقرص انه
 قادر عليها فكيف يكلف العاقل الذي لا يعرف عن الحق شيء الضعيف والافهم معنى الاصول
 ولا غير ذلك يعلم ويعتقد كل ما يعتقد الله واثبت بحججه هذا الذي هو قوله لا يسير على
 الاستقلال بالعلم بالحديث واما الذي له قدس ذلك واجد نفسه لم يحصل له العلم الذي عليه
 الحق في الاحاديث فلم يحصل له في كل الاحاديث فما وجد فيها دليل على مسئلة كونه فعلا لله
 الا ان يمنع الله انما عدم حصول العلم والوجدان في الحديث واذ اوصد الامر الى مثل هذا الفصل والساد
 وتعطيل الاما وجرد المكلفين في معرفة احكام ما كلفوا به يكون ذلك في وضع الخطا وسوء التذكير
 وادخلوا فيهم به على ضعف التفصيل والعقول **قال** واما التمسك باستقيا حكم الله في موضع طرقة
 فيه حاله لم يعلم سئل الحكم الاول لا مثال في دخلة في الصلوة بين لفظة الماء ثم وجد الماء في
 الشاة في **قول** انقلبه العلية استقيا ليس معروفا عما المعروف في قوله المقتضى في قوله
 من كلام

هذه الكلمة مكتوبة في
 في المتن وهي غريبة
 الاكثر

في كلام الحق العلية في بعض المواد فان قال الذي يخاره عن من ينظر في الدليل المقتضى في
 الحكم فانما يقتضيه مطلقا وجب العقاب باستمرار الحكم كاعتقاد التمسك في وجوب كل الوثائق
 مطلقا فان وقع الخلل في الالفاظ التي يقع بها الطلاق كقوله انت خلية وربي فان
 المستند على ان الطلاق لا يقع بهما لو قال حل الوثائق بابت بمثل النطق بهذا فيجب ان يكون ثابتا
 بعد التمسك استدل لا يصح لان المقتضى للتخليد وهو العقد اقتضا مطلق لا يعلم ان الالفاظ
 المذكورة لا تقع بذلك اقتضا فيكون الحكم ثابتا بالمقتضى لا يثق المقتضى هو العقد ولم يثبت
 باق فلم يثبت الحكم لان وقوع العقد اقتضى حل الوثائق لا يقتضي ابعث فلم يثبت دوام احوال
 نظر الى وقوع المقتضى الى دوامه فيجب ان يثبت احوال في ثبوت الالفاظ فانما الحكم في
 ما استدل اليه فليس ذلك على غير دليل ولا كما يعبر به او اورد ذلك فحين مضى عنه واما ما ذكره
 القيد في المستثنى اما الاولى فلا وقد ثبت له صحة التمسك في بعض طرقات وجود الماء
 عليه قبل مطلق فان وجوده بعد ركوع المصلي لا يفسد التمسك ولا واحد بالتسليم
 الصلوة وقد ورد في غير قطع الصلوة مع الدخول فيها دخول الله وما فصح في جريان قطعها
 على انما قاله يحتاج الى دليل فلو لا وجود الدليل على القطع قبل الركوع لعلنا نذكر ان
 الشيخ في طواف من ان يفي بصلوة بالتمسك في الاحرام واختاره ايضا المتأخرين
 اذ ليس وبعض الروايات ما عليه واما الثاني فلان الاتفاق واقع على انية قائله في قوله
 فبعد صلوة في غير ذلك من الحكم الاقامة واستقيا حتى يتحقق تجديد السفر والرجوع الى
 الحكم الاول في حالتيه معتقدا بالدليل وهذا طريق الامني في العمل بالاستقيا كما اراد

للسفر

لا يبين في قول الحق يسوق الحق الى الاعتراف بما يبطل مذهبه واعتقاده من حيث
 لا يعلم ولا يشعر بذلك فانه كلاما عاما لا سيما والاذان انه لا يجوز التسليم على الظن في احكام
 تثبت بطلان مطلقا من حيث يتحقق بالظن كما صدر من اخبار المخبرين في جميع احكام هذه المسئلة
 تبعا لاحاديث وينكر على من يدعي كلامه حكما ذلك ولا يشعر بان هذه الاحاديث ادل
 على الاكتفاء بالظن في الاحكام الشرعية فيما يتعسر فيه العلم غالبا فكيف لا يدل على ما يتعذر
 وكذا قوله انه لم يظن منهم الا ما يدعيه التماسه فيلزم ان خصوص الشيعه العلم بالاجتهاد والظن
 في اصولهم وقواعدهم ولم يظنهم بالحيرة والتوقف وتقطيع الاحكام المخرج اليها وقد
 تحقق من اتفاق الاصحاب والحدوث في مسئلة الظن ان كل واحد يدعي في تلك المسئلة
 الظن وهو صريح في التسليم على الظن في ما لا يثبت بعد حصول الكفر فتدفع ذلك اليقين الذي
 في كونه متظاهرا وما بقي الا الظن والاف السخ حصر قدره روجه في المعاملات بحيث عدم جواز
 العمل العام قبل الجرح من الخصص وانما يكون في الجرح حصول الظن بانفسه قال وانما اكتفينا
 بالظن ولم نسترط القطع لانه مما لا سبيل اليه غالبا فلو اشترط لادخلنا في تلك العوارض
 العمدة وهذا المحذور بعينه يتأتى في الاخبار ولو استلزم العلم بصحتها وببطلانها واحا
 ما حكاه غير باب التدقيق وبطلانها فقولهم فيه حق لانه مدلول الحديث وكل حكم على اصول
 فيه العلم بالاعتقاد في غيره اذا انقضت وقدر وما ذكره من المسئلة لا يتعذر فيها تخصيص العلم
 بالظن او ما يقع مقام العلم من شأده العلم ببر والدين النجاسة عليه وجه يحصل به الظن
 والاكتفاء في ذلك بالظن مع فرض ان العلم في طوره التوب عليه وجه يتحقق الظاهر اذا
 أمكن

أمكن كافي اخبار القضاة وما كان بهم بريد من خارج لا يتنافى ذلك من وجوب العلم بالكل
 في التكليف وعلى جوار القول على الظن والاعتراف العلم ولم يتعسر وكل من ذكر مناف لما يعنيه
 كما اننا اليه ولم تكن قرينة القويم وفكرته المستقيم التي يدعيها تنبيهه وشكها الى الصدا
 وترجيح الحق والجهد في مثل هذه الامور ما هي الا **قوله** اذا ظهر عليك وكنت
 لا يدعيه مقتضاها على كسر حصرهم في تلك في بني موسى وسقي **قوله** انهم لم يظن
 صحيح فهو معلوم في المراتب حال زمانهم في زمان الامم لا كما وقد سمى الحق في قوله قاضيا
 فيلزم من الجرح والاعتراض في العلم بالظن في نفسه مقتضا بعد ذلك من امر الظن
 ولم يطلق ظنا لجهة الا ان ادعى كل حال فجهت الشبهة لا يستقل بالحكم رايه لان العلم
 بعينه حق بل في كل مسئلة لا بد من ذكر مستند في الحديث صريح في وجهه والا فستدفع
 الرجوع الى اصولهم وحدثهم وما هذا من الموجود عيانا في نصائهم وقد وقع
 اطلاق اسم القضاء في كلامهم على ما ذكرنا في التاكيك الذي يقول الامام افا في جعله قاضيا عليه
 وهو ينفي ارادة الحق من لزوم المحذور للامامة صدق عليه اسم القضاء **قوله** الفصل السابع في بيان
 من يجب رجوع الناس اليه وفي القضاء والافتاء من جملة ذلك غير الذي ذكره في الجرح
 الى اصحابنا الذين قال وفي مقبول عنهم من حفظه بزم العلامة ومن وافقه ولا في جميعهم الى ان قال
 وتلك الاحاديث صريحة في وجوب اتباع الروايات في امور دينهم التي قال وفي جملة غفلة
 المتأخرين في اصحابنا كالتعلق بالحق **قوله** ما اوردته من الاحاديث كلها مودعا ومفادها
 الرجوع الى احاديثهم **قوله** في حديثهم ما بالعلم او بالظن عنه عدم التمسك من العلم وهذا

في قوله لا بد من ذكر مستند في الحديث صريح في وجهه والا فستدفع
 في قوله في جعله قاضيا عليه وهو ينفي ارادة الحق من لزوم المحذور للامامة صدق عليه اسم القضاء
 في قوله الفصل السابع في بيان من يجب رجوع الناس اليه وفي القضاء والافتاء من جملة ذلك غير الذي ذكره في الجرح
 في قوله في اصحابنا كالتعلق بالحق قوله ما اوردته من الاحاديث كلها مودعا ومفادها الرجوع الى احاديثهم
 في قوله في حديثهم ما بالعلم او بالظن عنه عدم التمسك من العلم وهذا



۱۵

این کتاب در کتابخانه
کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران
ثبت شده است
شماره ثبت: ۱۳۰۲/۱۵

و القسم المصنف لهذا غير اعتقادنا على ما قرناه ولا يوافقنا على ما علمه بنظر صحيح بل هو باطل
وما وجدنا في كلام المتألف في هذا المقام ما يوجب التحقيق في حرمته من جهة استحباب واحدنا
الاعدام اربابا كلانا بعضه ببعض غير مستحب **قال** السؤال الثاني انه لا مفسد للاخباريين غير الخلط
المشترك بنفس الحكم من جهة **قال** هذه الدعوى التي يرتفع عنها المفسد على قدر ما يحيط بها من غير بينة ولا
برهان كونه متكرره ونحن نقول عليه الدوام ونقول ان اذا كان من ادراك الحكم اليقين واليقين والارشاد
الحق باهر واضع كيف جاز منه ومن اجله اصحابه لم يردوا الاحاديث المختلفة المتقاربة
يشتملونها الاحاديث المتخالفه كمن ذهب في غير ضرورت التقييد بينها حتى التمسكها وظهور حجة من
غير موجب ثم اوجب لهم ارتكاب هذا المخذور المناقض لوضوح مقتضاهم وكيف يمنع العلم من ارادة
غير المصلحة الظاهر للحكيم والحال ان كتاب الاخبار يتجاسر في اجمع بين الاحاديث التي لا يجوز
ظاهرا واجهدا ليجتزئ نفسه في ما يوافق العقل والحق ويهمل ما لا يوافق ذلك في غيرها
على ان الحق متى وضع في زمانه لم يزل دار ابتلاء حتى يتبين الحق والعدل بعد غيبته ثم حصل
الاختلاف والاستنباط بين مقتديهم واتباعهم في زمانهم وبعد زمانهم فأي عيب المفسد الضريح
والعجبان بنا دينا بطلانه **قال** في مقام عدم التعديل على القرينة البراءة لا وجوب القطع
لا وجوب الحكم وان لا يكون في ذلك الظاهر وما يرد على الفرق بين جهتين ما ذكره الفاضل الشيخ
بن السليم الشافعي في كتاب المعالم **قال** ان العالم ليس في مقتضى ما يرد من عدم جواز التعديل
الظاهر ولا عدم جواز العمل بغير الواحد المعينة للفظ لان من مذهب الجاهل وانما اراد به دليل
المستند عليه بما به للفظ انما هو من مذهب الكاهدين وقد ثبت العمل به بان هذا

الدليل

الدليل ليس في حمله لا السيد المفسر جعل التعديل على ما ذكره الكاهدين من قبيل الاستصحاب
بل لانه حصول الظاهر فانه يجب التعديل عليها ولم يحصل الظاهر منها **قال** بعد ذلك بغير فصل
مثلا لا نقف في **قال** الحكم المعتمد في هذه المسئلة في المسجد برك الامور وبالقيم مطلقا
ولكن تعلم من خارج ان الحكم فيه تحريم اللبس في المسجد باحواله كما من غير طهارته فربما
مع الاختصاص فلا ضرورة ابيح زمان التيمم والامر به مطلقا ورد على ما هو الظاهر الخارج في العادة من
عدم تلبس الاغتسال وطلوع زمان عز زمان التيمم فاذا علم قصر زمانه او مساواته وحكمنا بتعينه
لان الظاهر الترابية لا يوجبها الا مع تعدد التائب لم يكن في ذلك مخالفة لمذلول الحديث ولا ضرر
عنه ولا ما يوجب التوقف ولم يكن في ذلك مخالفة للاجتهاد في تخصيصه بحقه للمصنف بالادعاء في
او لم عليه الحكم على جوده من اجل انه على العالم بالادعاء التيمم بغير الحق **قال** في حمله ما قد عرفت
الحق في اصوله وانما ما يقع للاجتهاد ونظر فانه يجب على المجتهد تتبع الوسع في تحقيق الغرض فلا
يتحقق الاثم في **قال** ان المحقق كما يرد من نظرك ما عرض له من السوء وانما لا يخطئ
لا كلاما يقتضيه سببه المعتبرين وانما عجزها باوضح دليل ونظر المصنف في جواب المفسر
كيف اعجزه الرخصة ادعى ابتداء على مقدمه ظنية وعقلية من وجوبها بحجج العقل فغيره
ولا بينه وتم لخطا باخر اجاب ما عذر الاحكام من احكام الله تعالى حاشا لانا سبب غير ما
احكام الله عليها لانها غير احكام الله والغرض ان ذلك ليس بقياس وانما هو الشرائع في الحكم المجوز
لاعتقاد الظاهر في ذلك عند تقدير العلم **قال** ثم اقول ان ثبت تحقيق المقام بما لا يرد عليه فانه
نستدل على ان الكلام بتوفيق الملك العلام ودلالة الله المذكورة فنقول الاختلاف في الفقه في حاشا

قول ان ليس للعلم بما في الاعتقاد من اختلاف العلماء المتقدمين السابقين وسبب ايضا في
الواقع الى نفس الطائفة واما اناسنا فقلنا كلاما في المعاد وانه جعل الاختلاف الذي
حصل دليل على انهم على العلم بخبر الواحد الموجب للظن وسبب ذلك حصول الاختلاف ولا بد
كانت تلك الاجابة صحيحة ثابتة بالقرائن المعينة للعلم حاصل اختلاف وقد ثبتنا
الى ان التقييد بالجمهور العقل لا يماكن نادره كما اذا كانا ان دعائي المذهب ويختص الى انما
او الى غيره وكلمة كان في المجلس او في سماعه في حق من كان في السماع او في سماعه لم يزل
في باب الرحمة واحتمال الوقوع في خلاف الحق والاعراض بالجمهور في سماعه لم يزل بالحق ولو وقع في
مثل هذا واحدا لم يزل حسن من غير تقييد فكيف من مثل الائمة وكيف يليق بها كل من نسب الى
الائمة امرهم بالاجلاء اصحابهم بتدوين احاديث المذهب مع احاديث العامة في اصل واحد ليحكم ذلك
سببا للاعراض بالكتاب غير الحق والعلامة لفائدة الكلفين حيث لم يقع التمييز بينهما في ذلك
الاصول والاعراض بالكتاب سببه التقييد لانه لا يحصل ذلك من استصحابه ووضوح المقصود والحق
بينهما وكذا القول في اصحابهم اذا كان تدوينهم الاصول انفسهم بغير امر الائمة وعلماهم علمهم
من الاجلاء واذ انهم طريق سليم من الشبهة واتباع الغير في الخط فلا يجوز لهم ارتكاب مخالفة
ذلك لعدم الاختلاف امانت من حيث الصحيح والضعيف واختلاف المذاهب واندراس الاصول
الصحيح التي عرضت عليهم كما حصل في الاخبار في النبي في كثرة الكذب في حينه من فضله
وقع بعد مائة والحال واحد ولم يجر في انما اثارهم من امتناع ذلك في احاديثهم بل ورد عنهم في
بموجب ذلك قول الصادق عليه السلام في خبرنا رجله بالكذب عليه فاحمل على ذلك ان سبب التقييد

على انه

على انه ليس كل خلاف يناسب الحكم فيه فحمل على التقييد المعنى معناه في التوجه الى هذا الوجه الواهية
لترجيح دعواه واما ما استدلل به الجمهور فمضاهيكم بغير انزاله منه فهو مخصوص بالذي يحكيه على
حكم من رايه في خبره ليلاد وراى من اصحاب الحق في اتباعه والتعويل عليه فاذا سلمنا انه قد
في كل مسئلة حكما واحدا لا يختلف كما هو قول بعضهم واجتهادنا غاية الاجتهاد فلم يحصل العلم
بذلك كما كان ذلك العلم بعد الاجتهاد من حكم الله كما افادته كلام الحق **قوله** وقولكم ان نبي
الائمة الذين وقع منهم التسمي للامم الاختلافات فمنهم من اجتهدوا في التقييد ومنهم من
فالاختلاف الذي في زمان الائمة والمذاهب التي اختلفت والاعراض التي وردت عنهم في
من المذهب والوقوع صحاح في اجلاء اصحابهم وغيرهم من الاجتهاد التقييد في اجلاء من سبب وقد
قد مناهور عنهم في خبرنا في بعض اصحابهم لتصادقهم مما يقع بين اصحابهم الاختلاف في
علم ذلك ومنهم علماء اوجب لهم هذا الاختلاف فكيف يدعى المذهب في الاختلاف في العلم والاجلاء
المقدمين والمتأخرين في الاعتقاد وتقليد المتأخرين للاولين في ذلك حيث ينبغي ان يكونوا
له ذلك في جابر لهم هذا مع اسراع علومهم واطلاعهم وقربهم من زمن الائمة بحيث لو لم يكن
اصحابهم اعمارهم ما اطلعوا ولا وصلوا القليل ما عرفوا وادركوه وتنبهوا اليه وفي علم الحق
طريق الاستنباط الظنية التي قد صار للاجماع والاتفاق بعيد في المواضع والمخالفات في بعض
ضرورية ما ينبغي بعد من يبيح عدم امكان العلم في جميع المسائل والافعال وجوازا في بعض
المسائل واما عدم وصولنا الى طريق القطع والعلم وذلك لا ينافي وجودها في نفسها ولا
والوجدان مدد بذلك لان العلم بعد اليقين في غير الكتب الشرعية وقد وصلت اليها

واما المعتمد عند المفسرين فانه وجدنا فيها الدلالة على كل فرع ومسلخ فرغ
 التلخيص على اغلب المسائل قد وقع فيها الاستنباط والبرهان بعبارة موجزة
 حكما فان تلك الاحاديث التي جاءت لاحقا الامم بحكم خطا بطريق لا واقع ولم تظهر عند
 الحكماء والاولى خفا ولا يجوز في حكمها بحكم ظهورها في كل عصر من عصور العلم
 لم يسمع لا تتوقف على ذلك كما هو محتمل انه من الحق وانما في رتبة الامم من الامة
 الى ظهور العالم ثم انما انما نابعة لا تتحرك الى استدارك ولا تجد يدك في عينا لا المظهر
 بقدر ان لا يهمل **قال** قد جرت بيني وبينه جميع المناسبات الى العلم من هذا المعنى **قال**
 العذر لهم في الغضب عند ذلك واضمح بل ربما واجبه الامم المتألفات اتفقت عليه الامم
 غرض العقل فكيف لم يسمع عليه ايضا فانما قد بينا له حديث نظير القراءات فلما وقع في القراءات
 حمله على امره ولا بد فيه من التاويل للحدوث والمفهوم الحديث على ما هو حيث لا ولا يتقدم
 في امر الحديث على ما يتقدم موافقة لطريقه على صفة وضعه بل انما يرد من الضعيف
 او رد حديثا وثاننا في حديثه كسب الحديث ارجح في العموم والدلالة كيف لا يغيب الحق له عند
 اعتقاد جميع المحدثين على الراجح وقد في غير ذلك من المحدثين والعاملين وطاير كلام المفسرين
 لحدوثهم والعصبية فبانه لا ينبغي احدا اهل العلم والفضل والصلاح ان يثبتوا من العصبية
 بل بما في الدين وحرارة المصالح الاقدام من حق العلم بمثل ذلك القبايع ادعاء التقدير والحق
 اسعير **قال** لا ينبغي مقتضى ما ذكره محمد بن علي بن ابي نعيم في حديثه في كتابه لا يغيب الحق
اقول مقتضى كلام المفسرين انما هو في غرضه من المعنى الذي ينظم اليه المفسر من المصنف في القول بانها
 كل شيء

كل شيء مطلق حيزه في كل مكان ينبغي له ان يكون باهر بالحق والتوقف كذا ذلك لا يجوز في كل
 مقتضى لغيره من الشارع والوصول اليه ممكن وكذا في هذا المكان وغيره في المطلقا فانه معاده
 كل حكم لم يصل اليه التاكليف فكل حكم منوع عنه وهذا هو غير ذلك من شيا وتعا ولا بد من او
 من هذا واظهر لان مقتضى عدم انتظامه في ذلك الحكم شيئا اخر يوجب التوقف فيه وذلك لا يوجب نقصان
 الشريعة بل هو من اجل تمامها لا معاده فاعده كلية فنعلم **قال** وبهذا الجواب يرفع ما يجهل
 بقا ذكر شيخنا الصدوق في كتاب التوحيد في باب الاستطاعة حديثا في **قال** هذه الاحاديث واضحة
 صريحة في ما يدعيه النطقة الباطنية من كونها لا تكون في علم الله تعالى بل في علمه لان الله تعالى لا يعلم
 بها وما ذكره في وجه الاندفاع محمدا دعاء على عارته بغير فساد وعدم من عدمه بغير فساد وما اشار اليه
 الاحاديث في صحة فلا بد من حملها على وجه لا ينافي من الاحاديث المتقدمة الصريحة في ما يدعيه
قال لا ينبغي يلزم من الحديث الذي ذكره بن بابويه بطريق الحسن القمي الذي يثبت ان الله تعالى لا يعلم
 انما **اقول** الحديث الذي يثبت ان الله تعالى لا يعلم من الغشوة والاضلال الذي يرضى عليه من الله المظهر
 له الحديث افاد ابا جعفر بن محمد بن سفيان الكوفي في حديثه في ذلك يقتضي اوجه القبح الذي لا يرد فيه
 بحدوده وهذا من غير انما الحسن الذي وجدنا بالمعنى في ذلك في قوله تعالى ان الله لا يعلم
 ورود السمع بما يتقطع ويقتضي قبح ولهذا الدليل العقلي لا يوافق العقلي وورود السمع بما يوافق
 العقل والاحكام التي يقتضي العقل بحسبها ويتقطع ويحرم بذلك في السمع معاصدها او لا
 غير حكم العقل وكره الكلام فيما يقتضي العقل بغيرها والذي ليس للعقل فيه دالة على حسن او قبح
 حيزه وقبحه الى امر الشارع وفيه والعقل لا يعارض ذلك لوجوه حكمه خفية على العقل

في كل شيء مطلق حيزه في كل مكان ينبغي له ان يكون باهر بالحق والتوقف كذا ذلك لا يجوز في كل
 مقتضى لغيره من الشارع والوصول اليه ممكن وكذا في هذا المكان وغيره في المطلقا فانه معاده
 كل حكم لم يصل اليه التاكليف فكل حكم منوع عنه وهذا هو غير ذلك من شيا وتعا ولا بد من او
 من هذا واظهر لان مقتضى عدم انتظامه في ذلك الحكم شيئا اخر يوجب التوقف فيه وذلك لا يوجب نقصان
 الشريعة بل هو من اجل تمامها لا معاده فاعده كلية فنعلم **قال** وبهذا الجواب يرفع ما يجهل
 بقا ذكر شيخنا الصدوق في كتاب التوحيد في باب الاستطاعة حديثا في **قال** هذه الاحاديث واضحة
 صريحة في ما يدعيه النطقة الباطنية من كونها لا تكون في علم الله تعالى بل في علمه لان الله تعالى لا يعلم
 بها وما ذكره في وجه الاندفاع محمدا دعاء على عارته بغير فساد وعدم من عدمه بغير فساد وما اشار اليه
 الاحاديث في صحة فلا بد من حملها على وجه لا ينافي من الاحاديث المتقدمة الصريحة في ما يدعيه
قال لا ينبغي يلزم من الحديث الذي ذكره بن بابويه بطريق الحسن القمي الذي يثبت ان الله تعالى لا يعلم
 انما **اقول** الحديث الذي يثبت ان الله تعالى لا يعلم من الغشوة والاضلال الذي يرضى عليه من الله المظهر
 له الحديث افاد ابا جعفر بن محمد بن سفيان الكوفي في حديثه في ذلك يقتضي اوجه القبح الذي لا يرد فيه
 بحدوده وهذا من غير انما الحسن الذي وجدنا بالمعنى في ذلك في قوله تعالى ان الله لا يعلم
 ورود السمع بما يتقطع ويقتضي قبح ولهذا الدليل العقلي لا يوافق العقلي وورود السمع بما يوافق
 العقل والاحكام التي يقتضي العقل بحسبها ويتقطع ويحرم بذلك في السمع معاصدها او لا
 غير حكم العقل وكره الكلام فيما يقتضي العقل بغيرها والذي ليس للعقل فيه دالة على حسن او قبح
 حيزه وقبحه الى امر الشارع وفيه والعقل لا يعارض ذلك لوجوه حكمه خفية على العقل

ما ذوا فيه الشارح وما هو راسخ في فهمه فقد القرب في الاحتمال الضعيف لا يسوغ معه
 التعويل على عسرته وعلة الفعل فلا يتحقق فيه قصد القرب بوجه ولا يخرج ذلك الفعل عن كونه تشريعا
 محضا فكيف يكون موجبا وعقوبة الاحتمال المبرر للفرع ولو فرضنا انه لما قطعنا بقا الواقع في نفس
 الاحتمال وقع عليه الوجه لم ينع وانه **قال** السؤال التاسع في كيف علمكم معاصر الاخبار بوجوب
 الظواهر القرآنية **قال** انه سبحانه وتعالى انزل القرآن مدنى للثبات وتبيننا ان كل شيء فاختص
 احد دون امة ولا حجة فيه علم التكليف على التاخير قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك
 غايه الامر في تركها ومثابا ومجلا ومقصدا واسما ومنسوخا ولا يجوز ان يخطب اليه بما
 بينهم من التكليف العا المحدث الى علمها او بيانها فاذا ورد في القرآن لفظا من الغنى لا يختلف
 العرب في فهمه وجعل على ذلك المعنى انه هو المراد منه والالزام للفرع الواحد ولا يخفى لنا لقوله
 عبره ما في خروج وقوله وما ارسلنا من رسول الا بلسان اقومه وقوله اخلا يتدبرون القرآن
 ذلك فلو لم يفهم المراد لكان انتفت فالتخصيص قد علمنا انه في القرآن اسرا في ظاهره
 للفرع واحد وليس ذلك محلا لتكليف امرنا عند استبانها بسوال المراد ذكر عنها ولا بد في حكم
 وجود القيم بذلك في حين الرسول ثم مواضعها ويجب عليه ان يخطب اليه وقف عليه السريه
 ليس لكل لفظ واحد حكم في القرآن لا يعرف معناه ولا حكمه الا باللفظ لا بالمراد ولولا ان القرآن
 فيه لكل احد لم يامر الله سبحانه بالاسم له امراما لعدم الدالين ولا يمكن لكل سامع ان يفهم عند
 السمع عرف اعجازة لان غير المفهوم لا يظهر وجه الاعجاز فيه وما ورد في القرآن من الاية مع
 المتعويل الظاهر عند القامور مخصوصه محصده فايد الاستنباط واختلاف المعنى فلا يلزم

ذلك

ذلك وقد عرفت على النص منهم ثم ولا ريب ان الصحابة الكرام يتوقفون في فهم كل محض من معاني
 الفاظ القرآن على سوال الرسول ثم ولا تغفل ذلك احد ولا حصل اختلاف بين المفسرين في بيان
 الظاهر ولا ارسل الرسول ثم اعلموا انهم يتوقفون على ما لا يعرفه الا على الناس بما فهم من ذلك الا
 كل من سمعها منهم معناه غير احتياجي فكل ما قرأه عليهم انفسه وعدم فهمهم لا ينافي ذلك ولا
 فهمهم على انفسه وبما لم يصدقوا مستغني القائلين انهم لم يفهموا من المعنى وذلك في ذلك الرسول
 لما لا يتلو ما انزل عليه للناس حال نزوله نهاية الامر اذا حصل الاستبانه في شيء منه كان
 يراجع من السوال عنه وغيره لا يخرج الى ذلك فلو لم يظواهر القامور ما تارة اذا لم يظواهر
 على شئها واعتدلت في الموافاة من الاية ولم يظهر منهم ثم انما يقع منها ولا يخفى انهم من
 احكامهم والوجه للتوقف فيه على وصول اللفظ الى المعنى فلو لم يظواهر القامور ما تارة اذا لم يظواهر
 اية الله المهيمنون النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله **قال** السؤال العا كيف علمكم معاصر
 الاخبار بوجوب الظواهر القرآنية **قال** لو فرضنا انه لما قطعنا بقا الواقع في نفس
 فيما يعلم بفعله برارة الذم من الامس الذي قد علم تكليف المكلف به واضح لا زام يمكن ولا ينع
 فيه هذا مع تساو الاحتمال لا ولو ترجح بعضا بحيث لا يقع لغيره نوع ترجيح عولنا على
 الرجح واجتهادنا به وليس كذلك الاحتمال المأمور به سيما في عدم جواز التعويل على
 الظاهر انما هو لانه انما طمعا الى تحصيل العلم بجعل ما حكى في حكم السمع عند استبانها
 وعدم ذلك الصلح في التبيين لم يثبت في الصلح على وجه تحصيل اليقين بانها اذ لم يثبت في
 من جهة ما وكذا المحجة في جهة العقيدة راشدا في ذلك كذا وجعل الله حكمه على الوجه الذي لا

في قوله تعالى
 يا ايها الرسول
 بلغ ما انزل اليك
 من ربك
 غايه الامر
 في تركها
 ومثابا
 ومجلا
 ومقصدا
 واسما
 ومنسوخا
 ولا يجوز
 ان يخطب
 اليه بما
 بينهم
 من
 التكليف
 العا
 المحدث
 الى
 علمها
 او
 بيانها
 فاذا
 ورد
 في
 القرآن
 لفظا
 من
 الغنى
 لا
 يختلف
 العرب
 في
 فهمه
 وجعل
 على
 ذلك
 المعنى
 انه
 هو
 المراد
 منه
 والالزام
 للفرع
 الواحد
 ولا
 يخفى
 لنا
 لقوله
 عبره
 ما
 في
 خروج
 وقوله
 وما
 ارسلنا
 من
 رسول
 الا
 بلسان
 اقومه
 وقوله
 اخلا
 يتدبرون
 القرآن
 ذلك
 فلو
 لم
 يفهم
 المراد
 لكان
 انتفت
 فالتخصيص
 قد
 علمنا
 انه
 في
 القرآن
 اسرا
 في
 ظاهره
 للفرع
 واحد
 وليس
 ذلك
 محلا
 لتكليف
 امرنا
 عند
 استبانها
 بسوال
 المراد
 ذكر
 عنها
 ولا
 بد
 في
 حكم
 وجود
 القيم
 بذلك
 في
 حين
 الرسول
 ثم
 مواضعها
 ويجب
 عليه
 ان
 يخطب
 اليه
 وقف
 عليه
 السريه
 ليس
 لكل
 لفظ
 واحد
 حكم
 في
 القرآن
 لا
 يعرف
 معناه
 ولا
 حكمه
 الا
 باللفظ
 لا
 بالمراد
 ولولا
 ان
 القرآن
 فيه
 لكل
 احد
 لم
 يامر
 الله
 سبحانه
 بالاسم
 له
 امراما
 لعدم
 الدالين
 ولا
 يمكن
 لكل
 سامع
 ان
 يفهم
 عند
 السمع
 عرف
 اعجازة
 لان
 غير
 المفهوم
 لا
 يظهر
 وجه
 الاعجاز
 فيه
 وما
 ورد
 في
 القرآن
 من
 الاية
 مع
 المتعويل
 الظاهر
 عند
 القامور
 مخصوصه
 محصده
 فايد
 الاستنباط
 واختلاف
 المعنى
 فلا
 يلزم

بما لا يملكه من غير ان يملكه
 لا يملكه من غير ان يملكه
 لا يملكه من غير ان يملكه

بصدده لا وجه له لان الاحتياط جار في غاية الامر في غير الفعل وفيه ترك واماما اجاب
 في وجهه عليه الاحتياط فيه وفيه ترك محذور شرعي وقد قلنا الاحتياط لا يوسع ^{في} ترجيح
 الحكم وظهوره انه بحيث لا يقع في الاحتياط الضيق الذي لا يملكه من غير الاحتياط الا في غير
 الاحتياط ^{في} تركه لكونه عينا وما ينبغي عليه ذلك لاحتمال اخر يوم من طبعه ان يكون من مرض لا مانع منه
 بالمكان ولا يجوز الاحتياط فيه باليوم بنيت من مرض لا نهى عن يوم وعده الله المسافر
 فيه الاقامه وصلح في ريفه من حيث كونه والوقت غريب لا المحقق قد ذكره روجه قال
 لا يجوز ترك الاحتياط ولو نور الاقامه ثم بداه رجوع الى التقصير ولو صلى صلح واحدا ^{بنية}
 الاقام لم يرجع وقال الكرخ في الحديث قد سر في المدار كغيره من هذه المسئلة منها الحكم
 باجتماع الاصل في رواه الشيخ في الصحيح غير انه لا يلاحظ ان قال قلت لابي عبد الله اني
 نويت حين دخلت المدينة ان اقيم باعته ايام فاتم الصلح ثم بدلت الى اقيم بها فاسر لي ثم
 ام اقصه فقال ان كنت دخلت المدينة واصلت بها صلح في ريفه واحد بتمام فليكن ^{لغير}
 حتى يخرج منها وان كنت حين دخلتها على نفسك المأكل فامر بصلح فيها صلح في ريفه واحد بتمام
 حتى بدلك الى اقيم فان نيتك انما باخرا لا نيتك فان لم تأم عشرة ايام ولم تنو المقام
 بينك وبين شهر فاذا مضى شهر فامر بصلح وبعد الاجتماع واحد بصلح والمدة بصلح كل الا
 حاد بصلح مقطوع بصلحها وبنيتك بصلح يسوع في من المسئلة العرف والاحتياط ^{قال} السوكت
 على كونه حكم محاسن الاخباريين فيما اذا كان الحجة في غير احكام الله تعالى ^{اول} في كلام الله
 يرجع عن مذهبه في جهتين الاولى انه حكم مع تعذر العلم وتقصيره في حكم المسئلة با يرجع

ولا شك

ولا شك في فرضه السيد احكامها بعد فرضها انها احكام شرعية لا تاتى بالحق الحكم الشرعي
 ما يملكه فرض المكلف فعده وتركه الثانية في المسئلة الاولى فرضه اذا احكام المكلف في مكان
 حصله عند التكرار بل في فرضه ام لا وحضر وقت الصلح وعده المكلف ان يعلم حكم الله
 حقه ذلك الوقت العصر والامام فعلى مقتضى المكلف ينبغي له لا يجوز خلعه فرضه فاطع
 بحكم من المسئلة في كل الاحكام عليها دليل فاطع يمكن العلم به بكتيف يجعله من المسئلة منها
 امثالها مما يقتدر او يتصور العلم بحكمها او يعول في اعلا النظر بعد لزوم وقدر الله
 ائبق السبعين جميع الاحكام في احاديثهم واما اصحابهم بتدوينها على ما يمتثل معها الشئ
 الا ان لا يقتضي الطاب ثم جعله من الاحكام في غير احكام الله لم يظهر مراده من ذلك لانا لا نعرف
 حكم الله الا الذي ذكرناه سابقا والامثلة الزيادة وغيرها وبنيت الحكم بعضها يمكنه يحصل
 العلم بما كلف به بالانفعال في الاحتياط كصلح العقد والامام في مسئلة واحدة واما الحكم
 الملال شهر رمضان والكر في شهر رمضان فلا يتيسر الاحتياط فيها الا في الاول لا يجوز صوم
 اليوم عن انقضاء رمضان في الثاني يمتثل بكون الصوم مغضاب فيكون غير شرعي لان في كل
 يمتثل فيه يحرم العقل لا في نفسه كصوم يوم عرفه في السنة في انه العيد الا في فرض المسئلة
 يجوز الا في فرض الصوم الواجب الا مع طهر النفس لان الوجوب يتحقق ولم يثبت ما ينافيه
 والمدة حكم منها ببناء عدم الضرر من الحجة على الاطلاق وهو لا يتم الا اذا لم يحصل الضرر
 واما تعذر الحصر ما دام على الكرم فلا يمكن العلم به الا اذا علم الغارة تجاوزه وقد انقضت
 ذلك بكون الاحتياط باخره القدر الواجب كما يحتمل في بلوغ الغارة ويرجع الى الامم من عدم الوجوب

عالم يتحقق بلوغ قدر النقص **قال** السؤال الثاني ان كان في يدك من الماء ما يحكم ببلوغ الملا
 حدا ليقطع **قال** ان كان في يدك من الماء ما يحكم ببلوغ الملا حدا ليقطع **قال** ان كان في يدك من الماء ما يحكم ببلوغ الملا حدا ليقطع
 بلوغا وجوب الحق عند الاستحالة وبلغنا وجوب الزكوة مع ملك النصاب على حد واحد لا يزداد
 الاحكام في التكليفات العامة لجميع المكلفين وانما في خاصة من لم يملك ما يوجبها من غير
 وبعضها من وطء طين فيجب عليه التكليف ما في ذلك الوقت والى ما عند احكامه لا يخرج عن
 عهد التكليف به وهذا الوجه يخرج من كون الحكم له انما هو الحفظ لما يجزى بالواجب في ذلك
 مراعاة للوعود التي عند احكامه لا يرد فعله في الصوم ولا في غيره من العبادات الواجبة وقت
 عليه الصوم ومنه يعلم ان مبداء الصوم حال بلوغ المكلف في سنه المقصود له ان يبلغ اتم
 ثم ان الحكم به حكم الصوم الذي لا يتغير في القاطع بحكم بلوغ المكلف في سنه المقصود له ان يبلغ اتم
 ان لا يتغير في القاطع بلوغ المكلف في سنه مطلقا وانما لا يقد يتغير بالنسبة لبعض المكلفين
 استسلام النقص عند ضيق وقت الصلوات مثلا وعدم استسلامها في وقتها او في
 عارضها فالحكم بالمساواة ليس محال **قال** السؤال الخامس عشر كيف يكون في ماء وور عليه سجدة
 وشكر في يدك من الماء ما يحكم ببلوغ الملا حدا ليقطع **قال** ان كان في يدك من الماء ما يحكم ببلوغ الملا حدا ليقطع
 الماء الا عند تيقن النجاسة في هذا الحال لا يتيقن النجاسة في بعض الاحكام دلاله على حكم
 الماء وانما على الظاهر النجاسة التي هي في حال القاطع انما هي في اليد لا في الماء فيكون في الماء غير نجس
 وهو يقع في المية ونجاسة الماء قد تغير رجه وطعم فلا تشرب ولا تتوضأ ولا لم يتغير
 رجه وطعم فاشرب وتوضأ وهذه الرواية صحيحة في المطلق ومقتضاه بالاصح والاحاديث
 المذكورة

المذكورة وفيها فليكن يجوز العدول منها والقطع بتعيين النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع انه لا يبرئ العبد تيقن فقد
 الماء اذا كان من السوء له ومن خلاف الاعتياد والوقوف الذي يجب المقتضى الرجوع اليه
 الاحكام وانما قطعنا وتيقننا من هذا القبيل **قال** السؤال السابع عشر كيف يكون في حيوان فري
 من السم لا يعلم حكمه فيه وجوابه بالتوقف **قال** الكلام الشهيد الذي ذكره في رواية في غاية الضعف
 والوضع لمن كان ذوق وفهم صحيح وذلك لان الحكم بالاطلاق في مثل هذا اذا خفي عن من قرأه حكم
 في ظاهره متيقن ان قدره واحدا لا يوجب احكاما محرمه قبل التذكرة بالانقضاء فان كانت
 بالتذكرة حكما بمر ما عداه عالم يثبت حله بالتذكرة في ما اصابه من السم ولكن يتوقف
 في هذا العام بقوله العايد لكم من عابيه لا يصحى واقفتم في العلم ليقوم **قال** السؤال الثامن عشر
 يتوكل على الله في يدك من الماء ما يحكم ببلوغ الملا حدا ليقطع **قال** ان كان في يدك من الماء ما يحكم ببلوغ الملا حدا ليقطع
 لم يبين من اين اخذوا ولا من باب اليد فيكون انما عرف في بعض الاقسام باما الضعيف الذي
 لم يقطع بمرورده عن المعصوم وموافقا لاول وجوب الصبي اما الوجه الثاني في الضعيف
 ايضا لا يكون متبادرا لم يقطع بانهم المعصوم ويظهر له معارض اقرب منه من اعتراف ايضا
 بانهم يقطع بمرورده عن المعصوم ويرد عليه مع ذلك انه كيف يتحقق المعاضة بما هو قوته
 والغرض ان يقطع بمرورده عن المعصوم ولا يكون هناك مجال للمعاضة في ما لا يملك
 يحصل القطع بان حكم الله في الواقع ويحذر لا يكون مراد عن المعصوم بل هو المعصوم بحد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والايام في ارجح ما يكون ورواه اقتضى القطع بمرورده وبما لا يكون مراده من جعل الضعيف
 كلام الشيخ على المعاضة للوجه الثاني وهو ما قطع بان مراد عن المعصوم ولم يحكم بمرورده

قوله العايد لكم من عابيه لا يصحى واقفتم في العلم ليقوم
 قوله العايد لكم من عابيه لا يصحى واقفتم في العلم ليقوم
 قوله العايد لكم من عابيه لا يصحى واقفتم في العلم ليقوم

صلوة عن ابن فضال لان ابراهيم بن هاشم بن عيسى او عظمى عاقله لم يعبء بالاستيعاب
 من ذكره واما القائلان ان الشيخ قد عارضه في كتابه في غير بعض جماعات المتقدمين
 صفحا وحرير وغيرهم مع عدم ذكره في الهام في اهل الكتاب اعتمادا على اخذه من كتبهم
 من كلامه الاسانيد وذكر الكثير في حقه العندين ساد احكامه في الفضل وقال ان ابا محمد بن اسعيل
 البندقي الميت بوزركا وهذا الكلام يرجع الى كونه من اهل البيت من ساد او كونه
 يرجع عنه لكنه مجهول الى اورد ما يبرح صحة الرواية عنه اما يكون كتب الفضل انت موجودة فلما اخذ
 اولان الكثير من الرواية عنه وفيه شيء ثم جعل له وصفه في كتابه واحاديثه في كتابه
 بالصحة ورجح هذا المتن في رده ادخال حديثه في قسمي ما محمد بن اسعيل بن زبج والفضل
 ساذان متاخر عنه لانه في اصحاح الحادي عشر ونظير في كلام الكثير من روى عن جعفر بن محمد بن
 اسعيل بن زبج في اصحاح الكاظم والرضا وقال الكثير انه ذكر با جعفر الثاني عن زوايد الشيخ
 الكثير غير ما يسطر الاوجه لها وقد سماه فاسم ولم يخص هذا التنبية بالمكة حتى يمتدح به وولى
 انه صدوق اليه **قال** وبما جملته وقع تخريب الدين ودينه في يوم توفى النبي وروى يوم احدثت
 القواعد لاصولها **قال** لا يخفى في هذا الكلام من السكعة والاقدم على التحقيق ولهمبه الى
 تخريب الدين وتبنيها بغير هذا الضلال في التخريب الاول الموجب للخروج من الاسلام عند
 كثير العلماء ونحوه باسناد من ذلك وما الذي اوجب تخريب الدين من القواعد والاصطلاحات
 التي تركتها الاصح فالتلميح لغيرهم ارتكاب قاعدة والاصطلاح فيه خلاف الحق ولا يخرج كلام
 عن حديث الائمة الصحيح في حاله الاحوال ولا حصل عند احد من المتقدمين والمتأخرين
 والله

والله محمد بن فضال لا يعبء بالاستيعاب
 من ذكره واما القائلان ان الشيخ قد عارضه في كتابه في غير بعض جماعات المتقدمين
 صفحا وحرير وغيرهم مع عدم ذكره في الهام في اهل الكتاب اعتمادا على اخذه من كتبهم
 من كلامه الاسانيد وذكر الكثير في حقه العندين ساد احكامه في الفضل وقال ان ابا محمد بن اسعيل
 البندقي الميت بوزركا وهذا الكلام يرجع الى كونه من اهل البيت من ساد او كونه
 يرجع عنه لكنه مجهول الى اورد ما يبرح صحة الرواية عنه اما يكون كتب الفضل انت موجودة فلما اخذ
 اولان الكثير من الرواية عنه وفيه شيء ثم جعل له وصفه في كتابه واحاديثه في كتابه
 بالصحة ورجح هذا المتن في رده ادخال حديثه في قسمي ما محمد بن اسعيل بن زبج والفضل
 ساذان متاخر عنه لانه في اصحاح الحادي عشر ونظير في كلام الكثير من روى عن جعفر بن محمد بن
 اسعيل بن زبج في اصحاح الكاظم والرضا وقال الكثير انه ذكر با جعفر الثاني عن زوايد الشيخ
 الكثير غير ما يسطر الاوجه لها وقد سماه فاسم ولم يخص هذا التنبية بالمكة حتى يمتدح به وولى
 انه صدوق اليه **قال** وبما جملته وقع تخريب الدين ودينه في يوم توفى النبي وروى يوم احدثت
 القواعد لاصولها **قال** لا يخفى في هذا الكلام من السكعة والاقدم على التحقيق ولهمبه الى
 تخريب الدين وتبنيها بغير هذا الضلال في التخريب الاول الموجب للخروج من الاسلام عند
 كثير العلماء ونحوه باسناد من ذلك وما الذي اوجب تخريب الدين من القواعد والاصطلاحات
 التي تركتها الاصح فالتلميح لغيرهم ارتكاب قاعدة والاصطلاح فيه خلاف الحق ولا يخرج كلام
 عن حديث الائمة الصحيح في حاله الاحوال ولا حصل عند احد من المتقدمين والمتأخرين
 والله

والله محمد

المصنف كان غرضه في الدنيا دار الابتلاء والارتقاء الموعود بقدرة إيمانه وهو المومنين أو من
 غيرهم وقد اقتضت حكمة الله خفاء كثير الحقوقي بحيث لم تظهر كل الظواهر التي لا يسع معه الا
 خفيا ولا اختفت كل اخفا الذي لا يمكن معه العلم ليتحقق مصداق قوله تعالى والذين
 جاءهم اياتنا المهددين هم سبيلنا فعلم الحق في الخفي يظهر بعد المجاهدة في طلبه وغيبه لا يتم
 من اعظم الابتلاء ولو كانت الحكمة الالهية تقتضي ترك الاله في طريقه وقت ما يتغير ظهور
 الحق بالقطع وتبين ولا يجوز خفاء ذلك عنهم لكان الذي في من الاله في من اصحابهم الاجلاء
 في العلم والمعرفة والذين احتلوا بريق اليهم ما يوجب ثباتهم على المذهب بعد ما كان قد
 ثم عدلوا عنه من مثل الواحد والخطية والزيادة واثباتهم فادينا حالهم الكمال غير في العلم
 والهداية ليس عند الله سبحانه في ارادة الهداية لم يخلقوا في الدنيا كانت مقتضية الحكيم
 تقتضي تعذيبهم في مخلوقاته لانه الله عبادته وتحت رحمته وقد علمنا كرهه لهذا الواجب
 في حال الرواه من المرح والطهر بما لا يزيد عليه في ذلك الزمان وكذا اختلاف ما بينهم وتخرج من
 الرجاء في بعضهم وضعف رواياته وتبينهم ايضا بل في بعضهم وضعف الاحاديث وتكون
 عن عقده انه كان يحفظ ما به عسر الف حديث باسائده ويزاكر في المأثور وروى
 جميع كتب اصحابنا ومع ذلك كان زيدا جارا ورويا ومثل هذه الوجوه الموجبة للضعف
 تتميز الاحاديث بعضها من بعض في زمر من الازا ولا نقل ذلك احسن المتقدمين
 ولا يهتدوا

لم يرد

ولا يهتدوا عليه وقد وجدنا عينا نابينها للاختلاف والنضاد المناسب لستاد ذلك المصنف
 يتحقق لاحد من المتقدمين بعد زمر الائمة والمناظرين القطع والجمع بوجه واحد
 ووصل اليه وقد تكرر من المصنف امثال هذه الدعا ويرجعنا فسادا وكما يكون منها بعضها
 الا انه اذا دلت على الكتاب لظنه في ذلك مزية بذكر السوال والجواب **قال** الوجه العاشر
 الطائفة من كتب الامة وفي اول الاستبصار بالاطراف عليه ما خور في المصنف **اقول** ان
 اراده الظاهر هذا الكلام لتعبد بالذرية فلا يلزم ان يكون في ذلك وايضا فان الاجتماع على
 هذا تعدي امتياني جعفر وابي عبد الله وعدهم وكذا اتفق الكاظم والرضا عنهم ومنهم من قيل
 بضعفه وتكلم الشهيد الثاني على هذا الجأ وقال انه لا راد به مجرد الشهادة وبما لا يرجع بغيره
 ذلك او اراد بالاجماع مجرد الشهادة كما هو من عادة غالبها او اراد بالصحة ما ثبت عدله او كما
 هو المشهور وكذا ذلك لا يفيده القطع بالنقل من المعصومين ولو اراد به الاجماع لتحقيق ما صححه
 لانه في بعض فتاويه ولا اختلاف فتاويه ايضا في حكم واحد فعلم انه مراده بالصحة مجرد الاجماع
 وبعد احتما الكذب وهذا من المعنى حمل الشيخ بهاء الدين وكلام الصدوق في لا يحظر
 العقيدة الذي يعين ذلك الموجود من اختلاف الفقهاء ومخالف بعضهم لما دون في كتبهم وتصر
 الشيخ بضعف بعض الاحاديث التي اورد ما في كتابه وذلك دليل صريح في حكمهم بعدم صحة
 الاحاديث الموجودة في كتبهم بطريق القطع فلما بناقن فضلهم كلامهم **قال** الوجه الثاني
 قطعنا قطعنا عارضا في حق اكثر رواه احاديثنا **اقول** قد بينا سابقا في مجرد البركة بذكر
 السند الضعيف لا يعادل احتمال ضعف الحديث بل رجحنا ضعفه غالباً عن من يخفى عليه حقيقة كماله

من كتب اصحابنا ومع ذلك كان زيدا جارا ورويا ومثل هذه الوجوه الموجبة للضعف
 تتميز الاحاديث بعضها من بعض في زمر من الازا ولا نقل ذلك احسن المتقدمين
 ولا يهتدوا عليه وقد وجدنا عينا نابينها للاختلاف والنضاد المناسب لستاد ذلك المصنف
 يتحقق لاحد من المتقدمين بعد زمر الائمة والمناظرين القطع والجمع بوجه واحد
 ووصل اليه وقد تكرر من المصنف امثال هذه الدعا ويرجعنا فسادا وكما يكون منها بعضها
 الا انه اذا دلت على الكتاب لظنه في ذلك مزية بذكر السوال والجواب **قال** الوجه العاشر
 الطائفة من كتب الامة وفي اول الاستبصار بالاطراف عليه ما خور في المصنف **اقول** ان
 اراده الظاهر هذا الكلام لتعبد بالذرية فلا يلزم ان يكون في ذلك وايضا فان الاجتماع على
 هذا تعدي امتياني جعفر وابي عبد الله وعدهم وكذا اتفق الكاظم والرضا عنهم ومنهم من قيل
 بضعفه وتكلم الشهيد الثاني على هذا الجأ وقال انه لا راد به مجرد الشهادة وبما لا يرجع بغيره
 ذلك او اراد بالاجماع مجرد الشهادة كما هو من عادة غالبها او اراد بالصحة ما ثبت عدله او كما
 هو المشهور وكذا ذلك لا يفيده القطع بالنقل من المعصومين ولو اراد به الاجماع لتحقيق ما صححه
 لانه في بعض فتاويه ولا اختلاف فتاويه ايضا في حكم واحد فعلم انه مراده بالصحة مجرد الاجماع
 وبعد احتما الكذب وهذا من المعنى حمل الشيخ بهاء الدين وكلام الصدوق في لا يحظر
 العقيدة الذي يعين ذلك الموجود من اختلاف الفقهاء ومخالف بعضهم لما دون في كتبهم وتصر
 الشيخ بضعف بعض الاحاديث التي اورد ما في كتابه وذلك دليل صريح في حكمهم بعدم صحة
 الاحاديث الموجودة في كتبهم بطريق القطع فلما بناقن فضلهم كلامهم **قال** الوجه الثاني
 قطعنا قطعنا عارضا في حق اكثر رواه احاديثنا **اقول** قد بينا سابقا في مجرد البركة بذكر
 السند الضعيف لا يعادل احتمال ضعف الحديث بل رجحنا ضعفه غالباً عن من يخفى عليه حقيقة كماله

ومنه انما لا يمكن ان يتبين عليه لوجه انه لا احتمال الاغراء الجبر والماخوذ فلا يمكن ان
 التنبية حاله تمينه على المعلوم وكسب الوفاء بينا ذلك واما امر القضاة والتجربة فلا يخفى
 ضعفه **قال** واما القاعدة السابعة التي ومنعها عن المحل من غير في باب الاحاديث المتعاقبة
 في **اول** فيهم من هذه الاحاديث عدة فزاد منها انه من ضمنهم قد وقع الاختلاف والاشتباه في
 احاديثهم وعدم علمهم بتمينه وتبين في ذلك احتمال كونها من ضعفه كذا بعينهم لا من ضعفها
 على كذا باء واحاديثهم ورد ما خالف ذلك ولهم تكون احاديثهم قابله لحدوث الضعيف في باب
 السائل الترديد على الامم فيهم مع الاختلاف بل ان الذي افاق لعدم دخول الضعيف في باب
 اشتباهها به لزجيب الامم في السائل ان احاديثها لا تقبل الاختلاف لانه حكمنا واحدا
 من باب التيقن فشيء مما مع السائل في الرد اعتراف بصديق امكان ذلك ومنها **العلم**
 على الظرف في العلم بالحدوث المتوقف حيث قال في الم تعلم فوسع عليك باها اخذت لانه لا يحصل
 بان الذي اخذ هو الحق وغيره ليس في نفس الامر ولكن قوله في رواية زرارة خذ ما استشهد به
 اصحى وديع الى ذلك قوله خذ ما يقول اعدله ما عذرنا واولئك في نفس فان ذلك كله
 يحصل القطع بانه قول المعصوم دون الاخر ومنها انه لا يرجع الى الاحتمال والتوقف مع امكان
 الترجيح حيث لا امم علم يسوغه لزاره الا بعد اشتغال جميع الترجيح وذلك على ما استشهدنا
 سابقا من انه لا وجه للتوقف والاحتياط مع الترجيح وجميع الترجيح الجواب داله على بطلان ما يستند
 ويبرر بخلافه **قال** ومن كتب عن اخبار الرضا عليه السلام بن احمد **قال** في نسخة من
 الحاشية للاعتناء والعقل فضلا عن ضعف الطريق في هذه الحديث بالسيار وغيره فان الشيخ

والنجاشية

والنجاشية بالغا في حقه بالضعف بانه فاسد المذهب محفو الرواية كبر السيل وحكي عنه
 كان يقول بالنسوخ وكيف يتبعهم من الرواية على العموم فان الحلال ليس محققا بيننا
 وبينهم في جميع الاحكام وقد بين المصنف من الرواية واما لا ماله في اظهر انهم يفتيدوا
 بالصحيح المحقق **قال** في نسخة من جلد في علم على الطائفة المحقة ان دخل في السيل وبين علماء
 القائل **اول** انهم امرو الضابط من جلد مجاز في الملة ومن اين يعلم ما ذكره حتى ينقطع به
 فان خلافا لهم معلوم محصوره ومسايل الاتفاق لا يتم فيها ذلك على نزوح الشيطان
 للطائفة المحقة اذ في توجه الى غير الله قد حصل مقتضوه منها فضلا لا فاهم ببقى لاجتماع
قال واول ما في ايد الفقيه الاول في المعلوم عندنا في الكتاب ان من الاحاديث ما لم يجر
 بجزئية **اول** في الذي فيهم من الاخبار التعديل على اتفاق محض صريح لا كونه من لان
 المذهب وجعل باب الفتاوى اضيقي في الشهادة الاخرية بخلاف ذلك لان الشهادة قد
 فيها ما لم يقبض في الرواية الشهادة بالعلم وعدم التمس وتعدد الشهود وغير ذلك
 لغناء وكيفية ايرادها في العلم بالاتفاق مع تعدد العلم واكتفي بالرواية الواحد في
 الفتوى ولم يكن بالواجب في الشهادة والمناصب الفتوى التحقيق والاكتفاء بالعلم
 اعموم الاحكام والاعمال في العلم في كل مسئلة وحكم الملة بالاكتفاء في جواز العمل بالرواية
 الشقة وعدم جواز التعديل على قول الواحد في الشهادة بانه ياب حكم الشهادة اضيقي في حكم
 الرواية والفتوى لا يوجب الواحد في حكم وعدم قبوله في اخرى بانه لا يوجب في الفتوى
قال الفقيه الثاني في احاديث هذا الباب في اخباره فيما احتجوا به في جواز العمل بالرواية

أقول السيد على الله في كل شيء يدعي ادعاء تواتر الروايات المتواترة بمجمل العمل
 بحجة الواحد المتعارفين بما جاز السيد الشريف وغيره من اجلاء العلماء من جهة الموثوق بل من جهة العمل
 الواحد ولم يعلموا بعد تواتر الروايات بموجب العلم به وايضا في الشيخ ابا الحسن لا يستدلون
 الا بجماع العلماء لان الاجماع قد صار المعروف من جهة السهو فلا يكون دليلا قاطعا مثل
 التواتر وكان هذا السيد العظيم من بركات التواتر لم يتيسر عليه الاطلاع عليه ولا حتى
 منهم قبله فيهم اليه ويحوي العمل فيما ذكره بعد في الغائبة الثالثة لعل ما ورد في حق العظمى
 كما ورد في باب التقي في مطلق من المصنف ^{بطل} الرقود ما يتقارب في الحق دائما يكون فضلا
 واللازم على ذلك اذا وجد في كلام المصنف ما يوافق مذهبهم لم يجز ان يكون دليلا عليها
 من موارد التقي في كلامهم **قال** وانا اقول في السند ووجه التمسك بما تمسك به العلماء من
 واقعة في **أقول** في الكافي غير صحيح في حكمه بضمير في غير السند والقطع واما المعلوم من
 الرجوع اليه لاخذ من الموارد الاثار الصحيحة مما في في الصادق فيم يوجب ذلك فوض
 ومنه يبين انهم لم يذكروا اختلاف الروايات عنهم وانما لا يسع احد التمييز بيني وبينه بل لا
 ما اطلقه العالم على قوله اعرضوا عما على كتابه الى اخر كلامهم لغرض رد قول الصادق عليه السلام
 من باب التسليم وسعكم ونصير بجهلنا في الروايات والله يسع احد التمييز بينها والاحتياط الى
 عرضها على كتابه عند تعدد التمييز فيقضي جواز عدم صحبه بعض الروايات في وقت هذا العمل
 المتناقض ولا سبيل الى حمل كل ما خالف على التقي ولا الامر به الا ما علم من قول الامر وايضا في
 لاحقا فيكون احاديث التقي من جهة احاديث الشيخ في الاصول المراد بها حفظها في السند

هذا هو الوجه في رد قولهم
 في التواتر

بجامع

بجامع ضروره التقي لا تقتضي تدويرها معها بوجه الرجوع وقد بينا على ذلك فيما تقدم واما
 الصدوق فقد ذكر ما يدل بظاهره على ذلك لكن راينا في بعض قضاويه يذهب الى خلافه او في
 من الحديث ويورد الاخبار والقطع بضعفا وعدم العلم بابي الاصحى والكتب التي حصلت
 الاشارة اليها لم تثبت صحة جميع ما تضمنته لان الكتب المنصوص عليها في الاثر كانت مخصوصه
 محصوره لا تستوعب جميع الاصول التي اخذوا منها ويكتفي بابي في ما ذكره في كتابه في نفسه
 اثبتة في كتابه ولو بالظن الغالب ولا يحتج في الرجوع والتقطع فانه امر بعيد حصوله في كتابه
 وودعه ثم اننا راينا الاجلاء من المسايخ المتقدمين والمتأخرين في الكافي والصدوق في كتابه
 المفيد والمرتفع ومن تقدمهم ومن تأخر عنهم لم يعتمدوا على هذه الاحاديث والكافي في
 الحديث في صحيح الحديث فلو يعلم في كلامهم انه ينفذ الاخبار بالصحة بحكمها وانما كانت
 العلم بما جاز في صحيح الحديث في غيرها ولا غنى عن ذلك الشيخ واما ما في الحديث في صحيح
 لان الامر محصور في كتابها وكتابه وقد علم صحة كل الاحاديث بشاهاها راينا في
 المتأخر في الفقه مما ذكرنا في الكافي المتأخر وراينا في الشيخ ايضا الكافي في نفسه ويخالف
 في وقت اخر وقد ورد الاحاديث بخلاف ما تضمنته فتواه فلو لا ضعف الحديث وتغييره
 فيه ما جاز منه الاختلاف ولا غيره وانما **قال** واما النصيب للطيف فاقول كاني انظر الى
 جميع من جعله التمسك في العلم من غير تدويره في كونه ما استغناه من كلام اصحاب العصور في
 لود تبرقه في هذا الكلام لكونه واقعه في الكافي لان في مدح نفسه في الدخ الخارج عن
 الكمال وانبت اعيرة في الاجلاء المعروفة بالاجلال غاية الانقاص والجهل منهم الى

هذا هو الوجه في رد قولهم
 في التواتر

الخط وقد فهم وعرض لهم بالنفس وتحويل الدين وسبهم الى اتباع القادح لا يجوز الا بغير
 فيه وتقره به غاير مخالف لجميع العلماء المتقدمين ولم يتصوروا فحصل من المتأخرين وسكني
 مواجسته برد ما ولم يتوقف الرجوع عن قصد ولا لا يتوقف فيما اراده من اطلاق الفضيلة
 العارف لم يذكر كل من اقتضاه ضا وانتهى اليه ما لم يتجديه الدين بعد ان راسه
 ولا يتوقف بل هو للشيخ ولا يسمي بالجهل من لم يرافقه على الباطل المتأخرين ومن لا
 بهذا الوصف المحقق هو حقيقة بان يستلزم كلاما معتبرا ما حصل القادر المارة لا
 خدوش وجهك مع صداما وكذا عينك لا ترى عيوب نفسك **قال** قلنا في السبيل
 الثاني عمدة القواعد تعريف الحكم الشرعي انه خطا باه و مدلول خطا بالمتعلق بالفعال
 المكلفين في **اقول** مع استغنى عن قيد الوضع لم يخص الاقتضا بالجميع بل عزم على الضيق
 ما خرج عن تعريف الاباح والتخييل فلا احتياج الزيادة لانه معلوم ضنا وتبع **قال** بعد
 لم ذكر في موطى جنبه علما باننا اجنبية الامم حكم فيها فان حين امره لا يتعلق بغيره خطا
 اقتضا ولا يخبر بغيره المقام لا الخطا بالوضع **قال** في هذا ذكره ولا في عدم تعلق الخطا
 من المسئلة وعدم تعلقه بالحرم في مستقيم الاما انما القصد في العلم بالحكم لا بشرط
 التعريف الراجح الى ايدى القائل السهلة المعرفة والعلم لا يعذر جاهلها وقد صرح به
 للغيره فيما اوضح في ذلك والحقق بالقول ما ذكره من التفتيح في غير ذلك لان توقفنا
 على احد واحد فان قيدنا الاقتضا في التعريف بالكلية كما هو المشهور وقلنا ان الولي المكلف
 دخل خطا بالوضع في التعريف والاحتجاج الى ابدال المكلفين بالنظر العباد وادخلنا في

الوضع

هذا هو الوجه في تعريف الحكم الشرعي انه خطا باه و مدلول خطا بالمتعلق بالفعال المكلفين في **اقول** مع استغنى عن قيد الوضع لم يخص الاقتضا بالجميع بل عزم على الضيق ما خرج عن تعريف الاباح والتخييل فلا احتياج الزيادة لانه معلوم ضنا وتبع **قال** بعد لم ذكر في موطى جنبه علما باننا اجنبية الامم حكم فيها فان حين امره لا يتعلق بغيره خطا اقتضا ولا يخبر بغيره المقام لا الخطا بالوضع **قال** في هذا ذكره ولا في عدم تعلق الخطا من المسئلة وعدم تعلقه بالحرم في مستقيم الاما انما القصد في العلم بالحكم لا بشرط التعريف الراجح الى ايدى القائل السهلة المعرفة والعلم لا يعذر جاهلها وقد صرح به للغيره فيما اوضح في ذلك والحقق بالقول ما ذكره من التفتيح في غير ذلك لان توقفنا على احد واحد فان قيدنا الاقتضا في التعريف بالكلية كما هو المشهور وقلنا ان الولي المكلف دخل خطا بالوضع في التعريف والاحتجاج الى ابدال المكلفين بالنظر العباد وادخلنا في

الوضع متناهي عدم الاقتضا لما تقدمت الاشارة اليه **قال** في بحث خطاب الوضع وانا اقول
 تحقيق المقام لا الخطا بالوضع من الشارع بعضه متعلق ولا والله بالكلية وان كان
 في **اقول** تعلق الخطا بفعل الهم لا وجه له لانه سبب لتعلق الخطا بفعل المكلف في
 ادراك جنائيتها وذلك ليس من باب خطا الوضع لانه بمنزلة من تلفط الى غيره بآلة او
 بسبب خارج والتقصير في حفظ الهم بمنزلة ذلك لانه يرجع الى فعله وسبب عنه **قال** قلنا
 الشهيد الثاني عمدة القواعد الأصولية والعربية في الاصول لغة ما يجنب عليه السير في **اقول**
 احتيا حلا صلا الطاهر المأخوذ من الراجح لا وجه له بل يقتضي حمله على الحكم بالبقية
 اصل المأخوذ من قوله طاهر النابع من الارض والنازل من السماء ولا يخفى لا يجازي ليس
 التعارض بين طاهر الماء ونجاسته كعارض حقيقة والمجاز في كل لفظ لمعناه الاصل
 الاول دون الثاني **قال** فتنافرا لا جازم عنهم كما بان على انه التعريف بالشيء وعلى التعلق لا يقتضوا
 عنهم انما وطريق التعريف بالبيان انه لا يلائمهم بذلك القضايا **اقول** مفاد كلام المصنف
 ما ذهب اليه من انه لا يعرف ان الحكم ليس كسبب العبد لانه ليست في مقدوره وبين ان ذلك خلاف
 الجعليه وخلاصة القول في هذه المسئلة الواجب على المكلف تحصيل المعرفة الحقيقية في كل
 لتوقف صحة العبادة معرفة المعبود فان كانت حاصلة كما هو متقول عن بعض الصوفية انما
 ضرورية حصيل المقصود والواجب على المكلف الالتفات والذكر والتفكير والتفعل في غيبه
 وما ورد في القرآن والاحكام ما ينافي ذلك وما امكن من الامور المتفق في هذه الحق
 على خلافها فلا بد من تأويله وحمله على وجه لا يخالف المتفق عليه لا يلزم ان يرد ان الرتبة

هذا هو الوجه في تعريف الحكم الشرعي انه خطا باه و مدلول خطا بالمتعلق بالفعال المكلفين في **اقول** مع استغنى عن قيد الوضع لم يخص الاقتضا بالجميع بل عزم على الضيق ما خرج عن تعريف الاباح والتخييل فلا احتياج الزيادة لانه معلوم ضنا وتبع **قال** بعد لم ذكر في موطى جنبه علما باننا اجنبية الامم حكم فيها فان حين امره لا يتعلق بغيره خطا اقتضا ولا يخبر بغيره المقام لا الخطا بالوضع **قال** في هذا ذكره ولا في عدم تعلق الخطا من المسئلة وعدم تعلقه بالحرم في مستقيم الاما انما القصد في العلم بالحكم لا بشرط التعريف الراجح الى ايدى القائل السهلة المعرفة والعلم لا يعذر جاهلها وقد صرح به للغيره فيما اوضح في ذلك والحقق بالقول ما ذكره من التفتيح في غير ذلك لان توقفنا على احد واحد فان قيدنا الاقتضا في التعريف بالكلية كما هو المشهور وقلنا ان الولي المكلف دخل خطا بالوضع في التعريف والاحتجاج الى ابدال المكلفين بالنظر العباد وادخلنا في

انما ليس فيه تغيير وتبدل صنع فذلك لانه لا معونه على ذلك الا بالسلطان وليس للسلطان
 قدر على تغيير الطاق استحقاقا ولو جعلنا الحق في الامانة ايضا ليس في قدره العبد كما يظهر من كلام
 المحقق واستدل بالظهور من الاحاديث بطل فعل العبد وبطل استحقاق الثواب والعقاب
 على الاسلام والائمان ونحو ذلك وبطل ما في اعتقاد ذلك **قال** من كان من احد من علي بن
 البرقي **اقول** هذا الحديث ينبغي بطلان ما في الامانة اختيارا للعباد وكسبهم كما نصت المعروفة
 في خبره وانما قد ثبت التكليف بالائمان كما اننا بالخ عاقل والعقلاء تركه فلم يترك
 التكليف بغير المعذور وبطلان ذلك محقق في هذه الشيعة فيما كان اجابنا فهو لغير حال المعذور
 وانما الرابعية والابد من التنازل الى سابقا اللهم الا ان الله يلزم بدلو لظهور
 هذه الاحاديث ويخرج عن المذهب ولا يظفر بذلك نهائيا الله تعالى الحقونا وعنده كل خطأ
 وزلل ان جعلنا كرم والمبني رحيم **قال** عن عبيد بن فضال بن الربيع جليل بن دراج **قال**
 قولنا عز وجل واذا اخذ ربك من بني ادم من ظهورهم كذا **اقول** هذه الاحاديث وما علمنا ان
 لا يكون لوان لا انما للمعرفة ويحصل ذلك في طبعه فاذا استقبله النفس اليه باق كامل
 مظهر وهذا هو المراد المكين به الا انما يحصل المعرفة فلو كان المعرف غير مقدوره له
 سبيل له التحصيل لا بوجه لم يوافق ذلك مقتضى هذه الاحاديث فلا يفر التنازل فيها
 لا يخرج الفعل عن اختيار العبد ولا يكون غير اقدار الله تعالى ويجازيها
 لا المعرف في كل ان حاصلا بغيره كما استدلنا في هذه بعض الصوفية **قال** في الكافي في الغيبة
 زرارة بن عيسى قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بد للعلم من غيبة **اقول** المفهوم من هذا الدعاء ان
 انما

عن الحسن بن ابي انان الاحمر

زياده

زياده المعرف لانها ما قبل الزيادة وهذا لا يمكن ان يرد الدعاء بغير الامام عا ايضا والادراك
 لا المعرف غير حاصله للعدم وبطل اصل حصوله لاجل الدعاء في ذلك الوقت وايضا فان السلطان
 وعقبته في سائر العبادات ولعلها فان لم تترك العبد عناية الله تعالى ويخرج عنه
 عند هذه المطالبات لا يتيسر تحصيلها ولا ياتى بها لم يحصلت فعنه عن نفسي كواحدة ان ثبت
 معرفتي بك وزدني بها يقينا عما عند ربنا انما يصدر في غرضه من سائر المطالبات وتوضيحه
 وكذا العقل في التنازل والابتناء وبطلان واسع اذا احتج الامر اليه **قال** في الكافي في باب دعاء
 الاسلام عن عبيد بن الربيع قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني كنت
 لم قال الله في الحكاية على هذا الحديث اقول هذا الحديث ليس موافقا لما اختاره من ازل والواجب
 الاقرار بالهاتين وما تفرق فيهما من معرفة خالق العالم ومعرفة المصور والامر لم يستأ
 فضائلنا الاختيارية وروايتنا على الله تعالى هذه الامور وايضا في القلب باسبابها وباعا خلق
 لا اوقع الله في قلوبهم تلك المعارف الاقرار به والعزم على العمل بعقائدنا وقرائنا على كل حال
 للمعرفة متقد عليه لم يحصل المعرفة ليس تحت قدره العبد وتحصيل الامانة تحت قدرته **قال**
 ليس في هذا الحديث موافقا لما اختص باختياره من الامور التي رجحها الاتفاق بدعوى الامان
 والاعمال ما يستدل به جميع ذكره في عايم الاسلام مستندة الى فعل العبد لان استا القضية
 الفعل اليه يدل على قدرته عليه ولا يترك فعله باختياره وكذا سببها به والائمان والاقرار
 وحق الاموال والولاية الى فعله وقد اعترف الحق بان الايمان على كل حال وان تحت قدره العبد
 فجاء المعرف وقد عرفت ان الله يرد في المعرفة ورد مثله في الايمان وكلاما مخالف للاتفاق

فاما ان يعرف الحق بآيات وروايات في اعتقاد الظاهر او بتأويلها والا فلا وجه للقول
 بينها وبين ما يدل على معرفته بالنبوة والايه علم ليس حاصله المكلف قبل الايمان بل هو العلم
 وعجبوا ان جاءهم منذر منهم الى قوله ما سمعنا بهذا في الملة الاخيرة من الاصلان فكيف
 بعد هذا الكلام من سبق في علمه من شيا معرفته وادركه معرفة النبي صلى الله عليه وآله ومع ذلك
 لا يكون قد ذكر النبي منه وينكره الله الانكار ويتعجب من منول قلنا ان الله سبحانه
 معرفته ذلك عنهم ولم يفهموا فلا يحسن في حكمه ثم مواضع العبد تركه في المعقود له اذا تقرر
 من العلم ان ما يتكبر الله في اعتقاده وتخلله كلها امور واهية مخالفة لما حصل الاتفاق
 عليه خارج عن طور العقل موجب لا ينسب الى العلم بل ولا يعمه ولا يجوز ولا يليق بمقامهم
 فذا مع استقراء الاختصاص بهذا العلم العظيم الذي لم يحزن في حكمه انه احد من العلم والصلح
 الاولى والآخر في معرفته والاطلاع عليه مع كونه مخالفا لما انعقد الاصح الصريح عليه
 في هذا الزمان المتداول ما عرف انك واحد في غيره من العلم والفضل والاعلى ولا
 يجوز على الامانة الاختفاء اذا اجتمع اهل من هب على الباطل ولا اذا اجتمع اهل حكم في حكم
 السعيد فيكون قوله خارجا عنهم **قال** فاقول من اريد بالنبوة النبوة عليه السلام استقام
 في الاحاديث غلط المعتل والاشياء **اقول** فبيننا فساد ما توهم الله في اخباره بحسن
 انها اول الواجب السير لا يجوز التقليد فيها وفرايد من مبنية على اعتقاده وكلام الله
 وغيره من يرجع الى كل مكلف مما قلنا من ان لم يخلق عبدا وانما الخلقه في غير فاعظم
 بذلك الى راجع العقل في التفكير والتذكر لما يوجب له معرفة غاية ما خلق له وفيه منا

يعرف

يعرف وجوب تحصيل المعرفة عليه فينظر في عقله ما يمكنه الوصول اليه بقدر حاله وقدرته
 ولا شك ان ما يصل الى المعرفة من الاستعداد لا يدرى وتحصيلها والامتداد الى الامور
 خلق الله سبحانه وتعالى له العلم والمنفصل بحال بل النعم وليس كما ما عاينوه العبد حقا
 فيها كما ان حقا في كل الحق وغيره **قال** الخامسة في الحديث الشريف انه يقولنا من هذا الحق
 منكم بالتوحيد **اقول** قد تقدم في الاحاديث ما انفك عن العبد قبل ما خلق الله له وعرفه
 يعرف المعرفة بالنبوة والامانة من الله وذلك في حق من يكون القبول في فعل العبد من العلم
 من القبول الا لا ذنبا القبول والمعرفة بوجه انه من فعل الله فالكا في حق لم يقع عليه ولا في
 المواقف عليه على اعتقاد الله بالمعرفة بالنبوة والامانة ليست في قدرة كانت على عدم
 خلق الله وعرفه بالقبول والاذن فانما القبول والاذن ايضا ليس من فعل العبد فثبت
 عنه المواقف من كل وجه ولا يحسن على كفه وليس ادري امره في العقل من حيث
 الدخول والتعريف في هذه الامور والاحاديث والتعريف في معرفة ربه وعينه وكلامه
 فيما زاد خطا وما وصروا به **قال** السادسة انه توارت الاجماع عنهم بان طلب العلم
 في العلم من جهة المعرفة بل من جميع ما يمكن طلبه وعلمه غاية الامر خضعوا بغير العلم
 اليه فانما منه حاصل ما يدور الطلب للمعرفة اذا حصلت من عند الله على معقود العلم في حق
 من الطلب للمعرفة لان الطلب لا يكون الا للجهل وعلى هذا في احتياج الجمع الى طلب العلم
 غايه في علم المعرفة وعلم غير ما يتوجه به من المسألة ولا تتعني مغايرة **قال** السابعة
 قد روت عنه قريبا مما تقدم القول له اذ ما مضى **اقول** في العلم من جهة العلم الذي لا

لانه لا ينفصل الطاعة والعصية بعد خلق عالم الابدان ليس في قدره المكلفين بل من
 سبقت منه الطاعة فهو طائع ولا يجوز عليه العصية ومن سبقت منه العصية فكيف يسبق العبد
 اختيارا في فعل ما يوجب الطاعة ولكن صاحب الطاعة انتفعت عنه القدره على العصية وما يشد ذلك
 الاثار الدالة على الارزاق والاحال وانما مقصود ومحمود مع وجودها بخلاف ذلك حيث
 والصدق وصله الارحام التي تجعل لزيادة فيها وكذا العبد الذي تطلب الهداية والتعبد
 فما اذا القلوب كما منضلة لمقول المصطفى فكل يعمل في عالم الابدان وفق ما علمه عالم
 طاهر اخطا وما فقد غير بابويه ومفهوم الحديث لا يصح فالمراد منه ان الذي يوجب الطاعة
 العبد يشاء الغفلة في الطاعة ويدعو اليه بتابع الهدى وسوسه الشيطان فان ذكر وتبين عقله
 رجع قباب كالف شيا وتبين ان الذي استند اذا سمع طاعة الشيطان ذكر وفاداه من
 ولا استوعب الغفلة وتغلب الشيطان والارادة الصالحة فلم تنفع الوعدة وما قوله
 ومدينه الجديس فهو مرجع واضع ان الله شى وتما جعله عده على السوء في الطاعة
 ولم يكن من فعله شى وتما فيجب العبد به ولا معصية بل بما تقتضي حكمه اللطف بعدد قوته
 استناد الطاعة والمعصية بحيث لا يجوز فعله بسبب كونه لا اختيارا ولا وجوب عدم حصول اللطف
 امتناع الغفلة منه بالاختيار وغير ذلك لا يجوز اعتقاده واعدة فمطلبا وفساده **قال** الثامنة
 وقعت مشاجرة عظيم وغير فيصلي بها مشاخرين من اهل بيته في تحقيق معنى الناصح **قول**
 مستحق هذا الحديث في المردم النفس اخطا والبعض والعداوة لمحبي اهل البيت ومن استمعهم
 والى ليس بسبب لعنهم وعداوتهم الا ذكره من سبقت له لا يكتفى الموجبة للبعض اهل البيت

وكرامتهم

في قوله لا ينفصل الطاعة والعصية بعد خلق عالم الابدان ليس في قدره المكلفين بل من سبقت منه الطاعة فهو طائع ولا يجوز عليه العصية ومن سبقت منه العصية فكيف يسبق العبد اختيارا في فعل ما يوجب الطاعة ولكن صاحب الطاعة انتفعت عنه القدره على العصية وما يشد ذلك الاثار الدالة على الارزاق والاحال وانما مقصود ومحمود مع وجودها بخلاف ذلك حيث والصدق وصله الارحام التي تجعل لزيادة فيها وكذا العبد الذي تطلب الهداية والتعبد فما اذا القلوب كما منضلة لمقول المصطفى فكل يعمل في عالم الابدان وفق ما علمه عالم طاهر اخطا وما فقد غير بابويه ومفهوم الحديث لا يصح فالمراد منه ان الذي يوجب الطاعة العبد يشاء الغفلة في الطاعة ويدعو اليه بتابع الهدى وسوسه الشيطان فان ذكر وتبين عقله رجع قباب كالف شيا وتبين ان الذي استند اذا سمع طاعة الشيطان ذكر وفاداه من ولا استوعب الغفلة وتغلب الشيطان والارادة الصالحة فلم تنفع الوعدة وما قوله ومدينه الجديس فهو مرجع واضع ان الله شى وتما جعله عده على السوء في الطاعة ولم يكن من فعله شى وتما فيجب العبد به ولا معصية بل بما تقتضي حكمه اللطف بعدد قوته استناد الطاعة والمعصية بحيث لا يجوز فعله بسبب كونه لا اختيارا ولا وجوب عدم حصول اللطف امتناع الغفلة منه بالاختيار وغير ذلك لا يجوز اعتقاده واعدة فمطلبا وفساده قال الثامنة وقعت مشاجرة عظيم وغير فيصلي بها مشاخرين من اهل بيته في تحقيق معنى الناصح قول مستحق هذا الحديث في المردم النفس اخطا والبعض والعداوة لمحبي اهل البيت ومن استمعهم والى ليس بسبب لعنهم وعداوتهم الا ذكره من سبقت له لا يكتفى الموجبة للبعض اهل البيت

يعلموا

وكرامتهم لان من احبنا بالاطيع احب محبة ومن ابغضه ابغض محبة ولكن مفهوم من
 اخطا ابغض بالصرح لانه لا يثبت خوف لوازمه الموجب للعقاب فانطق واطهر والارز
 في محبةهم وسعتهم وهذه المنة كالحرج المعلوم من قوله لا تكلوا تجرا احد يقول انما
 محمد والسجد لانه يدل على انه ليس لهم مانع من ذلك الا الخوف ولم يكن لا ظهوره وانظروا
 فعلم اصل العداوة انما اهل البيت وما يحبهم وسعتهم فيما عارض في جميع اصوات
 الرجاء القول الاول وقوله ايضا الى نافية **قال** بعد اهل البيت الكلام في معنى قوله الاصل
 لخطا والاباء ام اول وضع هذا التا لا يلاحظ عند رجوع احدا انه تواترت الاخبار
 عن الائمة الطاهرة **قول** الذي يلزم من كلامه انه التوفيق المذكور انقطع من طوبى الى زمانه
 من تقدمه العصر المشرق والمغرب وبعض من تقدمه ايضا ولا خلاف انما يوجب بعض الواجبات
 فقد اخطا واغترى بالانتم لم ينفوا حقيقة تلك الاحاديث المستطون في الاصول الملهمة ولم
 يعلوا بجميعها ولم يتحقق حصول هذا التوفيق تاما الا في زمانه بوجوده واستكمل فيه
 علومه ومع هذا فالنحو الذي توفيق الله به لحيث الغاية لا يتسلسل في الاحاديث والعلم
 بصحة ومصفى الا ان كان فوق مرتبة الاجتهاد والمعرفة عن حاجه الى الاجتهاد ولم يظهر
 لنا وجه الجمع عند بيان هذا الامر المتشافي وكلامه منا وفيها ياتي انه يجب كفاية
 علماء اهل البيت من كل قطر اذا احتاجوا الى كل مسئلة في نفسه والبعض الذي وفق الله
 لغوهم الاحاديث لاخذها او يوضوها عليه لم يجب جوابا عن عند ان كان مراده من الذي ياتي
 اليه يقلد في كل ما يحبه به سواء افاد العلم المتبحر او الظاهر ويحتمل من هذا ان قيل

الذي ينفذ ويرجع الى العقل على الظن ولا يمكن مراده ان يحصل مستغنى عن حصول العلم ويجزم من القطع
بمقتضى الحديث ومقتضى خبر ابي ذر ان الشخص الذي يقرأ القرآن للسؤال والرجوع اليه ويجوز ان يكون
العقل في زمانه يحقق العقل للسؤال يحصل العلم في حصول العلم للسؤال لا في حصول العلم في حصول العلم
مع احتمال الخطأ والفساد والعوارض المحتملة في خطأ الخبر فضلا عن المستحجب واذا انقضت
ما يصح ويتيقن من دلالة الحديث وفي كل مسلم لم يجد فيها نصا صريحا في العلم بان يتوقف
حكمها على الحكم ولا يتوقف فيها بالاستنباط ونحو المحتمل اذا كان سبيل الحصول على العلم
الراجح الموافق لما هو عليه من ذلك كوجه الثاني وتقطيع الرابع ونحو ما عرفت في
يقول ويقطع بانها لا ينبغي لجميع الحكماء بالجزء من القطع وعلى كل حال لا يزم من العقل والفساد
في هذه الاعقبات لا ينبغي على التقادير على ان يكون في العقل والرسالة **قال** فانها لا احاديث
الصريح في وجوب التوقف بعد ورود البرهان **قوله** انه من جملة الوجوه التي يستدل بها على انه لا
طائل للنسبة في اثبات الخطأ والالباب في اصول الاشياء والحق في اثبات الالباب فيها بديل العقل اذا
انضم اليه دليل الشرع اذ القطع ويجزم بثبوتها في كل ما لم يرد فيه حكم بخصوص لان دليل الشرع
ومع ذلك لا ينبغي ذلك فانما يرد ظاهره والمطابق في الثاني ويجوز ان يكون في الحقيقة فيتمسك
قبل الوجه الثالث في الوجه الثاني الى الروايات صريحة في كل شيء مطلق حتى يرد فيه شيء في غير
ما حجب عنه عن العباد موضوع عنهم **قال** فالسريعية دلالة على ان كانت الشك فيها على
باحث الاصلية في الكلام غير مستغنى لان المفهوم من الاحاديث ان السريعية دالة على كل
لم يصل علمه الى المكلف بعقل او تركه فوجب له وموضوع عنه تكليفه لا يعلم انه مباح
ولا يلزم

ولا يلزم

ولا يلزم من ذلك الا انه لا يثبت باحتمال هذا الوجه في البرهان اصد في البرهان كما هو حاله
كثيرا منها عرض في التفسير والتدبر في الرابع ودرجاء واحكام مباحا وضده بحسب تفسير
الرابع والملا لا الاحكام منطوق بحكم الرابع **قال** فانه انما ورد في الاحاديث
العلم في عينه لم يصل ولم يرد على كل ما بلغ عاقلها **قوله** كلما جاء به النبي
في التكليف في عامه للبرهان عاقل موجد وقت الخطأ بها وغير موجود على الصحيح
فان الحكم في البرهان التكليف علم المكلف ما كلف به لا متوقفا على حضوره وقت اذا كان
وعلى علمه به ولو كان العقل المكلف به له شروط او وقت لا يمنع ذلك التكليف به قبل
حضور شرطه او وقت غايه الا انه يكون تكليفه امره على استكمال ما يتوقف عليه كونه
فان الانسان قد يدخل وقت الصلوة لا ان كان يقدر عليه انه مكلف باذكارها
طلب العلم وغيره من الواجبات على كل مكلف فلا يشترط في صحة خطابه والتكليف ان لا
يكن الا بعد الايام ولكن بقية الواجبات من الصلوة والركوع والصدوم والالتزام
لها في الاخطاء ولا عوقب على تركها ومن خلا من البرهان وانما هو من بعض
العاقل المحققين منهم فلا خصوصية لطلب العلم في تخصيصه بالبرهان بل كل عاقل عاقل
على عدم الاطمان بقاء فيها ما ذكره واما معرفة الامام فالتكليف في طائفة ولكن
وقتها بعد معرفة النبي **قوله** ويرى ان يثبت برهان العقل كسبوت معرفة النبي **قوله** لا ينافي جملة
المعارف

والله

انما كمال الامام عاقل غير عاقل الذي لا يتوجه لما امر الله به من تحصيل معرفة الله والنبوة
 ومراعاة ذلك في نفسه فيما امر به كيف يعلم وجوب معرفة الامام عاقل وهي مرتبة و
 ضعيفة لمعرفه النبي كالتأني والفاصل في بعض الواجبات عليه في حال الغفلة عنها
 انما غير واجبة عليه في تلك الحالة ولا كان مخاطبا بما من قبله من حقيقة الوجوب عليه فلا
 من حمل كلامه على هذا المعنى والاشكل وجوب كل واجب موقوف على مقدمه او
 قبل حصوله فالحظ المأمور بتوضيحه لا وجه له **قال** الفصل الثاني في ذكر طرق
 اعطاء الكلام وحكم الاسلام في علمهم ثم قال في ذلك الجدل جميعا كيد في كل حكم
 الاعلان انما لا بد من خلال السكوت بين كل مرتبة من مرتبتيه **اقول** رتب
 الروح لم يتلق عنهم ما بنا في هذا الامر بل لا يظفر كلام الفقهاء في الطائفة بعد الرتبة
 الركوع في الواجب منه ما ينوي على الحكم الضروري كما صرح به الشيخ في الذرية في رتبة
 الصلواتية وغيره ونسب الضرورية بالانضمام حصص بين الفعلين المختلفين ما يورث
 ذلك ونسب هذا المعنى ما ورد في الاثر في الحسن وصدور النقطه الاعتدال بين المشرق
 والمغرب الواقعة على خط نصف النهار لا بد من وقوعها في قبة الفلك انما وسمو وقت
 الموعود لانه انما من احدى جهتي حركتها نحو المغرب وذلك لا يمكن ان يحصل
 بين الحركتين فحينئذ شعار حجب اصل الحكم بينهما حيث لم يفرض الا بعدتها حركة
 المشرق

في قوله لا بد من خلال السكوت بين كل مرتبة من مرتبتيه
 في قوله رتب
 في قوله في قبة الفلك
 في قوله لا يمكن ان يحصل
 في قوله لا يفرض الا بعدتها حركة

المشرق قبل الانتقال الى حركة المغرب وما ذكره من المثال لا يفتح فيه الحسن عدم الحكم بل بما
 يتجلى عند ذلك عوقفا عما بعدتها والعلو وراية السقوط وما عطفه في الاتيان بين
 ايضا غير ذلك لان نهاية الوقوف ومبدأ الحركة يصدق الا على ما وما متغيران وهذا
 قاي محذور يرتب على اعتقاد احد الامر في هذه المسئلة بوجوب هذا التدرج العظيم
 ادعاء لنفسه والتعدي في التدرج منها ولم كيف بالكلام على العلماء وتخطيهم حاشا لتقدير
 الحكماء وخطأ في ثابت في الكلام على الجميع مع انه لا يراى ولا زوم العطف يقتضي
 ايضا الى الامام لان كلام الفقهاء راجع اليهم والى انما لم لا ضرر في اعلم في قوله لا بد
 ولم لم يطلع المتأخر على اصل الدليل الصحيح واما ما الرزم بعضهم من سكون الجدل في
 كلامه عند الرزم لان ما هو بطريق التعليل في حق لا بد من تقدمه وسبقه لا يغفلان
 له كما هو مقتضى فاللزام سكون الجدل عند وصول الرواية ومنها من السعد وروايتها
 الرتبة قبل رتبة الصلواتية كما هو مقتضى بالوجود عند الاختيار والتأمل **قال** ومن ذلك قوله
 ايرضا لا على الترتيب ادعاء الضرر على المتقدمين قال في الناصر المحقق المعاصر في الدين العا ذكر في كتابه
 مسمى السنين **اقول** قد قدنا ما ينبغي حذف هذه الدعوى كمالا في الاختلاف في الحديث
 والمذايب بسبب عدم تيسر القطع بعمدة كلامه ولم احتمال الضعف في وقع من زمر الامام
 الى زمانه او القائل بالجلد في الواجب في محضه المتأخر غير من المنقوص وانسب الى
 اخبارهم ليس معروفا عنهم بل متوقف كلام الشيخ والمحقق انهم قد يعيدون خبر الواحد
 به ولز ذلك بسبب الاختلاف بينهم بعد لال الشيخ على حواجز العمل به باجماعهم على ذلك

عدم تناكرهم للفقهاء السنية لا اختلاف الاخبار والعيال المتقدمة او المحففة بالقرابة المعبودة
للعلم ولكل المحقق صريح في العلم به ولم يكن المقدر اجزافا في نفسه بل يدعي بعينه تكرار في رواية الاضلال
الاجلاء الى الجهد وعدم المعرفة بما الاحاديث وقلة البصائر وتقليد العامة وغير ذلك من النقص
وتميز عنهم باختصاصهم بالعلم جملهم والنبية ما غفلوا والسنة غير الخطا الذي لا يورث
من المتصاير يرجح الاسترجاع عند التردد في اخر الزمان من حرم الزوق والعقل والمعرفة
النازه في ذلك واضحه عليه وانما غيره في سائر العلوم والكلام كالشمس في راجعها بحسب
عليهم هذه الجمل التي ترجح اعتقاد خروجهم عن الحق والدين ويطلب من غيره اتباعه
في الخطا وموافقة عليه وتحال انه في جملة قد عرف الانكار عليه في ان يكون مسا
ارباب المعرفة والدين فضلا عن صحة العلم والفضائل الجليله ولم ينتفع احدا ناره
حيوته وثقا وبالاعليه بعد وفاته الا ما تراها من ورثته من الشفا له سامحه الله
فيما رام به وانه المستحق **قال** واقول لما تحقق العلم له الرواية كانت اخباره
محمضا صريحا **قال** المجمع في قبول الرواية هو انما اخبار العدل فينبغي ان يكون الحكم
التزكية لانه محكم غير اقبول والاكتفاء به في الرواية ليس له علم الاكونه عدلا وهذه اعله
بعينها تاتي في المكي اذا كان عدلا وكثره الاحتمال الرواية في نفسي التماسا من احكامها
الى العمل العام باختلاف السادة فان الاحتمال اليه نادر بالسبب الرواية وهذا سطر
في سندها لم يشرط في الرواية بانه عمدا له وما قبول قول العدل فلم يفرق فيه
انه يكون مدركه امره خصوصا او غير خاصي المرجح الى انه علم بما سنده بهاي وجهه كان
ذكره

ذكره في الاحتياج الى خصوص الاستصحاب على الحسن الثاني من قبله لا وجه له الا ان
بالتزكية وغيره لا يقول في كفاية الاعلى العلم كحاصل حيز الشهادة لا علمه كحاصل
من قبله لا ما كانا يجوز تقييد فلا معنى لاستصحاب علمه والسادة به احتمال التزكية
في هذا الاحتمال وعدمه الى ما تفضي به العادة قلما يقبل ذلك وما قبله من الملك ليس له
فيكون التزكية اخبارا غير محققا صرف غير مستقيم لانه السادة بالعدالة التي ترجح
الملك انما هي السادة بلوازم تلك الملكة من الامور المحسوسة لا من العلم بالصانع
اذا اطلع الانسان على قوته وعمله في صنعة مره بعد اخرى يتحقق له تلك الملكة في السادة
انما هي بسطة الامر المحسوس والمقابلة باختصاصه في العلماء بالعلم وتحقق في العلوم
ولا يدرك مثل هذه الاشياء الا بالبرهان **قال** ثم قال في الرحيم الشيخ باء الدين القاسمي
لما ثبت التثبت اعرف انما انما انكم فاسق بنيا فبنيوا طاولت على التحويل على والعدل
الواحد دل على التحويل على تركيته ايضا فيكتفي به في جميع المقادير انما خرجت بدليل خاص
ومع غيره حاصلها وما يتراعى من التهمة ضعيف لا يعول عليه **قال** في البرهان خصه وجوب
التثبت عند خبره الفاسق فلا يثبت وجوب التثبت فيما سواه الا بدليله من اجل ان
احتمال عدم الاصل لا يقتضي وجوب التثبت فيما سواه ولو نظرنا الى ما ذكره المصنف من
المعينة لمصلحة عند اخبار العدل ايضا فيجب التوقف معه انه قد يقع من الاحتمال الى الاجتهاد
في العلم بالحدس من اربع يعلم من وصول الرتبة الاجتهاد انتفاء من الاحتمال لا يعلم
بالرواية بل لا يكاد يتحقق خبره من احد من الاحتمال والاحتمال البعيد لا بد من قبول

خبر العدل ولا يوجب التوقف عنه واما استنباط الاحكام اذ لم يكن مخالفا لظاهر النية فانه
 لا يوجب ولا حاجة الى اصدارهم ولا راجع الى مجرد الرضى والقياس فالظاهر منها عند
 اليها بل هي كما هو بالاجتهاد مع عند تقدير النص ويعلم بقوله حتى بعد الذين يستنبطون منهم
 وتقولوا فلما يتدبرون الغرض وغير ذلك من الادلة وتخصيص الحكم الاستنباط في الاحكام
 فطلب ما يقتضي لا يكون خطابا بالتكليف عاين المكلفين وموظف المشايخ لان خطاب
 غاية الامر ما حصل فيه الاشياء على المكلف يرجع في علم اهل الذم من عند علمه
 لا ينافي ان كان اذ اعرفه على الحقيقة ولو بالواسط من اهل العلم **قال** واوردنا في
 سبل الى الظاهر بما هو مراد الله تعالى من امثال تلك الايات الشريفة **ان** جميع الاحكام
 يحتاج اليها المكلف في حجة الرسل واعلامها واطارها والافان من مقتضى ما يقتضيه
 اقله صريح ما اضاف الرسول من ان اهل العدل غير او مبدلوا ولم يرجعوا عند
 والاستنباط الى الاية على ما علموا على انهم وقياساتهم فحصل الخط والاشتباه في خلافهم
 ونقصهم ثم لا من الرسل ما اضاف في المكلفين من احكام الشرح ولم يظهر لهم ما
 بعض الحكم والاسرار الرسل لا يتوقف على احكام التكليف فلا يمنع العقل من اختصاص الائمة
 الرسول ولم يطلع عليها احد غيرهم كما هو الواقع ولما عدا ذلك قلنا من فيه من ان في قوله
 والحديث اذا كان معناه واضحا جليا لا خفاء فيه يخرج الى سوال وما لا مشبهة ولا كذا
 في وجوب الرجوع فيه الى اثارهم فان تقديرهم الرجوع الى اصولهم وقواعدهم في الاستنباط
 لئلا تعطل الاحكام الشرعية مما حجة البراهن والعقل والحكمة بتفصيل الرجوع الى الظاهر عند العلم
 وقد ثبت

وقد ثبت ذلك من الشرع في اماكن عديدة **قال** ثم قال الشيخ بقاء الدين وانه لا يوجب
 التعديل في الشرعية بغيره **ان** الامر بالدين في الواقع من الله وولته عليه السلام
 كان ينبغي ان يكون في غاية الظهور وبما يحق فالاولا ينبغي ذكر ادعاءه ومنع كون الشرعية بتغير
 مع لزومها خلافه لا سيما في الرواية كونه الاحكام في الرواية لعدم سماع جميع اهل الظاهر
 الشريعة فلم يعبر في الرواية فلهذا لم يحال فيها اضيف من الرواية لعدم سماع جميع اهل الظاهر
 في تصديق حالها بحكم خلاف الرواية كونه الاحكام في الرواية كونه الاحكام في الرواية كونه الاحكام
 اليقين في ذلك حكم لهم غاية الحق والفرق تعطيل الاحكام فكانت الشهادة اوفق بالحكم
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم حيثكم بالسريعة السهلة لئلا يسهل لئلا يسهل بالظن في الشرع في جميع
 عدده المحقق الشيخ بقاء الدين من الله مقتضى كلامه الفرق بين احكام الله وبين
 الاحكام التي اكتفي فيها بالظن واحكامنا قد بينا جميع احكام الله في الظاهر المعطى عليه
 خارجا عما مر به والاربع اننا نراجع لكل مسألة يمكن تحصيل العلم فيها لا يجوز التعديل
 على الظاهر والعجب المنة ذكر في توجيه التعديل على الظن في باب ما جعله من غير احكام الله بانه
 لولا اعتبار الظن للزم يجوز في الدين الواضحة بالتكليف بالاطلاق فكيف غفل عن
 فيما يريه انه مخصوص باحكام الله فان دعوى ظهور جميع احكام الله لعلم المكلف بتكليفه
 والوجدان واضح فيها والتمسك بالوقف فيما لم يعلم تعطيل لغالب الاحكام وسد باب العمل
 بالسريعة ومخالفة ذلك للعقل والحكمة لا يخفى على احد ومن مع ذلك مخالفة لما صرح به من ان
 السريعة جاءت وافيه بالقطع وكثير من في كل ما يحتاج اليه المكلف من الاحكام ولا يحتاج فيها

زيادة طر المجتهد ولا يكتفى بغيره والناظر على المسألة فيما يريه وينسب اليه لا يثبت
 خطأه اليهم والهم من عند واما الخطأ في العلم فاحتراسه على الامة يثبت
 كما يتصور وهو القدر الذي لا يملكه ادم ومعه ذلك يتصور به بانه يوفق اليه **قوله**
 ثم قال ادم انه لا يملكه الثاني في استراطه عدله الراوي يقتضي توقف قبل روايته فلا يحصل
قوله اوله في موضوع المدح لنفسه موضوعه لا يستحق بغيره غير الجهد وقوله الثاني
 اية رتبة في العلوم فترتيب من عرض به واستحقاق بل بعد عنهم في العلم كما قال في الجهد
 عن الحق ومن عاقل غير نفسه يثبت له الحق ولو كان حقا واستحقاقا يقولون انكم ومن
 انما بعض العظماء الذين ادعوا انهم لا صاحب الا الجهد والحق ونحوه في نفسه للكلام اعليه اجمع
 الاخرى وانما يتبين انه بعد ما تقرر في المراد بالعلم بالعدل في قبول الرواية ليس العلم القطعي بل العلم
 وعلى حال الوجه الذي يعتمد عليه الخصم في قبول رواية العدل وحده يلزم له يعتمد عليه في
 قبول قوله المزي وحده فالنظر في بنية ما في محققه وليس محقق في هذه المسألة مع الله لا
 لا يجوز العمل بحجة الواحد المعينه للظن حتى يلزم ما الزم انفسهم في الشيخ باء الدين وفي احتج
 ولكن المقادير دخلت في ذلك فنفوا لا وخط في الحق ضبط عسوا والافان الجواب
 كلام الشيخ باء الدين وما عده من النظائر للشيخ من انها جرد وليست بشارة وانما كانت
 في المناظر في قبوله والتعديل عليه بانفاده كما ذكرنا في النظر في شارة المراه وحده
 لا يترك وجها عند ضيقه بالحجة لا دعوى القرائن وتواتر الاخبار فيما يريه ويدعيه وقد اطلق
 الكلام في هذا المقام بغير طائفة في الروايات حديثا لم يثبتوا ولم يكذبوا ولم يسهلوا يعلم ذلك
 بالقرائن

اختار

واما في كلام الشيخ باء الدين
 واما في كلامه عليه دعوى تواتر
 الاخبار

بالقرائن المعينة للقطع ينبغي جميع الاحتمالات الموجبة للخلل في نقل الحديث ونحن اعلم بالوجه
 في هذا الزمان وكلما جتمع الامور بالاعتناء لم يصح خبرا اذا تعددت نقلته او لم يملك من الزمان او انفسها
 هذا في بلد واحد فكيف بالامور في زمان متطاول وطبقا متعدد وجوده المصدق للكذب والجهل
 من المتنافيين واما المذهب الثاني في زمن الرسول صلى الله عليه وآله والامر بما فيه عاقل بعد ذلك بحرمه ونفطه
 ما يدعيه العلم عايد الامور انما هي الغضائ والعلما فقبلنا من وجه السوء ومن قبلنا كتمان الحق في
 القول بالاجابة بل ما اكتفى به المتأخرون فقلنا انه الحق والواجب اتباعه ولم يتحقق في
 غير ذلك من تقدم في بعض الاحاديث الغير المتواترة الا في السبل المتقوية اذ روي وكان عليه
 تحصيل العلم بغير كل الاحاديث ومعه ذلك لم يذهب اليهم احد الا ذهب اليهم في محرم بعض
 الاخبار والقطع بوجوب العمل به وعدم منه تاويل في مخالف المذهب فان قوله خارج عن
 جميع اقوال من يعرف من العلم بالحق والحق ويكنى ذلك في فساد فرجه احتيا الى زيادة
قوله اوله سادس العجب العجيب العجيب العجيب في نفسه والعدالة بمكانة في
قوله الثاني ليس في رد الاحتجاج الحق الواضح الامثل من المذهب الشخصية والافان انما
 والافان من موضوع تحقيق كلام الفاضل المذكور علما زمانه وظهور ما حوره وقوره بوجه غلبه
 وما وجدنا في الله ابطال الحق من الاجماد والدين والدين ولكن في اية الزمان
 في هذا الميدان ورجوعه الى تفسير العلماء العدل بالملك عدول عما مر بعدده لما عجزت
 الحق كروا الله وقد تواتر في الشاهد بالملك كرجوع الى العلم بما يوجب من الامور المحسوسة
 اقطع عند استمرار حصول ما يوجب فانه لا يملك احد في ملكه الشيء لا في الامور المعنوية ولا

في ملكه ان لم يأت بالشهره فضلنا عن الله ما يجب تلك الملكة وقوله ان هذا حصل شيئا
بالنظر التاسع عشر في دفعه وما استمع فيها ادركه بالجلس بدل على انه نبي عن السبل المفقوده
في الشهاده جوده واما اذا حصل العلم لك الهدى بالشيء بالشيء ولكن اذا حصل العلم لك
استبحر ووضع يده وقدره في غير يعلم وجه اشتقاله اليه وجعلوا من احوالها جوده
حصل العلم لك الهدى بوجه تامة امر محسوس او غير محسوس وفي ذلك حصول العلم بالحق
تعالى ولو قلنا ان الله لا يستمع الا في الامر الذي يدركه الله بالحق والعدل والالهي
والاسلام لا ادراك لها بالاشياء احوالها في نفسه فلا تستمع الا في امره في ما عدا ذلك فافساد
قال قال الشيخ بن ابي البراء الدين ادام الله ايامه تبصره المكشوف في علمنا في التزكية الجود
الواحد اما في كيفيته في الجود ايضا **اقول** في المسئلة يستفاد من وجهي الجود حتى
لا يزم قول الجود في حيث كان لا لا الجود قوله مردود بجود الجود فضلا عن انما الجود وبما
الكلام في تعارض الجود والتعديل كيف يفهم قوله الجود اذا كان فاسد المذهب كما وقع في المسئلة
المفروضة لا ابا بر عثماني قال الكثر اجعت العضاض على تفصيل ما يصح عنه ومفهومه في
فقول بن فضل لا انفق اليه لكونه فاسد المذهب محققا والمفهوم لم يفهم ومنع المسئلة
حكم بالولي منعفة وجعله في جملة حقيقاته وقد صدق في ذلك لا لا حقيقة او اياها
هذا القبيل **قال** ثم قال ادام الله ايامه قد استمر ان اذا تعارض الجود والتعديل في
اقول مقتضى كلام الله في دفع النفاق به في فعله في انحصار كلامه في النهاية انه لم يزم
تعديد ابراهيم بن سليمان على جود بن الغضائري بسبب تعدد تعديله من الشيخ والشيخ بن
يرد عليه

يرد عليه ان الجود ربما يطلق على ما لم يطلق عليه المحول وانما جود جود بن الغضائري
لا يثبت بجود ضعف في الشرع ولو كان الجود ليليا غيره مما يثبت بجود ضعف
الشرع بل يرجع تعديد سليمان ولا تعدد محله لما ذكره من العلم وهذا استدلاله
او لا غير معلوم ان يكون امر الجود في دفع المخالفة المحسوسة وان مقصود للعلم واما ان
الفاضل يقتضي في فعل العلم في المخاصرة ترجيح المعدل غير مختص بهذا الصواب المخصوص
بهم من استديده بما ذكره فيها لانه ايضا في غير ما ولم يظهر في كلام العلماء وجه الترجيح فيها
الا بعد المعدل دون الجارح وما ذكره الله في الفوقية الجارح لم يثبت في حق بن الغضائري
وحكمه بوجوب الجمع مع عدم التناقض في القسم الاول وانه لا يوجب الترجيح في خلاف الجارح الثاني
فيه الترجيح لم يذكر ليليا كاطا عليه وانما مرصود رجوع في القاصد اليه في العلم والاشارة
الى من خالفه في كان ملوا حق بها واما **قال** **اقول** ثانيا كلام امير المؤمنين ع في
فما قرره العلماء في التاخير في **اقول** كلام الله لا ربط لبعضه ببعض لا يريد القاصد العلم
قد عرف وجهه ورجع الامر في القسمين على مقتضى كلام الفاضل الى اعتبار الترجيح اذا
امكن وفعل امير المؤمنين ع ما كان الاسباب في هذه العديدين ولا خصوصية لكونها
جرحا لستد بما على تقديم جود لا نفاق في مقام العلم فلا مناسبة للاستدلال بما في هذا الخصوص
مع العلم او ما يحكم الجارح في القاصد ليعمل الترجيح كما في القاصد الذي وقع بين كلام
الشيخ فاذا لم ينفذ احد العلم في المانع من الترجيح اذا حصل حجة يلزم القول بتقديم
على كل حال واما لم يثبت النوع من ذلك ترجيح كلام الفاضل وقضية امير المؤمنين ع وفيه لا ترد

الشيخ كلام الله والجود كقول الغضائري
وقوله في تقديم جود
تقدم الجارح على الجارح

تفصا عليه لانه وجب الحكم فيها بالصدق لا سيما والمصلحة ان لم ينهم كلام العقل ولا فهم خصوصية
المؤمنين على من ليس بغيره من النقص العقلية ما هو بدي منه وهو الحق **قال** فاني انهم
هذين كذا يعني الشريعة ومن نظايرها انه لا بد في ثبوت الحجج في الشريعة من علمها **قال**
لانه الشريعة من قبيل الشريعة ما يرجع العقل والرجوع على الزنا وامثال ذلك وان هذا لا يفتي
بعد الله الا في حصر معتبر من الاحكام والتسديد ما يعتد به من حقوق النفس المحرم وغيره
حق والاحكام ليست على حد واحد وقد اكتفي في بعضها لم يكف في البعض الاخر والفتاوى
باطلة والله اعلم فانه من هذا القبيل لا فائدة فيها ولا معنى **قال** فاني اعتبر في اولي الاديان
كيف اتي هذا الفاضل المعاصر المشهور في رفق الارض وسفارتها بالفضل
مستقى العقد والنقل **قال** عجب من كلام هذا الذي وجدنا نبينا في اصوله على
الواهيه وتبين ان قد احاط بكل شيء علما الا ما فاته ورتبه حصلا ربانية ولكنه
معدور اذا صدر عنه مثل من اجاب الله والفتن والخرافات التي لا يتصور صدورها
هو كالدنيه وعقله باعتبار ما كان قد اعتقاد اليه من احتمال الاشياء بالردية بخارج
عن كنه المشهور بالبرزخ عاداته ان تفيده ما جبا الاضلاق الردية وتخرج طبعه الكندي
المصنوع بقدره الخيال والهداية في فهم الحسنة فيقصد اعظم فريده على الله
ومعجب لم يكن اشبه بالوسوسة اليه تجبي القبيح وتجيبي الرجوع وبعد ذلك فليفتد
غير الحائل المتعسف اخطا اخطا هذا الفاضل الا وجد الجليل قد ابدى وجه الحق للعقل
والعقل والاتفاق على الكلام عليه يخرج وجه التمسك بكلام المصنفين من حيث الاتقان

الهلك

التملكه والحال انه قد تبين من النص والحق في جميع ما رجمه ورضاه وهو الموافق بالشريعة
والاتفاق وما عداه من شرائط التعبد في الشريعة قول نادرا لم يعمل عليه ولا دليل يحمي
عليه الستاد ربي يعني الحق بالاخبار بهما الذين ينسب اليهم في كل وقت الموافقة منهم
خلافاته وهذا ينافي ما يدعيه كل شريك في تناقض الاحكام والحال انه لو اراد ان لا يطلع على
الاحاديث في هذا الزمان لم يحصل عنده تناقض الاحاديث على حكم واحد في الفروع غير القوية
لغيره فليذكر ما يثبت الطريقة السريفة من اصناف العصبية لعمد الشيعة وغيره العقل طائفة وافقه
ما عرفنا ولا علمنا من العقل وفيه مخالفة في حكم الاحكام ولله مستند في المسائل في اصول
لاحاديث اهل العمود برزخ الرجوع في العمل بالاحاديث فلم يسوغ غيره حوا
على استيقا العباد بالقياس من ائمة عليهم الطهارة واتباع هذا اهل العلم والحق بالتحسين والتغيير
الشيعة ومن عاقل يخاف الله واليوم لا يخرج عن شرا العقل والعقل الاجل الذي لا يلقى
بالحال يكون اقل لما نمت هذه الجوارح والفتن وفيهم من هو من العلم بصلح العقول والعقل الى عام
والولاية والمرحور في حكم الله في الحق طولا هذا الزمان في دين الشيعة سيمر المذهب الباطل والعدل
بحسن رحمة العباد الشيعة من الامام الجليل الذي اخصه في ربه سائر الناس بهذه الفضائل التي
تمت بها فجد لهم دينهم والطريق لهم الحق وان قد لم يزلوا في الفضائل الذي انقذه وما كان
افاردا عن الامور وسعى فيه ونقص من السعة وعاقل وافقه او جامل خذاه من الامور
نادرا منكم ولو كانا اعتقدوا والهم رجعا كما يحسن الله تعالى ونسب بين عباده والامم الكمال
تقدريه وانما حيث الله سبحانه اتقا المؤمنين من الضلال وما ياتهم بعد الغواية والاف

من قبلها وقد نقلت من كتابه في الكافي ومنها على عدم دلالة على اعتقاد
 المصنف على ان لو كان صحيحا لكان غير صحيحا عند الاختلاف في الموضوع على كتابه في الكافي
 ذكره في الحديث في نسخة على عدم احتياج ما في كتابه الى البعض لما ذكرنا في الكافي في نسخة
 غلاما له واما الذي في نسخة في الاموال الصحيحين في نسخة في الكافي في نسخة في الكافي في نسخة
 لانه هو الاموال في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 اليه في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 لما في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 كانت الاموال في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 ما كان في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 عليهم في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 الاصل في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 حفظا في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 العلم والعقل في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 اخبارا في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 منها في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 ولو كان في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 بالكتاب في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 والاعتقاد

اشبال

والاعتقاد بما في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 به وعدم تعميل في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 كتبهم في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 فانه في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 اتفقوا في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 الذي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 ما في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
قلت في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 ذكرنا في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 من الرجوع في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 المرجوع في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 معا في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 وجد قطعاً في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 بن الحسين في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 بخلاف ما في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 والي لم يخصص في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 ذكره في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

الاحاد والكتب الكونية والكتب الشرعية في الفقه والكتابية وبين ما يوجب في بعض
 رسائله كذا في بعض فقهوا من غير في التفسير وغيره يصف الحديث المتأخر في غير
 علمه ضعفه من ضعفه وادبه فلو كان كلامه صحيحا جاز منه ذلك ولا وقع في مواضع كذا في بعض
 لمن يتبعه ولو كان الحديث في بعض من ذكره يعقده واما نسبة اليهم كذا في جاز لم يعمل
 بخلافه والتصحیح برهانا اخبارا واحدا لا توجب علما ولا عملا وكيف يمكن ان يحصل في
 قلبه القطع العادي بسبب ما بلغه من اتفاق واحد منهم واما وصفهم وكذا في المثال ليعتقدوا المقتضى
 لمعروف في زمن واحد قد ذكرناه نقلنا عن السيد تقي الدين طاب ثوابه في رسالته في الاختلاف
 بينهما في سبعين مسألة ولو اراد احد التبع لفتاواهم لزاما ذلك في حال فهم تقدمهم
 وتاخر عنهم وكذا وقع في زمن الائمة من اختلاف الاراء والمذاهب ووضع الاحاديث ازيد من ذلك
 ولكن المصنف على قدر ارادته يبرر ويثبت والتوقف على صحة الدليل **قال** واول ما يعارض الروايات
 الدالة على انهم علم امر واجمع ان اصحابهم تباليها يسمعون منهم لعل السمع **يقول** اذا
 صح ما ذكره فاما المانع من دخول بعض الاحاديث الضعيفة في تلك الاحاديث مع تطاير
 وتغير المذاهب وكثرة الزنادقة وذلك لا يخل بظهور الحق ومعرفة الصحيح منها كما وقع في اخبار
 الرسول في حياته وبعد وفاته والذي نقل عن ابي العوا ان وضع في الاحاديث اذ
 الاحاديث ولما اختلفت الاحاديث ومشتتت الكتب في الاستنباط وغيره
 ولم يتفقوا واما ما في الصحيح من الاخبار فاجلها في اصحابنا مثل البراءة والبراءة وغيرها
 احتاجوا الى ما يثبت كتب الرجال التسمية الاحاديث ويعرف الصحيح منها وقد وضع بعض العلماء

موثقات

موثقات طوله في ثبوت الاحاديث الموضوعية ومع هذا الحال يوجب لنا المصنف ودعواه القاطنة
 عليه لكن المصنف يعيهم وكلامه يقتضي القبح في الائمة ولا يدري في حقهم لان هذه الاحاديث
 مع اختلافها وتضادها الموجب للاختلاف والاستنباط والعمل فيها ولو كان اذا احتجنا
 كلها وبنو الائمة قد سبناهم الى اغراء اصحابهم بالجهل وافتقارهم في العلم والملك والبرهان
 من غير قدرة لهم في خلاص منها ونحو ذلك من العلم من ذلك وما الذي يوجب قلنا في حق الله
 يرتكب هذا الجحد ويعتقد صدابه ووجهنا مع عدم الاحتياط اليه ولا توقف اليه عليه
 عسيت البصير ببعده البصر ولا يتفهموا صفو الشمس فضلا عن المصباح قال شيخنا واما في حق
 زين له سوء علمه فانه **قال** في بعض النسخ في قوله تعالى ولو نزلنا على بعض
 النبي **اول** الله سبحانه وتعالى يقول انكم من عند الله انما لكم والحديث المستوفى لافضل لعرض
 بحجج الباقين ويكفي شرف نفع العرب بان محمد او ذرية صمد منهم واما العلم فلا ينكر من علم
 ومن يداخضهم بحجة الله البيت وطاعتهم لهم قدما وحديثا وقد وقع في القرآن ما ليس الى
 ذلك فانه ورد في بعض التفاسير عند قوله تعالى يا ايها الذين امنوا من يريد منكم عن ذرية يوسف
 يا ايها الله يقوم بحجهم ويحبونه اذ لم على المؤمنين اعزهم على الكافرين بما مدروا في سبيل الله
 يخافوا لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وانه واسع علمه في الرسول ضرب على
 عاتق سائرهم وقال لم قوم هذا وذكروا ثم قال لو كان الذين معلقا بالبرهان لكانت رجلا
 من انباء فارس في كلام امير المؤمنين ع في حكاية الاشعث بن قيس قال اهل البيت ع خطب
 على المنبر فلبثنا هذا احواء على قبة كبريخ العجم فكن المنبر رجلا حتى يصعب من صوحا

فان ولا شعت ليعلم في اليوم في الحرب قد لا لا يزال يذكر فقال علي من
يعزني في هؤلاء الصياطه يجمع احد من علي فانه تمنع الحيا ويحجز قوم للذكر اقتاروني
لا طرد هم ما كنت لا طرد هم فاكون من محبا ملين اما والذي فلق الحجب وبر النسيم فينكس على
الروح عود انما ضيقهم عليه يدركوا المديح بانهم كانوا تابعين الانبياء فخير لهم على طاعتهم
لانه كما منهم المحسن وعبد النار وغيره خالف شعار الاسلام راسا ولهذ فرج المشركون من بعد
غلبت الروم وخرن المسلمين وذكر والى العلة في ذلك في ذكر المشركين فطردوا العجم في يوم
الكتاب وعباده غير الله وخرن المسلمين للروم النصارى اصحاب كتاب وسريون بحبله
موافق لدين الاسلام او على كل حال لا فائدة لهم بل تحقق الحال والمقام فيجب في التمسك بالظاهر
المزينة والمقصود من الناس بالتحقق وبعيد الخطأ والواضح **قال** قصه حسنة قد بلغني ان
بعض علماء القاطن على الطائفة الحق في **اقول** اوله ان النام افقد احلاما وقيل ان يكون
له ان صارق اذا كرت اخلا الخفاء في البدن ومع هذا اذا كان الاث مقصورا في كثر
الجنس بله في مناه ولا شك في الفتور على خطره وبعيد الضرورة وانما لا يحسن رغبتها والاقدام
عليها وهذا لا شك انه مركوز في اذكار العارفين فلما كان سبيل روبا واولي له صرح ذلك وما ذكر من
انما موافق لدفع الزكوى اسبغ في خطر الفتور التعديل على الظن ايضا مع دفع جميع الخلف لان
تلك الادلة اغلبها لا يغيد القطع والعلم عند الحكماء وقد رايانا في النار بعض العفلة ان كتب
الافليس من تاليف العلاء واما تاليف رجل من قارب سماه واطنه بن اخت العلاء ورجع
ذلك ارتفع هذا الامر اصله ولم يعلم ايرقاعه دخلها العلاء في كتبه وارتبها لكونه في

هذا هو الحق في الدين والحق في العلم والحق في العبادات والحق في المعاش والمعاد والحق في الدنيا والآخرة والحق في كل شيء والحق في كل وقت والحق في كل مكان والحق في كل حال والحق في كل شيء والحق في كل وقت والحق في كل مكان والحق في كل حال

علاوة

على قواعد على الضرورية المذمومة فان مسائل ال... فروع فيها ما يستفتى
وفيها ما يستفتى في كل واحد من قسمين فاما بين الامور فقه الحكماء الذين في سبي من
ذلك في العلم بالحق فدعوا ما عليه طائفة الفساق والتعدي بغير حق **قال** فانه قد يكون
رجل فاضل ثقة في دار العلم سيدا زمانها عنه الاعول قبل استغالي بهذا الكتاب
المزينة بسبب ما راي في انما **اقول** لا الاعتقاد في النفس المزينة في العبادات
في التقوى والكمال والعبادة وفي ذلك من اقبح الاحمال المذمومة في العقل والشرع ولهذا
في الحديث ما معناه ان لا تعتقد له على غيره في العبادات والمداومة عليه
وانه يستحق بذلك حاله عند الله ورتبه لا يستحقه با غيره بتقصيره ولم يوفق للحصول ففقدت
له لانه ليس الا وبقصد رجل يعتقد في نفسه التقصير في العبادات وغيرها
واجب ان يراعي نفسه ومعرفة بالتقصير في عبادته وطاعته وراجيا منه انه عفى وكرمه
احبط الله عمل الاول واعطى الثا جليل الكرام والتفضل والاعتقاد الاول وهو
الموجب على المريد من التخلل حيث انما مركوزه في حاشية الحق بالدوام فتوجب احدا
الاقدام على الدعوى اذا عرفت له في المناسك فينظرها مقفيا ومصدق للمركوز في
في حاشية لا في غير ذلك في البقعة وقد شارك في ذلك بعض من ينسب اليه في التلمذة
خدا حرم في دعوى المنايا وما رايانا ترتب على ذلك لهما رهما الله وسامهما الا باسبغ
والاحقر عليه من العقل والفضا واستحق اللوم والذم عليه ولو كانا تعب النفس
مجد اظهارا لاعتقاده من الصنفا وتبنيه الغافل في غير بعض العبادات يري حال الحكماء

بالفقه واجتماع القوم في سائر ارباب المصنفين وتخصيب الدين وما يزيد في ذلك القبا
والشأن ما كان لاحد عليه لوم ولا كلام لان ذلك لم يكن كذلك في الناس فقد سدد صغفه والاضيقه
على احد ورجا ان يكون متنا وما رأى فيه من الشجوه تاويله يرى قباحه الاخر اذ في غير محله في
التكبر والامتنان والبر غيبه في ذلك لان كونه مع اضيافه في حال اجتماعهم يقتضي في مقام الكلام
ان يكون متنا معهم بمنزله لخدمهم والامر لنفسه الفضل عليهم في شئ ولا يخرج متنا في كلامه
ينبغي ان يعتبر بذلك ويرى في هذا الحال التبرع بغيره والامان وبعيد الله لاجله العلى
في هذا الزمان الطويل والكلام عليه واطار الزيد والرفع عليهم وانهم ليس لهم نسب في العلم
والمنزلة عند الله والايه على نظيره وادناه من قباحه الرفع على اضيافه عنهم يقتضي الزم عليهم
ساو اولهم ويعرف الخط للنقد او سببه الخي فان ينبغي ان يكون هذا الما اسباب لفظه
من غفلته ورجوعه عن عقاده وعلى كل حال المتنا كما المقتضيه للاعتقاد وانها في نفسه الكلام
لا يكون الا في شئ لان اذا وجد له مدخلا سريلا لا غلله بالخطا وتزنيه لخاصه عليه الصفا
يرغب في اغرائه ويريد من كل تولد له ما عنده والاصدار عليه **قال** الثاني في افضل الكلام
الاسلامي وهو في الواقع من معنى به جعفر بن سيفان ذلك في صرح كلامه في ذكره في رجا
بما للمعاني كتاب احوان الصفا طريقه قد ما شاع به اجاب الى الكتاب **اقول** هذا الكلام كله
اوله الاخره حكايه جارا ووقع بعد وفاه الرسول في زمان الائمة كما هو مخصوص بحال العامة
ومثل نقل كثير من الائمة وغيرهم ونظيره من المثل الشا من الاوصياء ليس هو الاعتقاد فيهم
العلماء وان اورد هذا الكلام للدلالة على صدق قوله واعتقاده وجعل صاحبها جبهة في التحقيق
المطهرين

هذا الكلام هو الذي
هو في الحقيقة
هو في الحقيقة
هو في الحقيقة

هذا الكلام هو الذي
هو في الحقيقة
هو في الحقيقة
هو في الحقيقة

المطهرين على المذهب الصحيح ولحق الصحيح واحال الله ب ما صرح به في انهم
الواقعة قد عاه المولى الى السادة له على الاطلاع على المذهب الصحيح حيث ظهر له فلا شك في
فان كانت السادة حقا بالاطلاع الحق فلا يسر في ذلك الوقت لم يتبع الحق الذي اطلع عليه
معه ذلك لم يكن في زمانه من العلماء الذين ارادهم الحق احدث تصفه ويعنيه هذه الصفة
غيرهم ممن يصفونهم من ركنهم لهم في فعلهم الذي يقيهم الحق وكلام هذا المتكلم موصوف
وقع في زمن الخطا من اغرائهم من الملة البيت وغير من هبهم وبذلهم الاموال للعلماء
الصدق لانهم ما يخالف مذهب الائمة حضرة صاحب في زمن ابي حنيفة وقد صرح الائمة
بالكلام في ذلك وبيانا بطله والتخدي من به الزيادة والتكبر الى كلام هذا
المتكلم ومما هو مختص به خالف مذهب الائمة واخف عنهم وعمل بالاراء والقيام
غيره من الامم والرجوع اليهم واتبع او امر الخلفاء في تعيينه من زمن رسول الله وفي الحق
المروي بالنص المتواتر وفي كلام ابي حنيفة في قوله 2 ما حصل من حمله كلاما معناه
انهم ما حصل من التغيي والتبديل ومخالفة الحق ولم يكن الا ذلك توجه للمعاني حاشا
واعقده صفة بعد من المقتدم العا و اعتقد في هذه الطريقة لو لم يكن حقا اما انضام
المعارف ولا يعلم من وجه اصل صدقها كما يحق او باطله وانما على ذلك ملكهم في ما ورد
في الحديث والخطب مثل هذا الكلام راجع الى الاستدلال به وهو يقتضي ان يكون المصنف حقا
غيره الامم فضلا عن الائمة وعدوا الامم البيت فيجب ان يكون في الائمة علماء مذهبهم
شيعتهم واولادهم منهم يحوز العقل في ثبوت صفة من هذا الاوصاف واولادهم

ب ما صرح به في انهم

١١١
٧٠

مجالس شورى
في حال الفقه و كانه ما كناه ما سببه اليهم واجتراه عليهم بما فتح جعل خاتمة بتدوين هذه المناكير
التي هي المخرجة عن الاسلام بحالهم واصنافهم ونحوه بالامر من الاصدر على الظاهر وفيه الدخول
مصادق قوله تعالى اني انزل اليكم بالاحاديث اعمالا الذين ضل سعيهم في الحيات الذين علم
انهم يخشون من عذاب الله عز وجل واسع كرم وفضلنا لبرين علينا وعليهم باليت في فضل
والزلازل وبقوتنا لما رزقنا في القول والعمل ولا يجعل نفوسنا مخطئة في تصور كمالها
طاعة او رفعه فوجب لا يطلع غيرنا الا بتابع والاطاعة ولا يجعل رغبتنا الا في ما لا يدرك ولا
الا في الاكمال عليه ان جوار كرمه وبالمؤمنين ربيهم ولحمده اولوا و اخره كل صلوات
محمد واله وسلم تسليما كبيرا وانفق الفراغ من نسخ هذه التعليقة في شهر ربيع
محرم ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة
الثاني عشر من شهر رجب المعظم من سنة الف و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة
بعد ان اتممنا ابراهيم عليه الصلوة والسلام المكرم بانقضاء امد محمد وعليه السلام
وكان الفراغ من نسخة عليه يد فقير يومه و سنة الحجة في رجب من سنة الف و ثمان مائة
احسن اليه و عفي عنه في رجب من سنة الف و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة

احمد بن حسين و ما به والف الحمد لله و ص

وصلى الله على من لا

نبي

م

